Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسة الدولية للتنمية | مجموعة البنك الدولي

الجمهورية اليمنية

ربط القطاع الخاص اليمني بالعالم

© 2023 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

1818 H Street NW
Washington, DC 20433
USA

جميع الحقوق محفوظة.

هذا العمل التحليلي هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تعكس النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة على أي خريطة في هذا التقرير أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. وليس بهذا التقرير ما يشكل أو يعتبر قيدًا على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي أو تخليًا عنها، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصريح.

الجمهورية اليمنية

ربط القطاع الخاص اليمني بالعالم

شارك في تمويل هذا التقرير الصندوقُ الاستئماني للصمود والتعافي وإعادة الإعمار في اليمن (صندوق اليمن)، الذي أنشأه البنك الدولي في عام 2022 كآلية تمويل مجمع ومنصة شراكة لدعم المرحلة الانتقالية في اليمن على مدى 10 سنوات.
ويحظى صندوق اليمن بدعمٍ من مكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية التابع للمملكة المتحدة ومملكة هولندا.
ويعرب الفريق عن خالص شكره على هذه المساهمة المهمة التي جاءت في الوقت المناسب.

جدول المحتويات

شكر وتقدير 7

الاختصارات والأسماء المختصرة 8

الفصل 1. ملخص تنفيذي 11

السياق العام الخاص باليمن 13

تأثير الصراع على القطاع الخاص (القيود الهيكلية) 20

تأثير الصراع على قطاعات اقتصادية مختارة 27

قدرة القطاع الخاص على الصمود رغم الصراع 29

الفصل 2. معوقات السياسات واللوائح التنظيمية التي تحول دون التنمية الشاملة للقطاع الخاص في اليمن 35

معوقات التجارة والاستثمار والتمويل العابر للحدود 35

معوقات تأسيس الشركات، وشمول القطاع الخاص، والمنافسة 36

معوقات الحصول على التمويل 36

معوقات تسجيل ملكية الأراضي وممارسة حقوق الملكية 37

معوقات التجارة الإلكترونية، وخدمات الحكومة لمؤسسات الأعمال، والدفع الإلكتروني 37

معوقات إنفاذ العقود بين مؤسسات الأعمال المملوكة للقطاع الخاص 37

معوقات مشاركة المرأة في الاقتصاد 38

معوقات تخارج الشركات من السوق، والإعسار، وإعادة الهيكلة 38

معوقات منظومة ريادة الأعمال 38

الفصل 3. التوصيات المتعلقة بالإصلاحات 41

توصيات تتعلق بإصلاحات فورية على المستوى المحلي 41

الأولويات متوسطة المدى لإعداد القطاع الخاص لمرحلة إعادة الإعمار 42

توصيات تتعلق بالسياسات العامة لإعداد القطاع الخاص لمرحلة إعادة الإعمار والتعافي 42

الملحق (أ): عرض عام للقطاع المالي وأثره على القطاع الخاص 49

البنك المركزي اليمني 49

البنوك التجارية 52

شركات الصرافة 56

التحويلات 59

تمويل التجارة 61
التمويل المُقَدَّم من البلدان المانحة 62
التمويل الأصغر 64
نظام البريد اليمني 66
الخلاصة 67
الملحق (ب): قائمة بأهم الاتفاقيات الدولية والقوانين النموذجية التي ستتيح إعادة دمج القطاع الخاص اليمني في التجارة الدولية والاستثمار والنظام المالي 68
المراجع 70

قائمة الأشكال والجداول

الشكل 1-1: مدركات الفساد في اليمن 14
الشكل 1-2: تكلفة الفرصة الضائعة (البديلة) في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بمليارات الدولارات) للسنوات 2015-2019 15
الشكل 1-3: مؤشر التنمية البشرية في اليمن 15
الشكل 1-4: ترتيب اليمن على مؤشر القدرة التنافسية العالمية (140 / 141 في 2019) 16
الشكل 1-5: أداة تتبع الاقتصاد اليمني 18
الشكل 1-6: صادرات اليمن في 2020 حسب نسبة فئات المنتجات 19
الشكل 1-7: واردات اليمن في 2020 حسب نسبة فئات المنتجات 20
الشكل 1-8: الميزان التجاري لليمن (بملايين الدولارات) 21
الشكل 1-9: إجمالي الناتج المحلي السنوي لليمن (بملايين الدولارات) 21
الشكل 1-10: نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي لليمن 22
الشكل 1-11: النمو السكاني في اليمن 22
الشكل 1-12: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي في اليمن (بالدولار) 23
الشكل 1-13: تأثير الصراع والحرب على الصادرات التجارية الرئيسية: التغير التراكمي في عام 2020 مقارنة بعام 2014 24
الشكل 1-14: تأثير الصراع على الواردات التجارية الرئيسية: التغير التراكمي في عام 2020 مقارنة بعام 2014 24
الشكل 1-15: العجز في حساب المعاملات الجارية (بملايين الدولارات) 25
الشكل 1-16: ترتيب اليمن على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 26

الشكل 1-17: دور القطاع الخاص في الحد من الانكماش الاقتصادي في أثناء الحرب والصراع 30
الجدول 1-1: معدل الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي (الزراعي والحيواني) في 2018 30
الشكل 1-18: نسبة القطاعين العام والخاص من إجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات في 2018 33
الشكل أ-1: اتساع نطاق المركز المالي للبنك المركزي اليمني وإصداراته والتزاماته (للفترة من 2013 حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2022) 50
الشكل أ-2: توسيع محفظة قروض وسلف البنك المركزي اليمني (للفترة من 2013 حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2022) 51
الشكل أ-3: نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2) (للفترة من 2013 حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2022) 51
الشكل أ-4: أوجه ارتباط أسعار الصرف وأسعار المواد الغذائية الأساسية في عدن للفترة من يوليو/تموز 2016 حتى ديسمبر/كانون الأول 2020 52
الجدول أ-1: البنوك العاملة حاليًا في اليمن 53
الشكل أ-5: نمو الودائع المصرفية لدى البنك المركزي اليمني (للفترة من 2013 حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2022) 54
الشكل أ-6: نمو احتياطيات النقد الأجنبي والمحلي لدى البنك المركزي اليمني (للفترة من 2013 حتى سبتمبر/أيلول 2022) 55
الشكل أ-7: المستفيدون من القروض والسلف البنكية (للفترة من 2012 حتى سبتمبر/أيلول 2022) 56
الجدول أ-2: إيجابيات وسلبيات النظام المصرفي الرسمي وشبكات الحوالات 57
الجدول أ-3: شركات الصرافة الرئيسية في اليمن 58
الشكل أ-8: التحويلات وصادرات الوقود (2014-2023) 60
الشكل أ-9: مصدر التحويلات إلى اليمن حسب البلد 61
الشكل أ-10: مجموع التمويل المعلن عنه لليمن (بملايين الدولارات) 62
الشكل أ-11: مجموع التمويل المعلن عنه لليمن حسب البلد المانح (2021، بملايين الدولارات) 63
الشكل أ-12: مجموع التمويل المعلن عنه لليمن حسب القطاع (بمليارات الدولارات في 2021) 63
الجدول أ-4: مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن 64
الشكل أ-13: عرض عام لبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في اليمن 65
الشكل أ-14: عرض عام لبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر 66
الجدول ب-1: الاتفاقيات أو القوانين النموذجية 68

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير فريقٌ من البنك الدولي بقيادة دوبرومير كريستوو (خبير اقتصادي أول، EMNF1)، وشارك فيه كل من فلاد أنتيكاروف (استشاري أول في شؤون سلسلة القيمة والقطاع المالي)، وستيفن ديميتريف (استشاري أول في شؤون القطاع الخاص)، ومايك دينيس (استشاري أول في شؤون بيئة الأعمال)، ومحمد بيدر (أخصائي أول في شؤون القطاع الخاص، EMNF2)، ومحمد العبسي (استشاري)، كمحررين رئيسيين تحت إشراف جبريلا أدامو عيسى (المدير الإقليمي بقطاع الممارسات العالمية، EMNF1). وتلقى فريق إعداد التقرير مساهماتٍ كبيرة من عمر العاقل (أخصائي في شؤون القطاع الخاص)، وبنيامين هيرزبرغ (أخصائي أول في شؤون القطاع الخاص)، وجانلوكا ميلي (كبير الخبراء الاقتصاديين بمكتب البنك الدولي في اليمن)، وصفاء المؤيد (استشارية في شؤون مكافحة الفقر)، وكارولين سيروتي (أخصائية أولى في شؤون القطاع المالي)، وغادة إسماعيل (أخصائية في شؤون القطاع المالي)، وجان ميشيل مارشا (كبير الخبراء الاقتصاديين)، وإلين أولافسن (أخصائية أولى في شؤون القطاع الخاص)، ومنيف سلطان (المسؤول القُطري عن مكتب اليمن بمؤسسة التمويل الدولية)، وجون سبيكمان (استشاري أول القطاع الخاص).

واستفاد فريق إعداد التقرير أيضًا من المواد والرؤى والأفكار التي أمدهم بها العاملون في مجال التنمية بالقطاع الخاص من داخل مجموعة البنك الدولي وخارجها، والقطاع الخاص اليمني، والأوساط الأكاديمية، ورجال الأعمال المغتربين حول العالم. وقد أجريت المراجعة التنظيمية لسياسات القطاع الخاص في مجال التجارة والاستثمار والتمويل في اليمن بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ("الأونسيترال")، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومعهد الأمم المتحدة لتوحيد القانون الدولي الخاص ("اليونيدروا")، ومنظمة التجارة العالمية، ونشكر بصفة خاصة السيدة مونيكا كانافوليا (الأمانة العامة للأونسيترال) والأستاذة ماريا كيارا مالاغوتي (رئيسة اليونيدروا).

كما يعرب الفريق عن امتنانه لمساهمات وائل مكي (مسؤول العمليات بمؤسسة التمويل الدولية)، وآنا بيكو (استشاري بمؤسسة التمويل الدولية)، وكارولين بانسون (مسؤول أول العمليات، GTFS2)، وكارولين سيرجنت (استشاري، GTFS2)، وتاتيانا ليونيل فيبر (مسؤول أول العمليات، MNC03).

ويعرب الفريق عن امتنانه بشكل خاص لفريق وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية المسؤول عن اليمن: ليلى أنعم (مستشار في الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص)، وفيكتوريا جيمس (خبير اقتصادي)، وألكسندر بيتكا (رئيس الفريق المعني بالاقتصاد والتعافي).

ويود مؤلفو التقرير أن يتقدموا بالشكر للمؤسسات الشريكة المحلية التي قدمت مساهماتها، ومنها مساهمات الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والبنك المركزي اليمني، والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، وتكتل القطاع الخاص اليمني، وفريق الإصلاحات الاقتصادية، ونادي الأعمال اليمني، وجمعية البنوك اليمنية، واتحاد المستشفيات الخاصة، ومجلس سيدات الأعمال، والاتحاد العام للمقاولين اليمنيين، والجمعية اليمنية لمصدري الأسماك، وبنك الطعام اليمني، وجمعية الصرافين اليمنيين - فرع عدن، والاتحاد التعاوني الزراعي، ومجلس ريادة الأعمال العالمي، ورجال الأعمال اليمنيين الأمريكيين المغتربين في نيويورك وميشيغان وإلينوي بالولايات المتحدة، بالإضافة إلى الشركات والمؤسسات المالية كل فيما يخصه التي شاركتنا برؤاها وأفكارها في إعداد هذا التقرير. وتتم الإشارة إلى مصادر البيانات في جميع أنحاء التقرير.

وأخيرًا، يود الفريق أن يتقدم بالشكر إلى نادر محمد (المدير الإقليمي، EMNDR)، ومارينا ويس (المديرة الإقليمية السابقة التي كانت مسؤولة عن مصر واليمن وجيبوتي، MNC03)، وتانيا مير (مدير مكتب اليمن، MNCYE)، ومارك يوجين أهيرن (كبير الخبراء الاقتصاديين بمكتب اليمن، EMNDR)، ووحدة الإدارة القُطرية لمصر واليمن وجيبوتي MNC03 في البنك الدولي بأكملها على مساندتهم وتوجيههم لمؤلفي التقرير، وجميع فرق البنك الدولي التي تساهم في تنمية القطاع الخاص في اليمن.

الاختصارات والأسماء المختصرة

CBY	البنك المركزي اليمني
CISG	الاتفاقية المعنية بعقود البيع الدولي للبضائع
DFA	سلطة الأمر الواقع
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GDP	إجمالي الناتج المحلي
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IEC	مجتمع اقتصادي متكامل
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
INSOL	الاتحاد الدولي للمختصين في شؤون الإعسار (إنسول)
IRG	حكومة اليمن المعترف بها دوليًا
LDC	البلد الأقل نموًا
LGA	سلطة حكم محلي
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MFB	بنك تمويل أصغر
MFI	مؤسسة تمويل أصغر
MLETR	القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل
MSME	منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة
NGO	منظمة غير حكومية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
SFD	الصندوق الاجتماعي للتنمية
SMEPS	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
UNCITRAL	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي – أونسيترال

UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIDROIT	المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص – يونيدروا
WTO	منظمة التجارة العالمية

الفصل 1.
ملخص تنفيذي

مقدمة

يأتي "تقرير تقييم القطاع الخاص في اليمن" في إطار مشروع المساعدة الفنية المُقدمة للقطاع الخاص اليمني.[1] وهذا المشروع يستهدف فهمَ ديناميكيات هذا القطاع في أثناء الصراع، وتحديد المعوقات أمام التجارة والاستثمار والتمويل، واقتراح توصيات من أجل تمكين القطاع الخاص، واستمراريته، ونموه.

ويتضمن التقرير أيضًا عرضًا عامًا لتأثير القطاع المالي على القطاع الخاص، وخاصة على قدرته على الصمود أمام الأزمات في أثناء الصراع. وأخيرًا، يقدم التقرير توصيات بشأن السياسات والإصلاحات الهيكلية التي من شأنها، متى نفذتها السلطات على المستويين الوطني والمحلي، أن تُعِدَّ القطاع الخاص اليمني للمشاركة في جهود التعافي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وتركز معظم التوصيات على الأنشطة المحلية التي يمكن الشروع في تنفيذها على الفور، حتى في ظل استمرار الصراع. ولذلك، يدعو تقرير القطاع الخاص اليمني الى تفعيل التسلسل التقليدي للإصلاحات في البلدان المتأثرة بالصراع - بدءًا من السلام، مرورًا بالتعافي، ووصولاً إلى التنمية - بالتوازي، بحيث تساهم الإصلاحات المحلية في تحقيق هدف السلام (نومبا أوم 2023).

وتنبثق محتويات هذا التقرير بعد الحوار مع القطاعين العام والخاص، والمراجعة التنظيمية، والحوار بشأن السياسات العامة مع مساهمات نشطة من القطاع الخاص. ويقدم التقرير إطارًا يتعين على السلطات اليمنية والمجتمع الدولي من خلاله النظر في الإجراءات التدخلية المالية والهيكلية وعلى صعيد السياسات العامة لتدعيم جهود إعادة دمج القطاع الخاص اليمني في النظام التجاري والاستثماري والمالي العالمي. كما أنه سيعالج الحواجز طويلة الأمد التي تحول دون نمو القطاع الخاص للجميع، وخاصة بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن الشركات التي تقودها النساء والشباب.

وبالإضافة إلى التوصية بتقديم مساندة مالية مباشرة لبعض القطاعات الرئيسية مثل الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والطاقة والزراعة والنقل، يحدد التقرير إصلاحات على مستوى السياسات العامة واللوائح التنظيمية التي من شأنها أن ترتقي في وقتٍ وجيز بوضع الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص والقطاع المالي باعتبارهما العمود الفقري للاقتصاد اليمني. وبالتالي يتم إعدادهما للفرص التي ستتاح خلال مرحلة إعادة البناء. ويحدد التقرير أيضًا التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل الهيكلية والتنظيمية. وستساعد هذه المعرفة في إعداد القطاعات الثلاثة المتميزة للقطاع الخاص في اليمن لإدراجها في مرحلة إعادة الإعمار، وهذه القطاعات هي: الشركات الرسمية الكبيرة؛ ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة حيث يعمل 95% منها في الاقتصاد غير الرسمي؛ والعدد الكبير من المغتربين اليمنيين الناشطين في القطاع الخاص في شتى أرجاء المعمورة.

---

1 رقم المشروع:P177361.

ويقترح التقرير أيضًا التدابير اللازمة للقيام بالإصلاحات التي تأخرت طويلاً، والتي أعاقت تاريخيًا تنميةَ القطاع الخاص في اليمن قبل نشوب الصراع، وساهمت في أن يتحول اقتصاد البلاد إلى اقتصاد نقدي يعاني فجوات كبيرة في الشمول الاقتصادي والمالي. وتشتد مشاكل الإقصاء والتهميش والنشاط الاقتصادي غير الرسمي داخل أجزاء كبيرة من القطاع الخاص في اليمن، حيث لا يتجاوز عدد السكان والشركات التي لها حسابات وسجلات معاملات مصرفية نسبة 5%، في حين أن 1% فقط من النساء لديهن حسابات مصرفية.

وعلاوة على ذلك، يستعرض هذا التقرير تأثيرَ الصراع على الاقتصاد اليمني بأكمله بالتفصيل، مع التركيز بشكل خاص على القطاعين الخاص والمالي. ويستعرض الفصل الثاني تأثير الصراع على أنشطة الاستيراد والتصدير، والأسواق، ومناخ الاستثمار، وبيئة الأعمال، وقدرات الشركات، وذلك من بين القطاعات الرئيسية التي ورد ذكرها في التقرير. ويقترح الفصل الثالث توصيات تتعلق بالإصلاحات اللازمة من أجل معالجة القيود الهيكلية وأخرى تتعلق بالسياسات العامة. وفيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة، يركز التقرير على الإصلاحات التي من شأنها إعداد الشركات الكبيرة من القطاع الخاص اليمني للاندماج الكامل في التجارة الدولية والأنظمة الاستثمارية والمالية وفتح الأبواب أمام مشاركتها الكاملة في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. وفي الوقت نفسه، تدعو التوصيات المتعلقة بالإصلاحات إلى تعزيز الشمول الاقتصادي والمالي للعدد الأكبر من أصحاب المصلحة من مؤسسات القطاع الخاص الأصغر حجمًا والمنتمية للاقتصاد غير الرسمي التي لا تتعامل مع البنوك وتعرضت للإقصاء - وهي المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والشركات (الصغرى) التي تقودها النساء والشباب. وبالنظر إلى التكلفة المالية لإصلاحات السياسات العامة واللوائح التنظيمية، يشدد التقرير على الإصلاحات غير المكلفة على مستوى السياسات- التوقيع والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين النموذجية الدولية التي لا تتطلب أي تمويل من الحكومة المعترف بها دوليًا في اليمن أو من الجهات المانحة، لكنها ستتيح فرصًا هائلة للقطاع الخاص اليمني. وسيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة المساعدات الفنية والمساعدة في بناء القدرات من جانب الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وغيرها من مؤسسات التمويل الإنمائي.

وبالنظر إلى التأثير المباشر للقطاع المالي على القطاع الخاص في اليمن، يقدم الملحق (أ) من التقرير أول عرض عام شامل للقطاع المالي في اليمن منذ اندلاع الصراع، كما يقترح إجراءات إصلاحية محددة. تم استخدام هذا العمل التأسيسي للقطاع المالي كأساس ودعامة تحليلية لإجراء تقييم شامل للقطاع المالي في اليمن خلال الصراع، بهدف تقديمه في إطار جهود المساعدة الفنية التي يبذلها البنك المركزي اليمني من خلال التعاون الوثيق مع خبراء البنك الدولي.

ومن بين النتائج المترتبة على المراجعة التنظيمية الشاملة، يقترح الملحق "ب" من التقرير قائمة شاملة بالأدوات الرئيسية للقطاع الخاص لاعتمادها من جانب السلطات اليمنية. وستتيح هذه المعاهدات والاتفاقيات والقوانين النموذجية الدولية إعادةَ دمج القطاع الخاص اليمني في النظام التجاري والاستثماري والمالي العالمي في وقت وجيز. ويمثل هذا الأمر أولوية قصوى بالنظر إلى وضع الأمن الغذائي في اليمن، وحقيقة أن 90% من المواد الغذائية والسلع الأساسية تستوردها البلاد. ويمنع عدم وجود الأطر القانونية الأساسية وارداتِ الغذاء السريعة والموثوق بها، والمدفوعات، وحركة السلع ورأس المال، لأنه يطيل من وقت التسليم ويزيد من تكلفته، وهو ما يتحمله السكان في نهاية المطاف.

وبالنظر إلى تجزؤ البيانات الحكومية الموثوقة، وعدم تواجد البنك الدولي على الأرض. والصعوبات العامة التي تواجه جمع البيانات في الاقتصادات غير الرسمية إلى حد كبير عموما و اليمن خصوصا، فقد استند فريق إعداد التقرير إلى مصادر مبتكرة لجمع البيانات، ومنها الاتحادات والجمعيات التابعة للقطاع الخاص العاملة على أرض الواقع، والسلطات اليمنية شبه الحكومية،

ورجال الأعمال اليمنيين المغتربين. كما تعاون الفريق أيضًا مع مجموعة واسعة من الشركاء من البلدان النامية، بما في ذلك يمنيون يعملون في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. وفيما يتعلق بالمراجعة التنظيمية، فقد قام فريق إعداد التقرير بجمع البيانات بالاشتراك مع الأطراف الدولية الرئيسية المختصة باللوائح التنظيمية للقطاع الخاص، مثل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومعهد الأمم المتحدة لتوحيد القانون الخاص، ومنظمة التجارة العالمية.

ويتمحور أهم ما جاء في هذا التقرير حول الأقسام الرئيسية التالية:

- السياق الفريد للقطاع الخاص اليمني قبل الصراع وخلاله
- تقييم تأثير الصراع على القطاع الخاص من خلال التحليل النسبي للمؤشرات الرئيسية قبل الصراع وبعده - على مستوى الاقتصاد بأكمله وبالنسبة لقطاعات رئيسية محددة
- تحديد المعوقات الهيكلية وتلك المتعلقة بالسياسات الرئيسية التي تحول دون نمو القطاع الخاص الشامل للجميع وإجراء إصلاحات لدعم قدرة القطاع الخاص على الصمود أمام الصدمات
- قائمة بإجراءات الإصلاح الفورية لإعداد القطاع الخاص اليمني لمرحلة إعادة الإعمار من خلال معالجة المعوقات التنظيمية الرئيسية في التجارة والتمويل والاستثمار التي تعوق القطاع الخاص بأكمله في اليمن - من أكبر الأطراف الفاعلة إلى أصغرها.

السياق العام الخاص باليمن

يقع اليمن في الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. ويشترك في الحدود البرية مع السعودية من الشمال وعُمان من الشرق، كما يشترك مع إريتريا وجيبوتي والصومال في حدوده البحرية. ويبلغ عدد سكان البلاد أكثر من 30 مليون نسمة يعيشون على مساحة 555 ألف كيلومتر مربع (214 ألف ميلٍ مربع)، مع خط ساحلي يمتد نحو 2000 كيلومتر (1,200 ميل).

ويعد اليمن حاليًا من أفقر بلدان العالم ومن أكثرها هشاشة. كما احتل المرتبة الأولى على مؤشر الدول الهشة لعام 2020، وثاني أدنى مرتبة على مؤشر الجوع العالمي، والمرتبة الأدنى على مؤشر التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2022). وبالإضافة إلى ذلك، سجل اليمن على مدى عدة سنوات أداءً ضعيفا على مؤشرات التنمية مثل الفساد (الشكل 1-1)، والقدرة التنافسية للاقتصاد، والشمول (لا سيما شمول المرأة)، وجودة بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار (منظمة الشفافية الدولية، بدون تاريخ).

الشكل 1-1: مدركات الفساد في اليمن

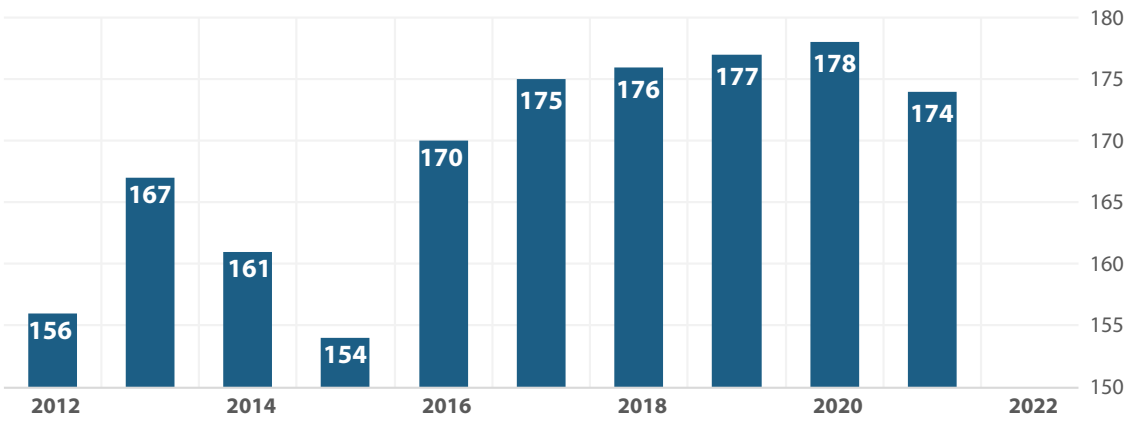

المصدر: Tradingeconomics.com، منظمة الشفافية الدولية.

وبعد توحيد اليمن الشمالي والجنوبي عام 1990، أصبحت البلاد مجتمعًا معقدًا متعدد التوجهات ويعج بأنماط تسلسل هرمي وسلوكيات اقتصادية يهيمن عليها الطابع غير الرسمي. وهذا السياق يفضل الولاءات القَبلية التقليدية ومؤسسات الحكم، وخاصة في المناطق الريفية الشاسعة. وفي موازاة ذلك، حملت النخب الحضرية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية بقية المجتمع اليمني إلى مزيد من الحداثة من حيث الحصول على التعليم الرسمي، وتحسين البنية التحتية، والمزيد من تأثيرات المدنية.

ومنذ عام 2011، واليمن يمر بأزمة سياسية بلغت ذروتها في الصراع الذي اندلع في عام 2014. وتعكس الأطراف الفاعلة الرئيسية في الصراع التباين الجيوسياسي في البلاد. أولاً، يحكم الحوثيون النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في المرتفعات الشمالية، كما أنهم يسيطرون على جزء كبير من السكان والاقتصاد. أما المناطق الوسطى والساحلية في بعض المناطق الغربية والجنوبية والصحراوية باتجاه عُمان فتخضع رسميًا للحكومةِ المعترف بها دوليًا في اليمن.

وتشير تقديرات برنامج الغذاء العالمي إلى أن إجمالي الناتج المحلي لليمن قد تراجع بشكل تراكمي بنسبة 50% منذ عام 2015 (برنامج الغذاء العالمي 2018). وتقدر الخسائر المتراكمة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الفترة من 2015 حتى 2019 بنحو 66 مليار دولار (وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2020) (انظر الشكل 1-2). وبالإضافة إلى ذلك، أدى الصراع الدائر، بما في ذلك فترات الحصار، إلى توقف صادرات اليمن، والضغط على سعر صرف العملة، وتسريع وتيرة التضخم، والحد بشدة من واردات الغذاء والوقود، كما تسبب في أضرار واسعة النطاق للبنية التحتية والاقتصاد. وعلى إثر ذلك، انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 1191 دولارًا في 2014 إلى 364 دولارًا فقط في 2019 (حسب سعر الصرف المعادل في السوق) وهو ما يمثل انخفاضًا تراكميًا بنسبة 69.5% (وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2020).

الشكل 1-2: تكلفة الفرصة الضائعة (البديلة) في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بمليارات الدولارات) للسنوات 2015-2019

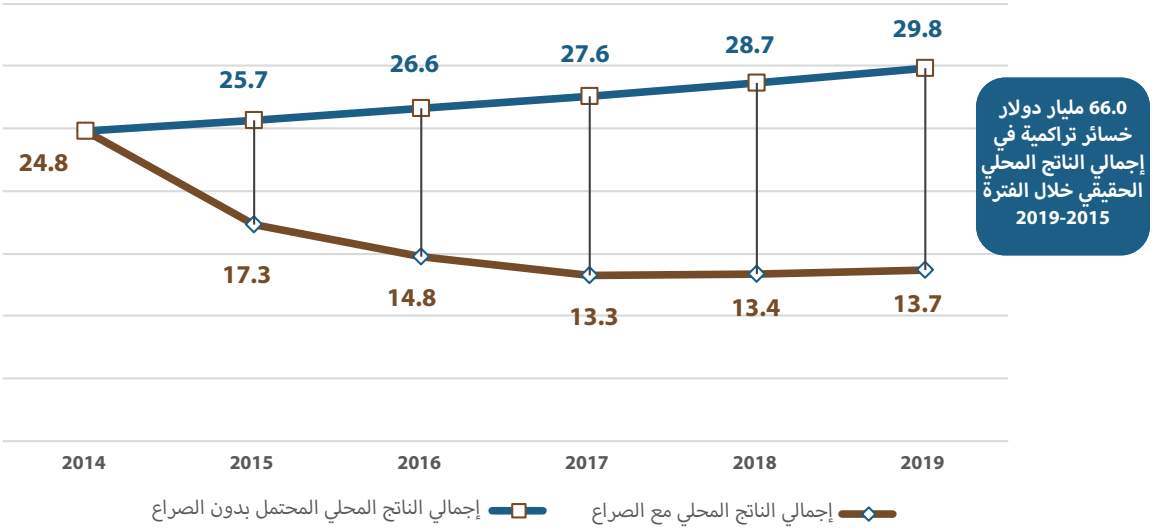

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، 2019.

وتظهر المؤشرات الأخرى أيضًا تأثيرَ أوجه القصور التي شابت بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في اليمن على مدى عقد من الزمن على القدرة التنافسية للاقتصاد اليمني. فعلى سبيل المثال، احتل اليمن المرتبة 179 من أصل 189 بلدًا على مؤشر التنمية البشرية مسجلا 0.470 في عام 2019 ليضع اليمن في فئة منخفضة للتنمية البشرية (الشكل 1-3).

الشكل 1-3: مؤشر التنمية البشرية في اليمن

الترتيب على مؤشر التنمية البشرية	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر التنمية البشرية المُعدل حسب التفاوت			معامل التفاوت البشري	التفاوت في متوسط العمر المتوقع	مؤشر متوسط العمر المتوقع المُعدل حسب التفاوت	التفاوت في التعليم[1]	مؤشر التعليم المُعدل حسب التفاوت	التفاوت في الدخل[1]	مؤشر الدخل المُعدل حسب التفاوت	حصة الدخل التي تحصل عليها (%)			معامل جيني
				الاختلاف عن الترتيب على مؤشر التنمية البشرية	الخسارة الكلية (%)							أفقر 40%	أغنى 10%	أغنى 1%	
	القيمة	القيمة				(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة				
	2019	2019		2019	2019	2015–2020	2019	2019	2019	2019	2019	2010–2018	2010–2018	2010–2017	2010–2018
170 السودان	0.510	0.333		–3	34.7	27.4	0.506	42.5	0.198	33.0	0.369	19.9	27.8	11.2	34.2
172 غامبيا	0.496	0.335		1	32.5	28.5	0.463	47.7	0.213	17.5	0.384	19.0	28.7	13.4	35.9
173 إثيوبيا	0.485	0.348		8	28.2	24.9	0.538	43.5	0.193	13.4	0.405	19.4	28.5	14.3	35.0
174 ملاوي	0.483	0.345		5	28.6	25.1	0.510	28.4	0.336	32.4	0.239	16.2	38.1	31.1	44.7
175 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.480	0.335		4	30.2	36.1	0.400	26.8	0.363	27.6	0.258	15.5	32.0	18.1	42.1
175 غينيا-بيساو	0.480	0.300		–7	37.5	32.3	0.399	41.9	0.240	37.9	0.281	12.8	42.0	19.3	50.7
175 ليبريا	0.480	0.325		1	32.3	29.8	0.476	42.9	0.243	22.7	0.296	18.8	27.1	12.0	35.3
178 غينيا	0.477	0.313		0	34.4	31.3	0.440	50.1	0.176	17.8	0.395	19.8	26.4	12.4	33.7
179 اليمن	**0.470**	0.321		4	31.7	24.7	0.534	46.1	0.189	21.8	0.327	18.8	29.4	15.7	36.7
180 إريتريا	0.459	..		..	..	21.4	0.560	..	..	..	..	..	..	14.3	..
181 موزامبيق	0.456	0.316		4	30.7	29.8	0.441	33.8	0.262	28.4	0.273	11.8	45.5	30.9	54.0
182 بوركينا فاصو	0.452	0.316		5	30.1	29.8	0.435	39.2	0.190	17.3	0.382	20.0	29.6	14.3	35.3
182 سيراليون	0.452	0.291		–2	35.6	39.0	0.326	46.9	0.216	17.7	0.350	19.6	29.4	10.5	35.7
184 مالي	0.434	0.289		–1	33.4	36.7	0.383	43.9	0.160	16.6	0.393	20.1	25.7	9.5	33.0
185 بوروندي	0.433	0.303		5	30.0	28.5	0.457	39.5	0.252	20.9	0.241	17.9	31.0	14.6	38.6
185 جنوب السودان	0.433	0.276		–2	36.3	36.2	0.372	39.6	0.185	32.3	0.307	12.5	33.2	14.1	46.3
187 تشاد	0.398	0.248		–1	37.7	40.9	0.311	43.0	0.164	28.4	0.297	14.6	32.4	15.6	43.3
188 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.397	0.232		–1	41.6	40.1	0.307	34.5	0.231	49.2	0.176	10.3	46.2	30.9	56.2
189 النيجر	0.394	0.284		3	27.9	30.9	0.451	35.0	0.162	16.4	0.314	19.6	27.0	11.4	34.3

الهدف الفرعي 1-10 من أهداف التنمية المستدامة

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2020، Copyright @ 2020 By the United Nations Development Programme 1 UN Plaza, New York, NY 10017 USA

الشكل 1-4: ترتيب اليمن على مؤشر القدرة التنافسية العالمية (141/140 في 2019)

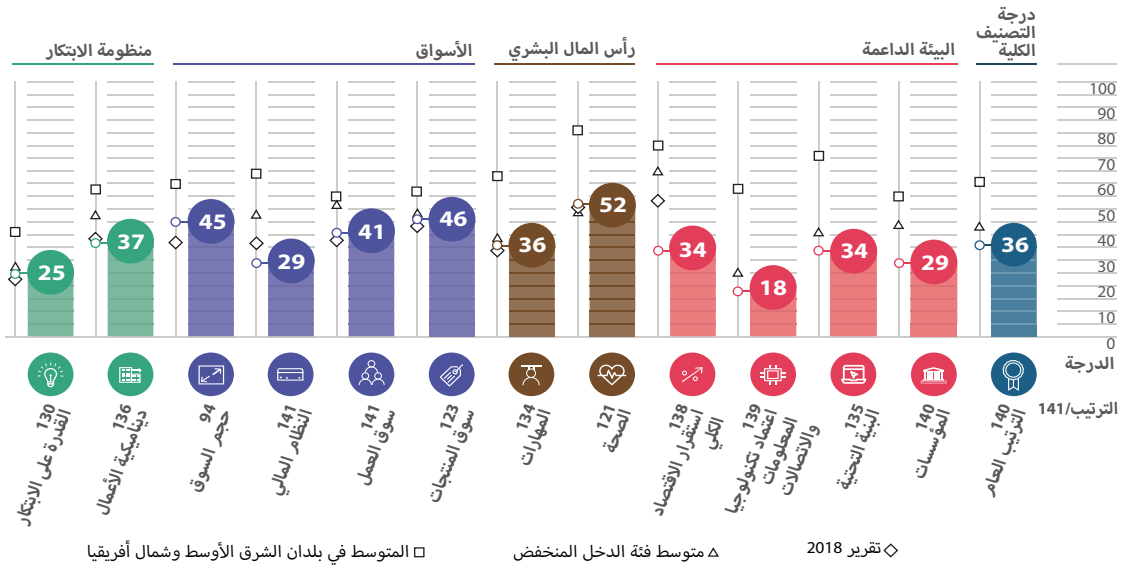

المصدر: مؤشر التنافسية العالمية 2019.

وبالنسبة للقطاع العام، دمر الصراعُ مؤسساتِ اليمن، ما أدى إلى التجزؤ وغياب التنسيق على جميع المستويات التنفيذية المحلية والوطنية. كما أدى الانقسام الإداري، وعدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن، وتعطيل تقديم الخدمات إلى تقويض بيئة الأعمال غير الملائمة أصلاً. وعلاوة على ذلك، أدى غياب تنفيذ سياسات موحدة للاقتصاد الكلي، والقصور الكبير في أداء الإيرادات، واستمرار تمويل عجز المالية العامة بزيادة العرض النقدي إلى تقويض استقرار جوانب الاقتصاد الكلي وتفاقم التشوهات التي تعانيها السوق. وأدى هذا الأمر إلى التباين الكبير في سعر الصرف بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا والمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وهو ما تسبب في اختلافات في المعاملات النقدية ومعاملات الشيكات. وأخيرًا، أسفر الصراع عن أزمة إنسانية تفشت فيها المجاعات والأمراض، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد شبه الكامل على الواردات الغذائية والمساعدات الإنسانية الضخمة.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، تواجه الشركات ورواد الأعمال في اليمن الكثيرَ من التحديات، منها مشكلات الاقتصاد الكلي، وضعف المؤسسات، وبيئة الأعمال غير المواتية، فضلاً عن مواطن الضعف الهيكلية. وتؤدي هيمنة الشركات العائلية ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى جعل بيئة الأعمال أقل قدرة على مواجهة الصدمات والأزمات مقارنة بالقطاع الرسمي. وعلاوة على ذلك، يواجه القطاع الخاص مشاكل تتعلق بالهشاشة وعدم كفاية البنية التحتية الداعمة، بما في ذلك ضعف تغطية شبكة الكهرباء، وعدم كفاية شبكات توزيع المياه، وعدم كفاءة خدمات النقل والاتصالات. ويتفاقم هذا الوضع نظرًا لما تعانيه البلاد من غياب السوق المالية القوية والأنشطة الابتكارية، وعدم استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا في أضيق الحدود.

ويمكن النظر إلى القطاع الخاص في اليمن أيضًا باعتباره نموذجًا للاقتصاد المزدوج، ومُقسمًا حسب حجم مؤسسات الأعمال، والانتماء للقطاع الرسمي، والقدرة على التمويل الذاتي، وأيضًا القدرة على الابتكار في المجال السياسي أو المالي. وترتبط هذه العوامل ارتباطًا وثيقًا، كما أنها تتحدد تاريخيًا، بخصائص ثقافية راسخة تعطي الأولوية للانتماءات القبلية والولاءات مناطقيه. وإنشاء مؤسسات أعمال كبيرة رسمية ناجحة ومتطورة، ومعظمها تكتلات متكاملة وجاهزة للانطلاق، ولكنها مع قلتها قوية وناجحة بشكل كبير حتى في أثناء الصراع، بدأ بتأسيس مؤسسات تجارية كبيرة على مستوى القبائل والأقاليم في المناطق الجنوبية والشمالية من اليمن وفي تجمعات المغتربين، لا سيما في أفريقيا ودول الخليج العربي.

وتعمل 90% من مؤسسات الأعمال الخاصة في اليمن في قطاع الصناعات الخدمية، ومنها تجارة التجزئة والجملة، والضيافة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنشاءات، والنقل، والرعاية الصحية، والتعليم، وغيرها من الخدمات المهنية والحرفية. وتعمل 10% فقط من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الإنتاجية أو "الحقيقية" و"قطاعات التبادل التجاري المرتبطة بالبنية التحتية مثل الزراعة وصيد الأسماك والصناعات التحويلية والتعدين والمرافق مثل المياه والطاقة. ويعمل في قطاع تجارة التجزئة وحده نحو 40% من إجمالي مؤسسات الأعمال الخاصة، يليه العاملون في الخدمات الشخصية والموظفون الإداريون، مثل العاملين في تصفيف الشعر والخياطة وأمانة المكتبات ومتاجر القرطاسية وغيرهم (11.8%)، ومرافق الرعاية الصحية (10.8%)؛ وتجارة الجملة (8.9%)؛ والتعليم (5.9%)، والصناعات التحويلية (5.8%)، وأيضًا العاملين في خدمات الأعمال (4.4%).

وتمثل مؤسسات الأعمال الخاصة كبيرة الحجم أقل من 4% من القطاع الخاص. وتتألف منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة من منشآت الأعمال الصغرى (46%)، والصغيرة (36%)، والمتوسطة (14%). وتتركز منشآت الأعمال المتوسطة والكبيرة في المحافظات الأربع التالية: العاصمة صنعاء بنسبة 41% و36% على الترتيب، تليها عدن بنسبة 13% و22%، وحضرموت بنسبة 18% و11.6%، وأخيرًا تعز بنسبة 8.1% و11.6%، على الترتيب.

ويفسر انخفاض مستوى التصنيع في اليمن أيضًا معدلاتِ التبادل التجاري غير المواتية. وتتمثل الصادرات السائدة في المواد الخام (من المنتجات الزراعية والسمكية إلى خام التعدين والهيدروكربونات والنفايات أو الخردة)، التي تقوم بلدان أخرى أكثر تطورًا وتقدما من الناحية التكنولوجية بإعادة معالجتها في الخارج (حيث تتاح لها ما تحتاجه من الطاقة الكهربائية، وقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقوى العاملة الماهرة، والسياسات الصناعية والتنافسية الأكثر ملاءمة، إلى جانب أنظمة الحوكمة الأكثر استقرارًا والأقل اضطرابًا). وتقوم هذه البلدان بعد ذلك ببيع المنتجات تامة الصنع مرة أخرى إلى اليمن بأسعار مرتفعة للغاية. غير أن استمرار تشغيل بعض الصناعات الخفيفة من جانب الحرفيين ومصانع الآلات الصغيرة، حتى في ظل الظروف الصعبة، يشير إلى إمكانية قيام اليمن بالبناء على هذه القاعدة الأولية لتسريع وتيرة التوسع في التصنيع المحلي واستبدال الواردات عندما تسمح الظروف بذلك.

وفي عام 2020، أدت جائحة كورونا وموسم الأمطار الاستثنائي في اليمن إلى تفاقم الوضع مع فرض تحديات إضافية. وتضرر النشاط الاقتصادي غير النفطي بشدة من تباطؤ النشاط التجاري الناجم عن الجائحة. كما أن نقص النقد الأجنبي ازداد عمقًا مع قرب استنفاد التمويلات المتاحة من السعودية لتغطية الواردات الرئيسية، وانخفاض صادرات النفط وتراجع المساعدات الإنسانية. أما المصدر الخارجي الآخر والوحيد لتدفق العملات الأجنبية، وهو تحويلات العمال اليمنيين المغتربين، فقد انخفض هو الآخر في ظل الجائحة.

وازداد الوضع تعقيدًا بسبب تزايد موجات النزوح الداخلي والهجرة والتهميش القائم منذ عهد بعيد للمرأة اليمنية. وكان هناك نزوح إضافي تسببت فيه عوامل الصراع والأعاصير والفيضانات وتدهور الخدمات العامة والضرورة الاقتصادية، مما أضاف إلى أسباب انتشار الفقر بين سكان اليمن (انظر الشكل 1-5). وعلى إثر ذلك، احتل اليمن المرتبة 155 من أصل 156 بلدًا على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ولم يتم إدراجه على هذا المؤشر لعام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، فرض الصراع مزيدًا من القيود على الفرص المحدودة بالفعل المتاحة للنساء للوصول إلى الأنشطة الاقتصادية، حيث انخفضت قدرتهن على الحركة والتنقل والمشاركة في المجال العام. وأضف إلى ذلك أن النساء والأطفال يشكلان نحو 76% من النازحين داخليًا (البنك الدولي 2020).

الشكل 1-5: أداة تتبع الاقتصاد اليمني

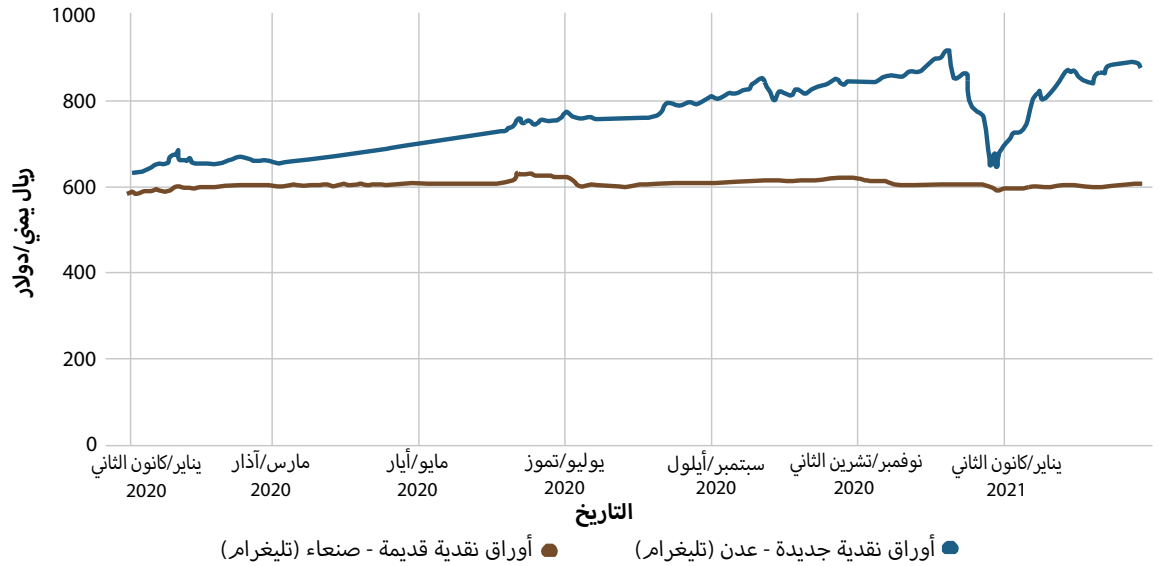

المصدر: مبادرة أداة تتبع الاقتصاد اليمني، https://yemen.yeti.acaps.org.

وفي عام 2020، بلغ إجمالي صادرات اليمن 1.26 مليار دولار، وكانت أهم فئات التصدير على النحو التالي: البترول الخام (682 مليون دولار)، والذهب (114 مليون دولار)، والأسماك المجمدة غير شرائح السمك (غير الفيليه) (58.1 مليون دولار)، والأسماك الطازجة غير شرائح السمك (49.4 مليون دولار)، والأحماض الدهنية والزيوت والكحوليات الصناعية (31.6 مليون دولار). (انظر الشكل 1-6).

الشكل 1-6: صادرات اليمن في 2020 حسب نسبة فئات المنتجات

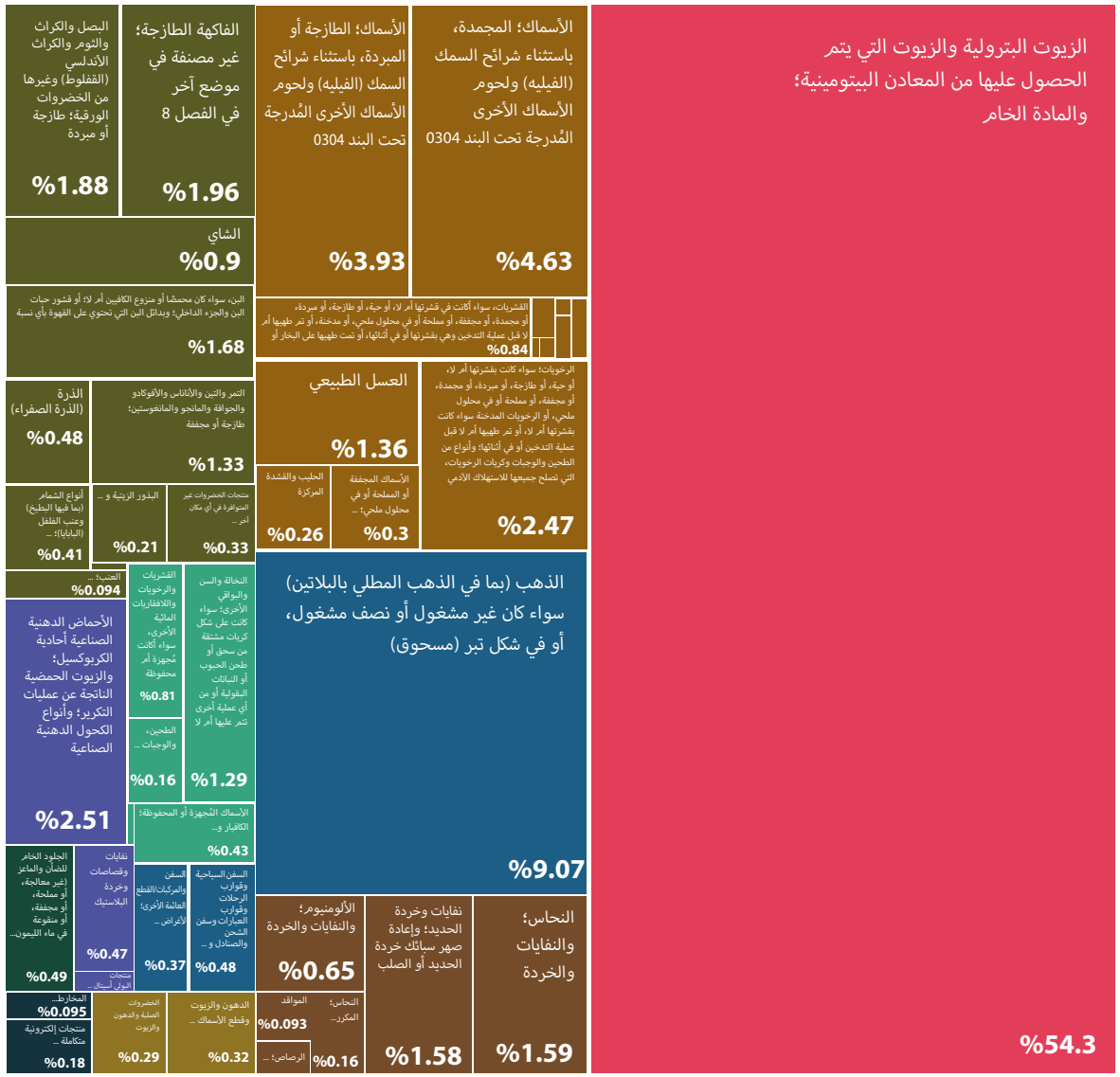

المصدر: صادرات اليمن وارداته وشركاؤه التجاريون | مرصد التعقيد الاقتصادي.

وفي عام 2020، بلغ إجمالي واردات اليمن 10.5 مليارات دولار، وكانت أكبر بنود الاستيراد على النحو التالي: القمح (674 مليون دولار)، والأرز (395 مليون دولار)، والحديد الخام (363 مليون دولار)، والسيارات (354 مليون دولار)، والسكر الخام (342 مليون دولار). (انظر الشكل 1-7).

الشكل 1-7: واردات اليمن في 2020 حسب نسبة فئات المنتجات

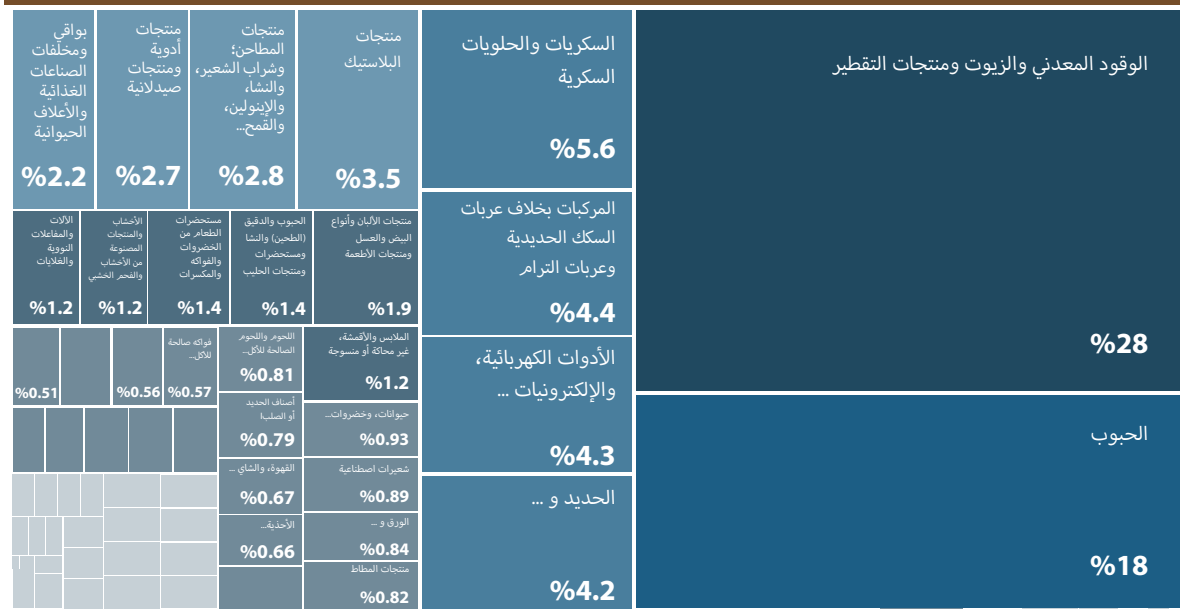

المصدر: صادرات اليمن وارداته وشركاؤه التجاريون | مرصد التعقيد الاقتصادي.

تأثير الصراع على القطاع الخاص (القيود الهيكلية)

أدى الصراع الجاري إلى تعطيل سلاسل الإمداد وطرق التجارة، مما جعل من الصعب على القطاع الخاص استيراد وتصدير السلع. وبالإضافة إلى ذلك، تضررت أو دُمرت الموانئ والطرق وغيرها من مرافق البنية التحتية، وأدت نقاط التفتيش التي أقامتها مختلف الجماعات المسلحة إلى تأخير وصول السلع والبضائع وارتفاع تكاليفها. كما أصبح من الصعب على مؤسسات الأعمال الحصول على المستلزمات التي تحتاج إليها للتشغيل، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج وانخفاض قدرتها التنافسية.

وكان لتدمير البنية التحتية وطرق التجارة أثر غير مسبوق على حساب الميزان التجاري لليمن (الشكل 1-8). فعلى سبيل المثال، أثرت المواجهات العسكرية التي أدت إلى إغلاق الحدود البرية مع السعودية بشكل رئيسي على النشاط الزراعي ومصائد الأسماك المحلية، مما أدى إلى انخفاض تراكمي بنسبة 80.3% في الصادرات. ويشمل ذلك انخفاضًا بنسبة 88.2% في صادرات الأسماك، و81.1% في الخضروات والفواكه، و88.5% في صادرات العسل والبن معًا.

الشكل 1-8: الميزان التجاري لليمن (بملايين الدولارات)

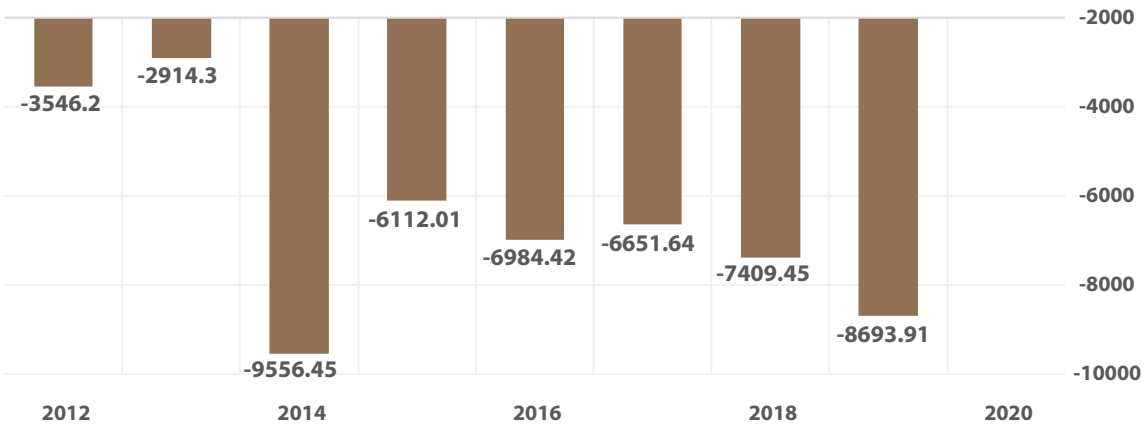

المصدر: Tradingeconomics.com، منظمة الشفافية الدولية.

وتسبب الصراع في تدمير الاقتصاد اليمني، ما أدى إلى انخفاضٍ كبير في إجمالي الناتج المحلي للبلاد. ومع ذلك، حدث أكبر انخفاض في عام 2020 بسبب التأثير الإضافي المرتبط بالجائحة، عندما وصل إجمالي الناتج المحلي السنوي إلى أقل من نصف مستواه المسجل في عام 2014 (الشكلان 1-9 و1-10).

الشكل 1-9: إجمالي الناتج المحلي السنوي لليمن (بملايين الدولارات)

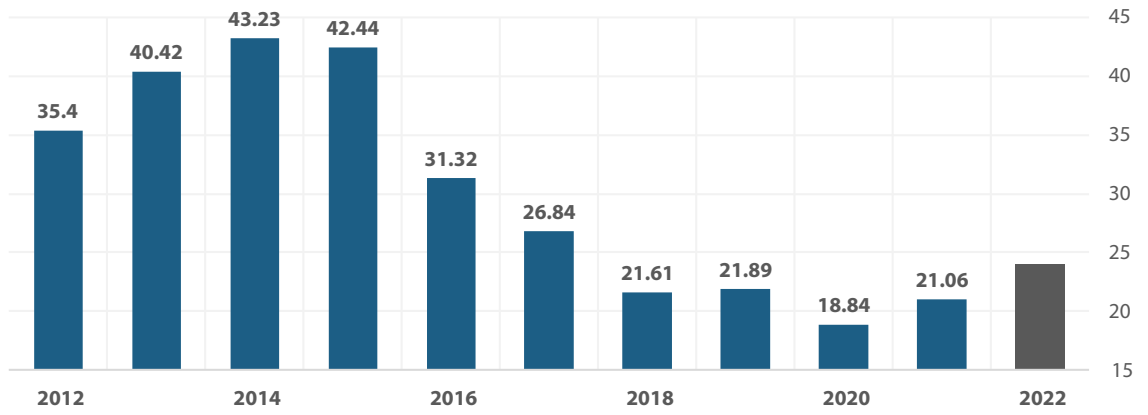

المصدر: Tradingeconomics.com، منظمة الشفافية الدولية.

الشكل 1-10: نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي لليمن

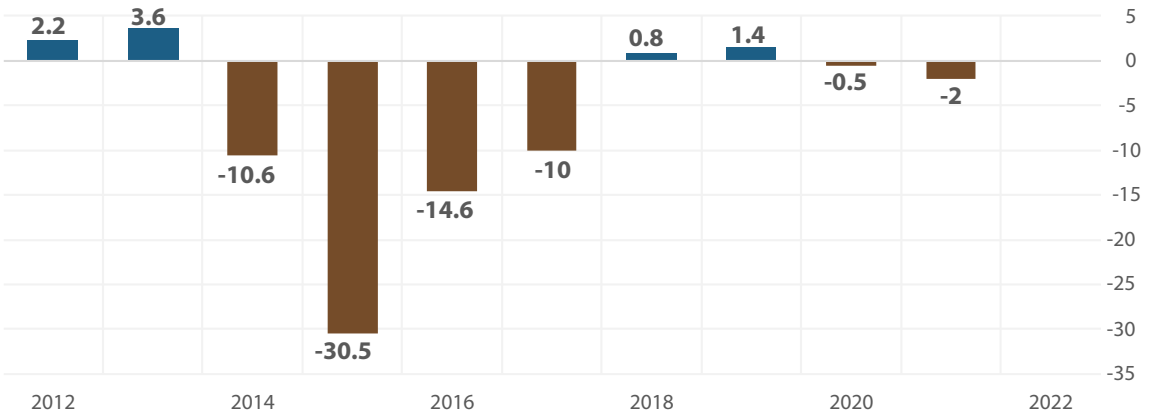

المصدر: Tradingeconomics.com، منظمة الشفافية الدولية.

وبالرغم من زيادة معدلات الوفيات والهجرة الداخلية بسبب الصراع المسلح، ظلت معدلات المواليد السنوية في البلد مرتفعة. وأدى ذلك إلى نمو سكاني كبير بلغ 6 ملايين نسمة على مدى السنوات العشر الماضية (الشكل 1-11)، مما أدى إلى انهيار حاد في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الشكل 1-12) بأكثر من 60% مقارنة بمستوياته المسجلة فيما قبل الصراع.

الشكل 1-11: النمو السكاني في اليمن

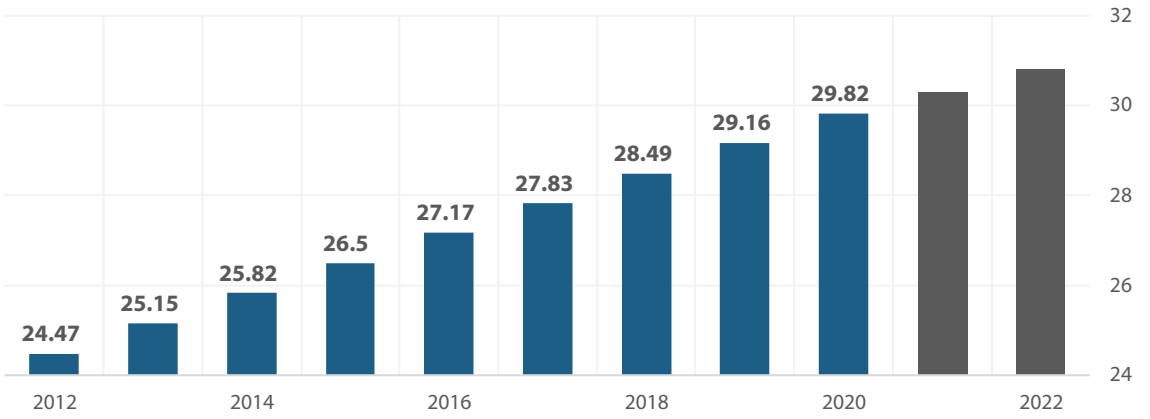

المصدر: Tradingeconomics.com، منظمة الشفافية الدولية.

الشكل 1-12: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي في اليمن (بالدولار)

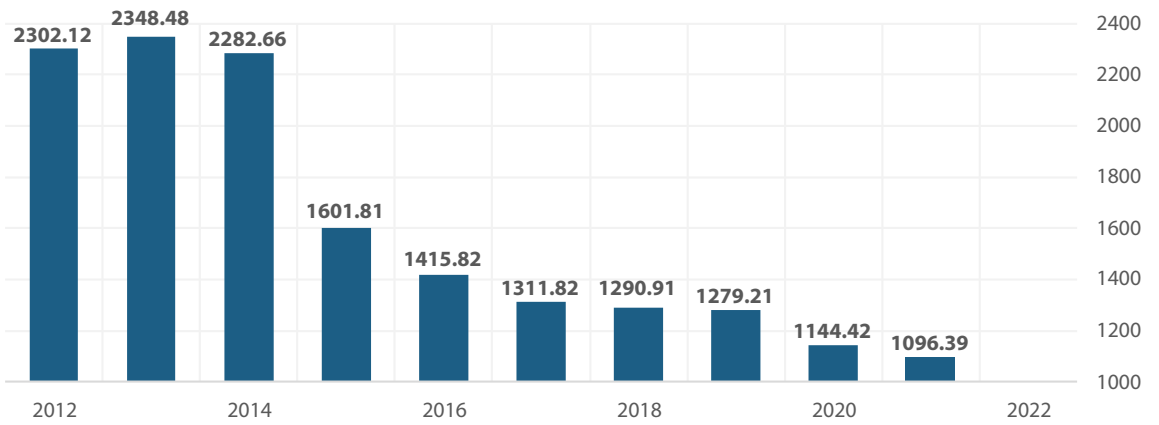

المصدر: Tradingeconomics.com، منظمة الشفافية الدولية.

وكان للصراع الذي استمر طوال العقد الماضي تأثيرات متباينة وفريدة من نوعها على كل قطاع من قطاعات الاقتصاد اليمني المتعددة. وأثر الصراع سلبًا على جميع القطاعات تقريبًا، ومنها الإيرادات والتشغيل والإنتاج، ما أعاق المزيد من فرص التنمية وإعادة الاستثمار. غير أن بعض القطاعات أظهرت قدرتها على الصمود.

ويشهد قطاع الزراعة، بما في ذلك الماشية والثروة الحيوانية ومصائد الاسماك، تراجعًا مطردًا بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وصعوبة النفاذ إلى الأسواق بسبب الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد تحويل الأراضي الزراعية لإنتاج القات، الذي يزداد الطلب عليه، ولكن إنتاجيته منخفضة حيث تتطلب زراعته استهلاكًا كبيرًا في المياه. وعلاوة على ذلك، فإن معظم إنتاج القات يباع محليًا، شأنه في ذلك شأن التجارة وقطاعات الصناعات الخفيفة الصغيرة. وفي المقابل، فإن معظم طلب البلاد على الغذاء والوقود والمنتجات المصنعة يلبيه الاعتماد الشديد على الواردات.

وأدت ظروف الصراع والجهد المُتَعمد من جانب كل طرف لحرمان الطرف الآخر من القدرة على الاستفادة من عائدات تصدير النفط والغاز إلى انخفاض صادراتهما من 81.4% في 2014 إلى 69.7% في 2020. وأدى هذا الأمر أيضًا إلى انخفاضٍ تراكمي في صادرات السلع والخدمات بنحو 81.3% في 2020 مقارنة بعام 2014 (الشكل 1-13).

الشكل 1-13: تأثير الصراع والحرب على الصادرات التجارية الرئيسية: التغير التراكمي في عام 2020 مقارنة بعام 2014

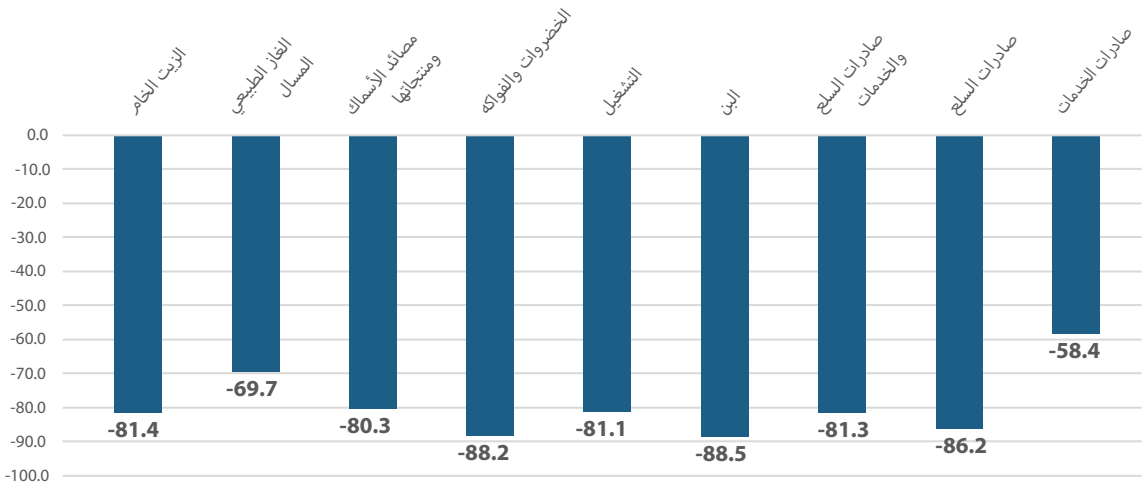

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2014؛ نشرة الحسابات القومية 2020.

وعلى نحو مماثل، تسببت الظروف الناجمة عن الصراع وما واجهه الموردون من صعوباتٍ إضافية في تمويل التجارة وأنظمة الدفع في انخفاض الواردات من السلع والخدمات. وكان هذا التراجع أكثر من النصف عما كان عليه قبل الصراع، حيث بلغ معدل التراجع التراكمي نحو 50.5% في عام 2020 مقارنة بعام 2014 (الشكل 1-14).

الشكل 1-14: تأثير الصراع على الواردات التجارية الرئيسية: التغير التراكمي في عام 2020 مقارنة بعام 2014

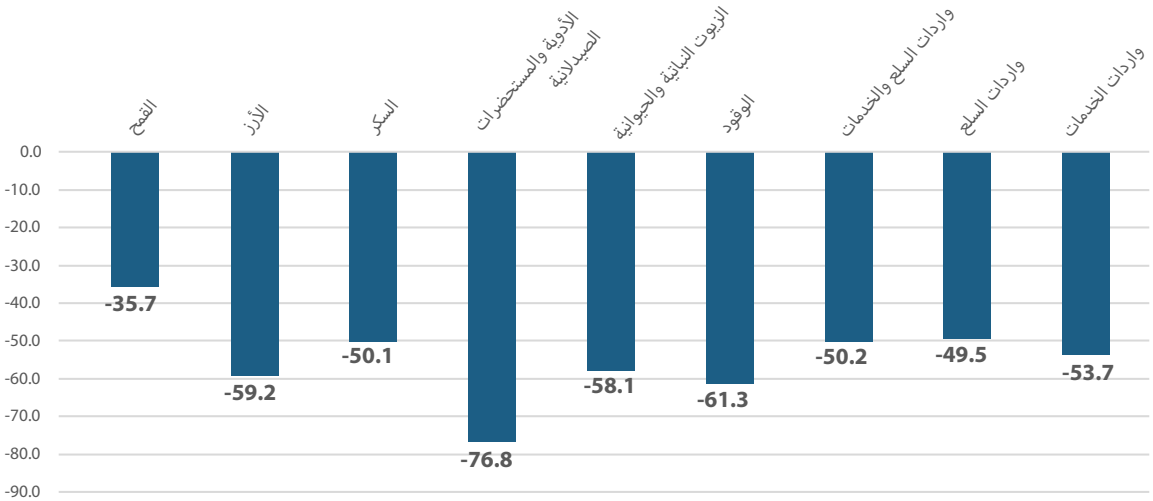

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصائي السنوي، 2014؛ نشرة الحسابات القومية 2020.

ويعاني الحساب الجاري لليمن أيضًا من عجز كبير بسبب الصراع. غير أن هذا العجز كان أقل بكثير من الموازين التجارية السلبية بسبب التدفقات النقدية الكبيرة الواردة من تحويلات اليمنيين المغتربين ومن الجهات المانحة للمعونات الأجنبية (الشكل 1-15).

الشكل 1-15: العجز في حساب المعاملات الجارية (بملايين الدولارات)

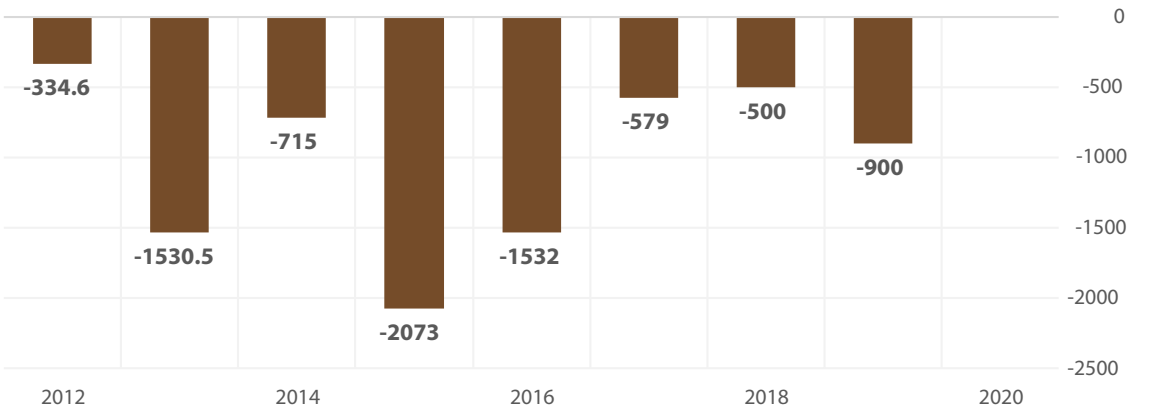

المصدر: Tradingeconomics.com، منظمة الشفافية الدولية.

وأدى الانخفاض الكبير في القاعدة الضريبية في اليمن وعدم قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب إلى زيادة سريعة في الدين الحكومي على الرغم من انخفاض الخدمات والاستثمارات الحكومية. وتراجع ترتيب اليمن على مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" من المركز 129 إلى المركز 187 (الشكل 1-16)، وفي الوقت نفسه تراجع الترتيب على مؤشر "مدركات الفساد" (منظمة الشفافية الدولية، بدون تاريخ) من المركز 156 إلى المركز 174. كما تسبب الصراع في انسحاب العديد من المستثمرين الأجانب من القطاعات الرئيسية في اليمن، مثل قطاعات النفط والغاز والاتصالات. وقد أدى ذلك إلى تراجع ملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد، مما زاد من صعوبة حصول الشركات اليمنية على رأس المال الذي تحتاج إليه للنمو والتوسع.

الشكل 1-16: ترتيب اليمن على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

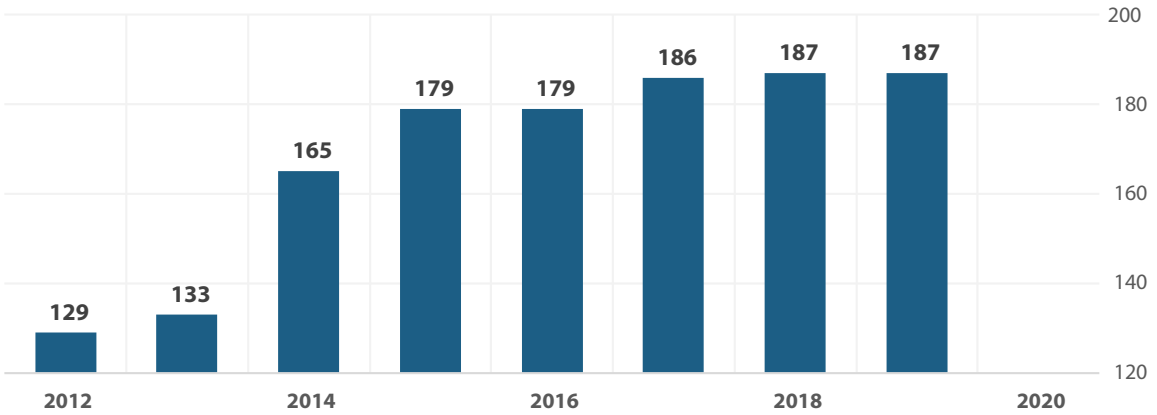

المصدر: Tradingeconomics.com، منظمة الشفافية الدولية باستخدام بيانات البنك الدولي الخاصة بتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال.

وألحق الصراع أضرارًا كبيرة بالبنية التحتية المادية للبلاد، بما في ذلك المصانع والموانئ والطرق. ووفقًا للبنك الدولي، تعرض أكثر من نصف قدرات التصنيع اليمنية للتدمير، كما تضرر العديد من الموانئ وطرق النقل الرئيسية أو أصبحت غير صالحة للعمل. ويظهر التقييم الديناميكي للاحتياجات الذي أجراه البنك أن الصراع تسبب في أضرارٍ جسيمة لمختلف القطاعات. ويتجلى هذا بصورة أوضح في قطاع الإسكان، حيث تعرضت الوحدات إما لأضرار جزئية (39%) أو للتدمير (1%). كما تضررت قطاعات التعليم والصحة والنقل والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل ملحوظ، حيث تراوحت مستويات الأضرار بين 29% (النقل) و39% (الصحة). وكان حظ قطاع الكهرباء أفضل إلى حد ما، حيث بلغ مستوى الضرر الذي لحق به 10% فقط. وتعد صعدة، في المنطقة الشمالية الغربية من اليمن، هي المدينة التي بها أعلى نسبة من الأصول المادية المتضررة، حيث تضررت 67% من مرافقها ومنشآتها. وقد تعرض قطاعا الإسكان والصحة بالمدينة لأشد الضرر (البنك الدولي 2020ج).

ومنذ انتقال البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن في عام 2016، انقسم اقتصاد اليمن إلى منطقتين متنافستين: إحداهما يسيطر عليها الحوثيون والأخرى تسيطر عليها الحكومةُ المعترف بها دوليًا (النشرة الاقتصادية اليمنية 2020). وقد أصدر الطرفان بعض القوانين والسياسات التي كان لها تأثير سلبي على قدرة القطاع الخاص على ممارسة الأعمال التجارية. ويشمل ذلك عدم استقرار سعر الصرف، والحظر على الأوراق النقدية، فضلاً عن صعوبات الحصول على العملة الصعبة. وقد دفعت هذه العوامل، إلى جانب تدابير تخفيف المخاطر التي عزلت البنوك اليمنية وعملاءها عن العملاء في الخارج، العديدَ من مؤسسات الأعمال والشركات إلى اللجوء إلى الشبكات المالية غير الرسمية، مثل شركات الصرافة ووكلاء الحوالات المالية. وقد أدى هذا الاتجاه إلى زيادة استخدام النقد وتراجع الثقة في النظام المصرفي الرسمي، مما فرض تحديات إضافية على اقتصاد اليمن المتعثر.

وأدى الصراع المستمر أيضًا إلى تعطيل الحصول على التمويل وتوفير العملة الصعبة للعديد من مؤسسات الأعمال والشركات اليمنية، حيث أصبحت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أكثر إحجاما عن إقراض الأموال بسبب زيادة مخاطر التخلف عن السداد. وقامت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن بإجراء مسح استقصائي لأثر الصراع، حيث خلُصت إلى أن 28.7% ممن شملهم المسح ذكروا أن القيود المفروضة على الحصول على التمويل كانت من العوامل التي صعبت على مؤسسات الأعمال الحصولَ على التمويل اللازم للتشغيل والنمو (وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر 2020). كما كانت هناك صعوبة كبيرة في توفير العملة الصعبة، حيث أدى انخفاض صادرات النفط والغاز منذ عام 2015 إلى نقصها، مما حد من قدرة القطاع الخاص على استيراد السلع الأساسية.

تأثير الصراع على قطاعات اقتصادية مختارة

الصناعات التحويلية

كان للصراع تأثير مدمر على قطاع الصناعات التحويلية في اليمن، حيث تسبب في تدمير المنشآت والأصول والبنية التحتية المرتبطة بها. وأدى ذلك إلى انكماش تراكمي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 55.3%. وفيما يتعلق بالقيمة المضافة لهذا القطاع، فقد شهد انكماشًا تراكميًا بنحو 20% عن مستوياته المسجلة عام 2001. وعانى القطاع أيضًا من القيود المفروضة على واردات المعدات الأساسية وقطع الغيار والمواد الخام في وقت شهد صدمات سعرية كبيرة وضرائب باهظة على الواردات، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة العديد من المستلزمات الأخرى، ومنها الوقود والنقل، بنسبة تتراوح بين 100% و400%. غير أن بعض الصناعات المحلية (مثل مصانع الأسمنت) كانت محمية بالقيود المفروضة على استيراد منتجات الألومنيوم، والدهانات، وأنابيب توصيل الغاز، والكربون، وأنابيب الصلب المجلفن، والألياف وغيرها من المواد.

يَظهرُ تأثير الصراع على قطاع الصناعات التحويلية في العجز التجاري الكبير في السلع المصنوعة في اليمن، ما يشير إلى أن هذا القطاع لا يزال ضعيفًا ويمكن تطويره بما يمتلكه القطاع الخاص من خبرات واستثمارات. وهناك العديد من الجهات الفاعلة في قطاع الصناعات التحويلية في البلاد والمنتمية للقطاع الخاص. غير أن مساهمة هذا القطاع لا تزال ثانوية في إجمالي الناتج المحلي لليمن (6%) والتشغيل (5.5% من القوى العاملة). كما تهيمن عليه بشكل كبير منشآت الأعمال الصغرى (نحو 78%) والصغيرة (نحو 20%)، حيث تعمل الغالبية العظمى منها في إنتاج الأغذية والمرطبات (نحو 60%)، تليها مواد البناء (7.5%)، ثم تصنيع المعادن (6.1%)، وأخيرًا صناعة الملابس وصبغ الفراء (6%).

وتُوجدُ في اليمن ثقافة صناعية حرفية غير رسمية، غير أن منشآت الأعمال العائلية تهيمن عليها حاليًا. ويضع هذا الأمر عقبات أمام النمو الشامل ما لم تتغير الظروف التي تشجع المزيد من الشراكات المبتكرة بين الشركات الكبيرة (العاملة في مجال تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة وأسواق الصادرات عالية القيمة) والعديد من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويمكن للشراكات مع الشركات الكبيرة أن تساعد مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الاقتصاد الرسمي، وأداء عملها وفقًا لمستويات أرقى من المعايير، والوصول إلى المعارف والنفاذ إلى الأسواق ومصادر التمويل المطلوبة.

الزراعة

أدى الصراع إلى تعطيل الإنتاج الزراعي واضطراب الأسواق وشبكات النقل والتوزيع بشكل كبير؛ وكانت الإنتاجية الزراعية تعاني انخفاضًا دائماً، وفي الوقت نفسه جاء الصراع ليفاقم هذا الوضع. وحدث تراجع كبير في إمدادات الغذاء المزروع محليًا مقارنة بمستويات ما قبل الصراع. ويرجع ذلك وبشكل رئيسي إلى تقلص رقعة الأراضي المتاحة للزراعة، ما أدى إلى انخفاض توافر الغذاء ومخزون الأسر اليمنية من الغذاء. وعانى القطاع الزراعي أيضًا من نقص البذور والأسمدة والوقود. كما طالت الأضرار أيضًا الآلات الزراعية، وأنظمة الري، ومرافق التخزين، وتدهورت خدمات المياه والكهرباء، مما أدى إلى انهيار سلاسل الخدمات اللوجستية. وأدى نقص إمدادات الكهرباء والوقود، إلى جانب الأضرار التي لحقت بمرافق الإنتاج، إلى تعطيل مستلزمات الإنتاج الزراعي المُصنعة محليًا.

وتُعد محدودية توافر المستلزمات الزراعية وارتفاع تكلفتها من بين العوامل الإضافية التي ترجع بشكل مباشر إلى الصراع. وتشمل التحديات التي يواجهها هذا القطاع تدني توافر العلف الحيواني وارتفاع تكلفته، وعدم القدرة على مكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية، وزيادة إنتاج القات (Catha edulis) كمحصول نقدي، وهو ما يقلص، كما سبق بيانه، من مساحة الأراضي المتاحة لإنتاج الغذاء ويساهم في استنفاد منسوب المياه الجوفية. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في ذلك هجرةُ القوى العاملة ومحدوديةُ الموارد العامة المخصصة لهذا القطاع. وعلاوة على ذلك، تم هجر العديد من المزارع في المناطق التي شهدت صراعات عنيفة.

وتَحُولُ هيمنة قطع الأراضي الصغيرة والمجزأة (في المتوسط هكتار واحد) دون مساهمة قطاع الزراعة بشكل أكبر في الدخل الريفي ومعالجة الاختلالات التجارية في المواد الغذائية. كما أن المؤسسات الريفية غير المتطورة تحتاج إلى مزيد من الموارد والمشاركة في وضع السياسات. وتؤدي محدودية فرص الحصول على الائتمان من المصادر الرسمية، وعدم كفاية تطبيق التكنولوجيا الزراعية الحديثة، إلى إعاقة خلق الأصول الإنتاجية وتنمية منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما يؤدي ضعف مستوى الخدمات الخاصة بدعم المزارع وضعف البنية التحتية إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية.

الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك

تُعد تربية الماشية والثروة الحيوانية (لا سيما الأغنام والماعز والأبقار والإبل والدواجن) مصدرًا رئيسيًا لدخل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في ظل نظام الزراعة المختلطة. وتقدر مساحة أراضي الرعي بأكثر من 20 مليون هكتار، ويرعى فيها نحو 14 مليون رأس من الأغنام و1.4 مليون رأس من الأبقار. وقد أدى الصراع القائم إلى هلاك قطعان الماشية لدى العديد من المزارعين ونزوح الأسر التي تعمل في النشاط الرعوي وتلك التي تعمل في النشاط الزراعي والرعوي. وبالإضافة إلى ذلك، تتسبب محدودية الخدمات البيطرية وندرة اللقاحات والأدوية الخاصة بالحيوانات وارتفاع تكلفتها في انتشار الأمراض المتوطنة. وقد أدى هذا النقص والارتفاع الحاد في أسعار العلف الحيواني إلى ضعف إنتاجية الماشية وارتفاع مستويات نفوق الحيوانات. أما قطاع صناعة الدواجن، والذي يُعد المصدر الرئيسي للبروتين والدخل بالنسبة للفئات الفقيرة، فيتعرض لتهديد خطير بسبب الحاجة إلى استيراد اللقاحات وأعلاف الدواجن.

وقبل الصراع، كان قطاع مصائد الأسماك ثالث أهم قطاع فرعي زراعي، وكان له دور حيوي في تحقيق الأمن الغذائي لليمن. وساهم هذا القطاع الفرعي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، ليحتل المرتبة الثانية في الصادرات، كما وفر فرص عمل لأكثر من نصف مليون يمني، وساند 1.7 مليون شخص. وأثر الصراع بشدة على مجتمع صيد الأسماك بسبب القيود المفروضة

على الإبحار، وزيادة أسعار الوقود، وتعطيل صادرات الأسماك، وتدمير معدات الصيد ومواقع إنزال الأسماك، وعدم كفاية مخازن التبريد. وشهدت محافظتا تعز والحديدة انخفاضًا بنحو 75% في معدلات الصيد التقليدي، وفي الوقت نفسه انخفض هذا المعدل إلى النصف في المحافظات الأخرى منذ عام 2014. وكان للجائحة أثرها السلبي على معدلات التشغيل بين تجار التجزئة والمطاعم والباعة الجائلين وهم أصحاب المصلحة الأكثر تضررًا في سلسلة قيمة المصائد السمكية، حيث تم الاستغناء عما يقرب من نصف العمال أو إيقافهم مؤقتًا عن العمل. وعلاوة على ذلك، أدى توقف صادرات الأسماك إلى خسائر فادحة لجمعيات مصائد الأسماك، نظرًا لأن التصدير يُعد مصدر دخلها الرئيسي.

وتعتبر معظم منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة في صناعة مصائد الأسماك هي مؤسسات أعمال عائلية. وتوظف شركات القطاع الخاص قرابة 18 ألف شخص، معظمهم في تجارة الجملة والتجزئة المحلية والصادرات. وبالنسبة لعمل المرأة فيعتبر ضئيلاً ويتركز في مصانع تجهيز الأسماك. غير أن هناك مراحل أخرى من سلسلة القيمة لعمليات ما بعد الصيد مثل التسويق والتصدير، وهي تعتبر من الأعمال المناسبة للمرأة اليمنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بناء قدرات جميع أصحاب المصلحة في القطاع وتدعيم قدراتهم يُعد أمرًا حيويًا لتحقيق النمو الاقتصادي. وتعتبر إمكانات خلق فرص العمل في صناعة مصائد الأسماك جذابة للرجال والنساء، لكنها تتطلب استثمارات في مخازن التبريد ومعدات الصيد والقوارب والأرصفة. والاستثمار في هذا القطاع يعمل على انتعاش الطلب من الأسواق والصادرات التقليدية ليعود إلى مستويات ما قبل الصراع أو أعلى.

الإنشاءات

يُعد قطاع الإنشاءات من أكبر القطاعات المساهمة في الاقتصاد اليمني، كما أنه يتمتع بالقدرة على تحفيز النمو وزيادة الإنتاج وخلق فرص العمل في العديد من القطاعات الاقتصادية. ففي عام 2013، ساهم قطاع الإنشاءات بنحو 5% من إجمالي الناتج المحلي لليمن، وقام بتشغيل 10.6% من القوى العاملة الوطنية، أو نحو 441 ألف عامل، مما جعله رابع أكبر مصدر للتشغيل في اليمن. وهناك 1360 شركة مقاولات مسجلة، (59%) منها منشآت أعمال صغرى، و(22%) منشآت أعمال متوسطة، و(19%) منشآت أعمال كبيرة. وشكلت منشآت الأعمال الكبيرة النسبة الأكبر من التشغيل (78%) في هذا القطاع، لكنها انخفضت بدرجة كبيرة منذ بدء الصراع.

وأبدى اليمنيون المغتربون اهتمامًا كبيرًا بالاستثمار في قطاع الإنشاءات، لا سيما في تطوير البنية التحتية (الطرق والموانئ وإنتاج الطاقة) اللازمة لاستغلال وربط رواسب ومحاجر الحجر الجيري غير المطورة بسلاسل توريد إنتاج الأسمنت، وخاصة لأغراض التصدير. وقد ربط هؤلاء المستثمرون المحتملون استثماراتهم بتطوير سلاسل القيمة المتكاملة المشار إليها والمناطق الصناعية المرتبطة بها والمناطق الاقتصادية الخاصة بافتراض وجود بيئة أعمال مستقرة ومواتية مع ضمانات أمنية لاستثماراتهم.

قدرة القطاع الخاص على الصمود رغم الصراع

خفف القطاع الخاص من تأثير الانكماش الاقتصادي الذي شهده اليمن في الفترة من 2015 حتى 2019. وانخفض متوسط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في القطاع بنسبة 8.9% فقط مقارنة بنسبة 14.7-% في القطاع العام، مما حد من انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو 11-%. وفي عام 2019، حقق القطاع الخاص معدل نمو بلغ 1.7%، وهو أعلى من معدل نمو القطاع العام الذي بلغ 1.3%، مما أدى إلى زيادة قدرها نحو 1.6% في إجمالي الناتج المحلي (الشكل 1-17).

الشكل 1-17: دور القطاع الخاص في الحد من الانكماش الاقتصادي أثناء الحرب والصراع

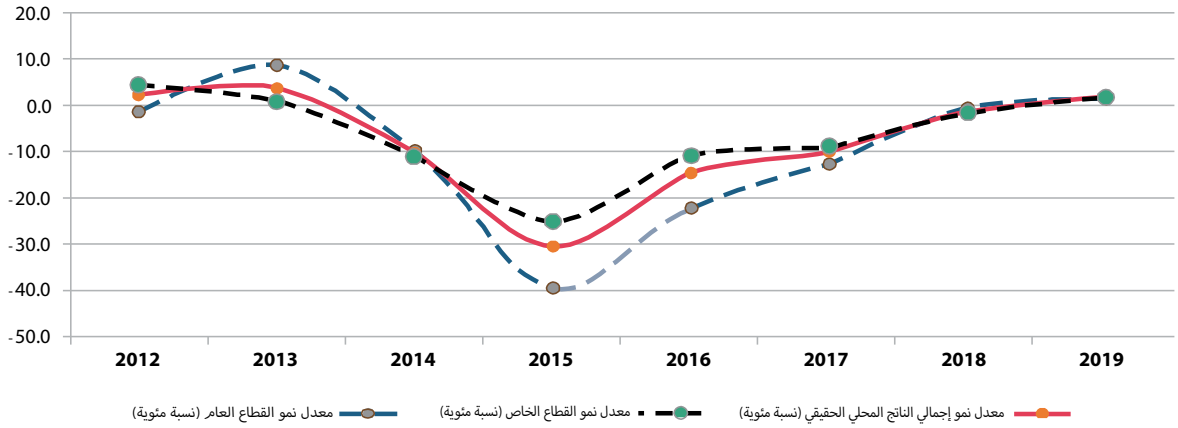

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية لعام 2019.

أسهم القطاع الخاص، لا سيما قطاع تربية الحيوانات والزراعة، في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية والحيوانية (الجدول 1-1).

الجدول 1-1: معدل الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي (الزراعي والحيواني) في 2018

الذرة الصفراء والذرة الرفيعة	الشعير	البطاطس	البقوليات	الخضروات	الفاكهة	اللحوم	البيض	منتجات الألبان
%99	%103	%95.3	%66	%100	%94	%107	%99	%91

المصدر: وزارة الزراعة والري، بيانات غير منشورة، نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

وبالإضافة إلى الإنتاج المحلي للغذاء، يؤدي القطاع الخاص دورًا مهمًا من خلال استيراد السلع المنقذة للحياة لليمنيين. ووفقًا لمجموعة اللوجستيات التابعة للأمم المتحدة، يوفر القطاع الخاص 96.5% من جميع الواردات الغذائية (البنك الدولي 2017) ويسهل الجانب الأكبر من واردات الوقود إلى اليمن.

وتساعد المجموعة الواسعة من الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص على تعويض غياب أو عدم اكتمال الخدمات الأساسية من جانب الحكومة إلى المواطنين ومن الحكومة إلى مؤسسات الأعمال والشركات، وهي خدمات البنية التحتية والطاقة والغذاء والمياه والصحة والتعليم. كما يساهم القطاع الخاص في بناء قدرة الأنشطة الاقتصادية الأخرى على الصمود. فعلى سبيل المثال، شهد توليد الكهرباء من خلال الأنظمة التي تعمل بالطاقة الشمسية أو المولدات التجارية الخاصة نموًا ملحوظًا. ويرجع ذلك

إلى نقص الإمدادات من الشبكة العامة للكهرباء، وانخفاض تكلفة حلول الطاقة المتجددة، فضلاً عن المساندة المالية التي تقدمها الجهات المانحة الخاصة. وعلى إثر ذلك، وبحلول عام 2019، وصل معدل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية إلى نحو 75% مقابل 12% للشبكة العامة (البنك الدولي 2020د).

وساعد القطاع الخاص على الحد من البطالة والتخفيف من حدة الفقر من خلال الحفاظ على فرص العمل خلال الصراع. كما احتفظ بالنسبة الأكبر من قوته العاملة باللجوء إلى بعض إستراتيجيات التكيف مثل إضافة منتجات وخدمات جديدة، أو التكيف مع الوضع المعتاد الجديد، أو تعليق النشاط بشكل جزئي، أو تقليل ساعات العمل، أو الانتقال إلى مناطق أخرى (وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر 2020). وحافظ أيضًا على مستوى التشغيل في شركاته واستوعب نسبة كبيرة من موظفي القطاع العام (69.4%)، مما خفف من تأثير إيقاف صرف رواتبهم.

وأظهرت بعض القطاعات، التي تضم شركات كبيرة بشكل رئيسي، قدرة على الصمود. فعلى سبيل المثال، شهد قطاع الطاقة بعض النمو، لا سيما في مجال الطاقة الشمسية التي ينتجها القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، أدخل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شبكة نطاق اوسع. وأخيرًا، حدثت زيادة كبيرة في استخدام الهاتف المحمول والإنترنت، بالرغم من أنها لا تزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الصراع. ولا غرابة في أن القطاعات الأقل معاناة هي تلك التي اعتمدت بشكل رئيسي على العمالة الماهرة لتقديم الخدمات، مع إمكانية الحصول على التمويل غير الرسمي والنفاذ إلى الأسواق المحلية، مقارنة بالقطاعات التي اعتمدت بشكل رئيسي على التجارة الخارجية للواردات أو الصادرات لجلب العملة الصعبة التي يمكن إعادة استثمارها أو استخدامها لسداد الديون.

وشهدت العقود الثلاثة الماضية أيضًا دورًا بارزًا للقطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية. وقبل نشوب الصراع، كان القطاع الخاص يقدم أكثر من 60% من خدمات الرعاية الصحية. كما كان مسؤولاً عن 100% من الإنتاج الزراعي الذي يوفر نحو 20-25% من الاستهلاك الغذائي المحلي. وعلاوة على ذلك، اعتمدت المنظمات الإنسانية على مؤسسات الأعمال اليمنية في توفير الخدمات اللوجستية وتوريد السلع والخدمات الوسيطة، ومنها الإمدادات الطبية الحيوية، في أثناء تفشي وباء الكوليرا في الفترة من أبريل/نيسان حتى سبتمبر/أيلول عام 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2018أ). وفي عام 2016، أشرف القطاع الخاص على 899 مدرسة للتعليم الأساسي والثانوي و101 مؤسسة للتعليم العالي يدرس بها 83,177 طالبًا.

وقام القطاع الخاص بتقديم الجانب الأكبر من مساهمته في المساعدات الإنسانية والصحية والإغاثية الطارئة في إطار مسؤوليته المؤسسية والاجتماعية. ووجد مسح استقصائي شمل 53 شركة خاصة صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم في اليمن أن 80% منها كانت تشارك في مساعدة المتضررين من الصراع. ومن خلال شبكات غير رسمية تضم العائلات والأصدقاء والجيران، تطورت العديد من مؤسسات الأعمال الخاصة وساهمت في حماية السكان.

وأنشأ القطاع الخاص أيضًا العديد من المؤسسات الخيرية، مثل بنك الطعام اليمني[2] وبنك الدواء اليمني،[3] التي تستهدف الفئات الفقيرة والمهمشة والأطفال النازحين والأمهات والحوامل والمرضعات.

ويؤدي القطاع الخاص اليمني دورًا بالغ الأهمية في تسهيل التوزيع والتخزين والخدمات اللوجستية للجهات الفاعلة في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وبالتالي يساهم في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. كما يدخل في شراكة مع الوكالات الدولية من خلال المبادرة الدولية لمكافحة جائحة كورونا في اليمن،[4] بالإضافة إلى بعض المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية. وقام القطاع الخاص أيضًا بتسهيل التحويلات النقدية من المانحين إلى المستفيدين (الذين يمثلون في الغالب الفئات الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية) بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي.

ولا تتمتع جميع شركات القطاع الخاص بنفس القدر من القدرة على الصمود والازدهار، حيث ترتبط تلك القدرة بحجم الشركة وحصتها في السوق، وكان هذا واقع الحال في اليمن قبل الصراع وفي أثنائه. ويتجسد واقع الاقتصاد المزدوج في البلاد تاريخيًا في الأهمية الكبيرة للشركات الرسمية الكبيرة التي كانت ركائز لا غنى عنها للنظام المجتمعي وللأمة اليمنية، رغم احتكارها لبعض الصناعات والقطاعات. وفي اليمن اليوم، تعود ملكية كل منشأة من منشآت الأعمال الكبيرة تقريبًا إلى مؤسسات تجارية عريقة عبارة عن شركات أفراد أو شراكات مع مؤسسات تجارية كبيرة أخرى ومع رواد أعمال من المغتربين. وهذا النمط من الشراكة بين رواد الأعمال من جنوب اليمن ومن شماله ومن المغتربين، وما ينتج عنه من قدرة على الصمود، يتجلى بشكل أوضح في هيكل ملكية البنوك التجارية الخاصة وغيرها من المؤسسات الكبيرة في البلاد.

وتُعد القدرة على الصمود المتاحة للأسواق والقطاعات وهيمنة هذه الشركات الكبيرة، والتجمعات الصناعية في الواقع العملي، والشركات الكبيره الرائدة في القطاع غاية في الأهمية. وتعتبر هذه الشركات محركاتٍ محتملة لتحسين أداء القطاع الخاص في المستقبل وتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع للاقتصاد اليمني. غير أن وجود هذه الشركات في حد ذاته يجعل المنافسة صعبة لأنها متشابكة مع المؤسسة السياسية، وبالتالي فهي قادرة على حماية مصالحها ضد الشركات الأصغر أو الأحدث عهدا. وهذه الشركات تمثل القلة التي لديها ما يكفي من المعرفة والخبرة للتعاطي مع الأوضاع السياسية في اليمن، والأطر المؤسسية والتنظيمية المتناثرة وغير الواضحة في الغالب أو المفقودة في الكثير من الأحيان في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار، لذلك لا غنى عنها في تحمل آثار الحرب والتخفيف من حدتها والتغلب عليها.

ونتيجة لذلك، وبالرغم من الصراع، زادت مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد خلال الصراع وساندته بقدرة غير عادية على الصمود. ونظرًا لانكماش الاقتصاد اليمني بنسبة 50% وتعليق القطاع العام لجزء كبير من أنشطته الاقتصادية، وخاصة أنشطة النفط والغاز، زادت حصة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي للبلاد بشكل كبير. ففي عام 2018، ساهم القطاع الخاص بنسبة 79% من إجمالي الناتج المحلي لليمن، كما بسط هيمنته على جميع قطاعات الاقتصاد باستثناء صناعات التعدين (الشكل 1-18).

2 https://yemenfoodbank.org/?page_id=17

3 https://yemenmedicinebank.org/

4 http://www.emro.who.int/yemen/news/public-and-private-sectors-join-forces-to-deliver-lifesaving-covid-19-supplies-in-yemen.html

الشكل 1-18: نسبة القطاعين العام والخاص من إجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات في 2018

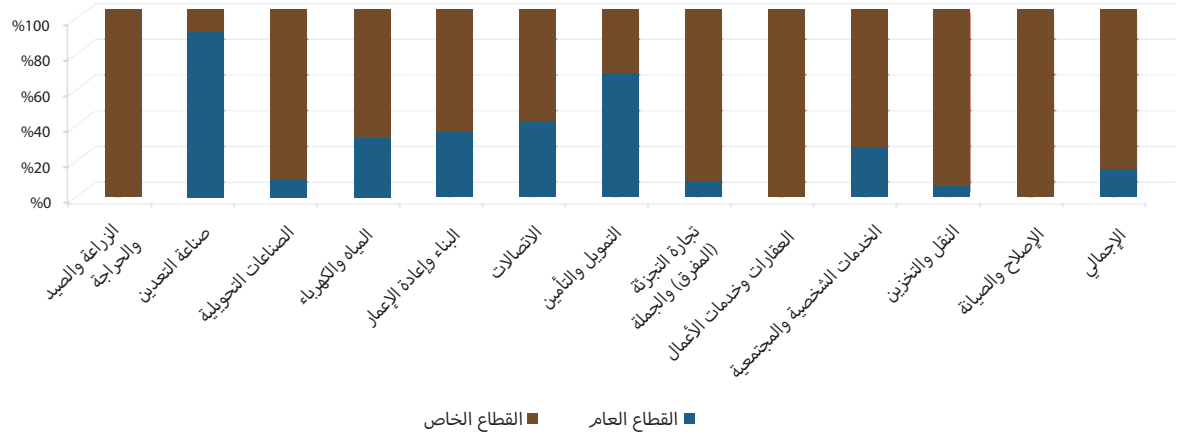

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2018ب.

الفصل 2.

معوقات السياسات واللوائح التنظيمية التي تحول دون التنمية الشاملة للقطاع الخاص في اليمن

لطالما تأخرت إصلاحات بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار التي كانت ضرورية لتنمية القطاع الخاص أو تم تجاهلها في اليمن. وأدى هذا إلى خلق ظروف مستحيلة أمام مؤسسات الأعمال المحلية الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأنظمة غير مواتية ومقيدة للشركات اليمنية الكبيرة التي تسعى إلى إجراء معاملات تجارية عابرة للحدود، لا سيما في إطار سلاسل القيمة العالمية. ووفرت عائدات المحروقات وزيادة تدفقات التحويلات المالية من أعداد كبيرة من اليمنيين المغتربين الحمايةَ المالية، كما منعت واضعي السياسات من تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة. وأدت عوامل مماثلة أيضًا إلى تفاقم ضعف المساءلة في القطاع العام وضعف أنظمة الحوكمة. وعلى إثر ذلك، أغفلت الحكومة الفرصَ المتاحة لتطبيق إستراتيجيات الإصلاح التي كان من الممكن أن تقلل من اعتماد البلاد على المعونات والواردات الأجنبية، وأن تشجع نمو القطاع الخاص المحلي وتزيد الإنتاجية والشمول، وأن توفر ظروفًا أكثر ملاءمة للتنمية البشرية.

معوقات التجارة والاستثمار والتمويل العابر للحدود

يؤدي عدم قيام السلطات اليمنية بتفعيل أطر التجارة والتمويل والاستثمار الدولية المستخدمة على نطاق واسع إلى إعاقة قدرة القطاع الخاص باستمرار على إجراء المعاملات الدولية، بما في ذلك استيراد المواد الغذائية والسلع الأساسية. ووفقًا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ("أونسيترال")، لم يصدر اليمن أو يصادق على أي اتفاقية دولية أو قانون نموذجي أو دليل تشريعي بشأن التجارة أو الاستثمار أو التمويل أو تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص بشكل عام.[5] وبالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2014، لم تحقق البلاد الاستفادة الكاملة من عضويتها. وتتمثل أهم معوقات الأمن الغذائي واستيراد المواد الغذائية في اليمن في الحواجز اللوجستية أمام التجارة. ومعالجة هذه الحواجز من الأمور المهمة نظرًا لأن اليمن لم يصادق بعد على اتفاقية تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، والتي من شأنها أن توفر للقطاع الخاص ظروفًا مواتية للاستيراد والقدرة التنافسية للصادرات.

5 انظر الملحق "ب"، الذي يضم قائمة الأونسيترال لاتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل التي لم يوقع عليها اليمن أو يصدق عليها أو يعتمدها أو يصدرها.

معوقات تأسيس الشركات، وشمول القطاع الخاص، والمنافسة

تُظهر قاعدة بيانات البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة الباهظين المرتبطين بتسجيل الشركات في اليمن على مر السنين، وذلك وفقًا لمؤشر "بدء النشاط التجاري". ففي عام 2020، كان بدء النشاط يستغرق 40 يوما ويكلف 40.2% من دخل الفرد (البنك الدولي 2020أ). ولذلك، تظل معظم مؤسسات الأعمال غير رسمية، وتستخدم النقد في معظم معاملاتها، كما أنها لا تلجأ إلى البنوك لإجراء تلك المعاملات. ووجد المسح الاستقصائي لمؤسسات الأعمال الذي أجراه البنك الدولي أنه حتى قبل اندلاع الصراع، كان ربع منشآت الأعمال في اليمن يشير إلى التراخيص والتصاريح التجارية باعتبارها من المعوقات الرئيسية (البنك الدولي 2014). وفي عام 2012، قام اليمن بإلغاء نظام النافذة الواحدة لتسجيل الشركات، وأدى التجزؤ واللامركزية في بيانات السجل التجاري بناء على اعتبارات مناطقية في عام 2014 والذي كان مركزيًا في السابق (مثل انقسام البنك المركزي اليمني) إلى استحالة تحديد هوية شركات القطاع الخاص. ونتيجة لهذا الأمر، تعمل السوق اليمنية بأكملها على أساس إقليمي أو محلي، وتعتمد في الغالب على الثقة، والضغوط من الجماعات المتنفذة، والعلاقات الاجتماعية، والحكم العرفي، بدلاً من أن تعتمد على البيانات التي يتم التحقق منها من جانب السلطة العامة المختصة وهي إدارة السجل التجاري في اليمن. وهذه المشكلة مستمرة أيضًا في أنظمة السجلات العامة الأخرى.

معوقات الحصول على التمويل

أظهر المسح الاستقصائي الذي أجرته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر لعام 2015 أن انتشار الاقتصاد غير الرسمي في قطاع منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أدى إلى عدم إمكانية الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية لأغراض (تقرير وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر 2015، ص 36). كما أظهر المسح أن 73% من الشركات كانت بحاجة إلى الحصول على التمويل، ولم يتمكن سوى 14% منها من الحصول عليه. وقد ساء الوضع بصورة أكبر منذ بدء الصراع؛ ولم تحصل سوى 8.4% من منشآت الأعمال الخاصة على قروض وتسهيلات ائتمانية بين عامي 2017 و2019. وفي مسح استقصائي آخر أُجري عام 2019، أفاد 42.1% من المشاركين من القطاع الخاص بأنهم يحتاجون القروض (أو تسهيلات ائتمانية لأغراض التجارة) للحفاظ على أعمالهم. وكانت المناطق التي توجد بها معظم مؤسسات الأعمال غير الرسمية هي أيضًا المناطق التي بها أكبر عدد من مؤسسات الأعمال التي تسعى للحصول على التسهيلات الائتمانية. وهذا الأمر يعكس الصعوبة التي تواجهها مؤسسات الأعمال غير الرسمية في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية. ويتم ضمان معظم القروض في البلاد بملكية الأراضي، لكن منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة المحلية لا تمتلك أراضي بشكل عام. لذلك، تُعد الأصول المنقولة هي الضمان الوحيد الممكن قبوله، غير أن الإطار القانوني اليمني الخاص بالمعاملات المكفولة بالضمانات والإقراض القائم على الأصول يحول دون استخدامها كضمانات من جانب منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ووفقًا للمسح الاستقصائي الذي أجراه البنك الدولي لمنشآت الأعمال، فإن 4.7% فقط من الشركات اليمنية كانت تحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية مصرفية قبل الصراع، مقارنة بنسبة 33% من الشركات على مستوى العالم. وعلاوة على ذلك، أشارت 45.5% من الشركات اليمنية إلى أن الحصول على التمويل يُعد معوقًا كبيرًا مقارنة بنسبة 22.6% من الشركات على مستوى العالم (البنك الدولي 2014). وفي عام 2020، أعطى مؤشر البنك الدولي للحصول على الائتمان درجة صفر لليمن على مؤشر قوة الحقوق القانونية الذي يقيس مستوى إصلاح المعاملات المكفولة بالضمانات في أي بلد (البنك الدولي 2020أ).

معوقات تسجيل ملكية الأراضي وممارسة حقوق الملكية

يُعتبر تسجيل حقوق الملكية ضروريًا لدعم الاستثمار والإنتاجية والنمو. وبما أن الأراضي والمباني تمثل ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع الثروة في معظم الاقتصادات، فإن وجود نظام قائم وقيد الاستخدام لمعلومات الأراضي يُعد غاية في الأهمية (البنك الدولي 2019ب). أما في اليمن، فتتسم عملية تسجيل وثائق الملكية بعدم الكفاءة، كما أنها تستغرق وقتًا طويلاً، وتفتقر إلى الثقة، ويستفيد منها بشكل رئيسي من يتمتعون بعلاقات اجتماعية واقتصادية (البنك الدولي 2015، 79-81). وأعطى مؤشر جودة تسجيل الأراضي ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي اليمنَ درجة 7 من 30، وهي أدنى مرتبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البنك الدولي 2020أ).

معوقات التجارة الإلكترونية، وخدمات الحكومة لمؤسسات الأعمال، والدفع الإلكتروني

يعوق الإطار غير المكتمل للتجارة الإلكترونية في اليمن المعاملاتِ والمدفوعات بين المشاركين من القطاع الخاص، وخاصة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما أنه يعوق التجارة العابرة للحدود والتي تُعد بالغة الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي، وخدمات الصحة والصرف الصحي في بلد متأثر بالصراع ويعتمد بشكل كلي على الواردات والتحويلات. ويُصنِف قانون التجارة الإلكترونية في اليمن المعاملاتِ والبيانات والمعلومات والسجلات والتوقيعات بناء على الأساس القانوني نفسه للوثائق المادية والتوقيعات المكتوبة بخط اليد (منظمة العمل الدولية 2014). ولا تزال مستويات المدفوعات الإلكترونية متدنية للغاية، وتُستخدم أساسًا في سداد الفواتير مثل فواتير المياه والكهرباء والإنترنت وشحن رصيد الهاتف المحمول. وتتمثل إحدى مشاكل النموذج الذي تديره البنوك في أن 6% فقط من اليمنيين لديهم حساب مصرفي. غير أن استعداد الشركات لقبول المدفوعات الإلكترونية زاد في أثناء جائحة كورونا. ووجد مسح استقصائي أجرته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر أن المدفوعات الإلكترونية كانت قبل الجائحة تواجه صعوبات في الانتشار بسبب اختلاف أساليب العمل بين البنكين المركزيين (وضع البنك المركزي اليمني في صنعاء نموذجا لخدمات الدفع الإلكتروني يتمتع بالحد الأدنى التنظيمي ولا تديره البنوك). ولم توفر سوى 2.9% من مؤسسات الأعمال للعملاء استخدام هذا النمط من المدفوعات. وكشف مسح استقصائي لاحق أُجري في أثناء الجائحة أن 31.4% من مؤسسات الأعمال كانت على استعداد لقبول المدفوعات الإلكترونية (المسح الاستقصائي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر 2020، ص 57).

معوقات إنفاذ العقود بين مؤسسات الأعمال المملوكة للقطاع الخاص

تُعتبر المنازعات التجارية في اليمن مكلفةً للغاية ومثيرة للجدل بشكل مفرط، فضلاً عن أنها معقدة وتستغرق وقتًا طويلاً. أضف إلى ذلك أنه لا يوجد ما يضمن الحصول على نتيجة عادلة. وتوضح البيانات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 أن متوسط مدة إنفاذ العقود في البلاد يبلغ 645 يومًا. وعلى هذا النحو، قد تصل تكلفة التحكيم في نزاعٍ بشأن عقد بسيط إلى 30% من إجمالي قيمة المطالبة (البنك الدولي 2022أ).

معوقات مشاركة المرأة في الاقتصاد

يحتل اليمن أدنى مرتبة في الفجوة العالمية بين الجنسين (تقرير عن الحوكمة، دون تاريخ) وتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2022. ووفقًا لنص تقرير البنك الدولي: "عندما يتعلق الأمر بالقيود المتعلقة بالزواج، والقوانين التي تؤثر على عمل المرأة بعد إنجاب الأطفال، والقيود المفروضة على بدء المرأة مشروعًا تجاريًا وإدارته، والاختلافات بين الجنسين في الملكية والميراث، والقوانين التي تؤثر على قيمة راتب التقاعد للمرأة، فإن هناك معوقات ضخمة أمام المرأة اليمنية" (البنك الدولي 2022، ص 54). واحتل اليمن أيضًا أدنى مرتبة على مستوى تقديم التمويل والخدمات المالية للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 2% فقط من النساء فوق سن 15 عامًا لديهن حساب في مؤسسة مالية، وأقل من 1% من النساء في هذه الفئة العمرية بإمكانهن الحصول على قرض من مؤسسة مالية. ويعتبر هذا النقص في قدرة المرأة على الحصول على الخدمات المالية في اليمن إحدى العقبات الرئيسية التي تواجهها النساء في إنشاء المشاريع الصغيرة. كما تتضرر المرأة اليمنية أيضًا بسبب التحيزات القانونية والتاريخية والثقافية وما جرى العرف عليه بسبب منظومة التقاليد البالية التي تؤثر على قدرتها على إنشاء أو تشغيل مشروع، أو سعيها للحصول على عمل في الاقتصاد الرسمي، أو تأمين وظيفة مهنية كريمة. وأدى الصراع إلى تفاقم الأوضاع القاسية، من خلال تعميق انتشار الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي اللذين أجبرا الكثير من السكان على الاستقرار والرضا بالحد الأدنى للكفاف.

معوقات تخارج الشركات من السوق، والإعسار، وإعادة الهيكلة

وفقًا للتحليل الوارد في دراسة أجراها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الدولي للمختصين في شؤون الإعسار، يفتقر اليمن إلى نظامٍ رسميٍ للإعسار للمدينين والدائنين (تقرير عن الحوكمة، بدون تاريخ). كما أن قانون الشركات التجارية اليمني لا يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، فضلاً عن عدم فعالية القانون نظرًا لأنه يحتوي على أحكام محدودة بشأن الشركات التي تنهي نشاط أعمالها، بما في ذلك المؤسسات المملوكة للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للبيانات التي جمعها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020، فإن تسوية حالات الإعسار في اليمن مرهقة ومكلفة، حيث تستغرق ما يصل إلى ثلاث سنوات مقارنةً بمتوسط يقل عن عامين في اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعن عام واحد في الاقتصادات الكبرى. وتكلف تسوية حالات الإعسار 15% من الأصول مقارنة بمتوسط تكلفة يعادل 9.3% في اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و1% في النرويج، وبمعدل استرداد يبلغ 21 سنتًا من كل دولار، مقارنة بمعدل يبلغ 70.2 سنتًا من كل دولار في اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و92.9 سنتًا من كل دولار في النرويج (البنك الدولي 2020أ).

معوقات منظومة ريادة الأعمال

وبالرغم من البرامج التي يدعمها المانحون في جميع أنحاء اليمن، توجد معوقات مؤسسية وتنظيمية كبيرة أمام تطوير منظومة شاملة لدعم القطاع الخاص في البلاد. وسوف يشكل سد الفجوات في منظومة ريادة الأعمال تحديًا كبيرا على المدى الطويل، لكنه سيكون بالغ الأهمية لتعزيز ريادة الأعمال ونمو الشركات الصغيرة. كما يتعين معالجة العناصر وحلقات الوصل المفقودة لوضع منظومة ريادة الأعمال المحلية. وتعد إقامة الشبكات والتمويل وأدوات السياسات وخدمات الدعم والمساندة والتنوع

والشمول والبيانات والرؤى والأفكار غاية في الأهمية لإنشاء مؤسسات أعمال جديدة. لذلك، يجب أن تُحَول الإجراءات التدخلية الرامية إلى تشجيع ريادة الأعمال تركيزَها من البرامج التي تعالج المكونات الجزئية لمنظومة ريادة الأعمال، مثل التمويل والتدريب، إلى نُهُجٍ أوسع نطاقًا تستهدف تطوير المنظومة بأكملها.

الفصل 3.
التوصيات المتعلقة بالإصلاحات

توصيات تتعلق بإصلاحات فورية على المستوى المحلي

على جميع السلطات المحلية في اليمن دراسة إنشاء مجتمعات اقتصادية متكاملة تتمتع بالأمن والحماية وتضم مناطق صناعية وسكنية أو مناطق اقتصادية خاصة. ويمكن إنشاء هذه المجتمعات في مواقع إستراتيجية رئيسية داخل كل إقليم وأن تكون تحت ادارة السلطات المحلية، والتي يجب أن تتوفر لها صلاحيات وقدرة لا يمكن الطعن على شرعيتها لضمان خلق بيئة أعمال محفزة لأنشطة القطاع الخاص. وسيتم إنشاء هذه المجتمعات في المراكز التجارية أو الصناعية القائمة، وموانئ المياه العميقة، ونقاط التقاء الممرات التجارية. وستوفر هذه المجتمعات منصةً ومجموعة من العناصر اللازمة لتفعيل دورها بقيادة القطاع الخاص. كما أنها ستولد استثمارات في إنشاءات المساكن الجديدة وتوفر جميع الخدمات الاجتماعية اللازمة.

وتوفر هذه التجمعات الاقتصادية المتكاملة بيئة أعمال فعالة وشفافة ويمكن الاعتماد عليها. وحتى يتسنى تفعيل دور هذه التجمعات، يجب أن تكون حاضنه لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومسجلة لدى السلطات المحلية وأن تحصل على الترخيص أو التصريح المناسب لمزاولة نشاط أعمالها. ويجب أيضًا ضمان حمايتها وأمنها من الصراع والجريمة والفساد، وأن تحصل على إعفاء ضريبي أو حافزٍ من سلطة الحكم المحلي يتم تقديمه مقابل توفير منافع اجتماعية أو عامة بشكل متناسب، مثل مرافق الرعاية الصحية والمنشآت التعليمية، ومرافق الطاقة الشمسية والمياه، والربط بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإسكان العام ميسور التكلفة.

ولكي يكون هذا السيناريو فعالاً، يوصى باتخاذ الإجراءات المذكورة أدناه.

صياغة أدوات قانونية بسيطة وقابلة للتنفيذ بشكل مناسب (مع أحكام للتحكيم وتسوية المنازعات خارج المحاكم) لتمكين التعاون بين سلطة الحكم المحلي ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص من أجل توفير الخدمات الاجتماعية ومرافق البنية التحتية العامة التي عادة ما توفرها السلطات العامة. ويمكن تعويض مؤسسات القطاع الخاص من خلال الحوافز الضريبية و/أو إسقاط الديون و/أو التيسيرات والامتيازات الأخرى التي يمكن التفاوض بشأنها.

تطبيق أساليب منهجية تستند إلى التنافسية لزيادة حلقات الوصل الخاصة بأنشطة التعهيد (outsourcing) وسلاسل القيمة بين مؤسسات الأعمال اليمنية الأكبر حجمًا ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الرئيسية. ويتألف ذلك من اتفاقات بشأن الإستراتيجيات الواجب اتباعها فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل رفع مستوى المنافسة في الأسواق عبر تطوير وتنفيذ سلاسل القيمة من خلال التكامل الرأسي والأفقي بين شبكات ومؤسسات الأعمال. وسيتم إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في القطاع، وبالتالي توفير تحليل

لسلسلة القيمة لتحديد الفجوات والعوائق التي تحول دون تطوير السوق ووصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى الفرص والتحسينات المحتملة في حجم الإنتاج والمبيعات.

إنشاء منصات للتشاور والتخطيط الإستراتيجي البنَّاء من أجل التعاون بين سلطات الحكم المحلي والحوار مع الشركاء الخارجيين أو الدوليين، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي. وسيكون من الضروري الاتفاق على المواقع الجغرافية وترتيبات الاستثمار التعاوني لإنشاء مناطق صناعية وتجارية حرة جديدة تحظى بأهمية دولية. فعلى سبيل المثال، قام بعض المستثمرين من المغتربين بالفعل بإنشاء بعض المرافق من أجل الاستثمار في محاجر الحجر الجيري لإنتاج الأسمنت (وتصديره إلى آسيا)، ويشمل ذلك إنشاء موانئ بحرية للمياه العميقة ومخصصة للتصدير، وطرق الوصول، وغيرها من مرافق البنية التحتية، ومنها محطات توليد الكهرباء وإمدادات المياه، ومراكز الخدمات اللوجستية، وما إلى ذلك.

الأولويات متوسطة المدى لإعداد القطاع الخاص لمرحلة إعادة الإعمار

إعداد قاعدة بيانات وطنية أو محلية محدثة ودقيقة للمقاولين المحتملين من القطاع الخاص للعمل في الأشغال العامة التي ستمولها الحكومة أو المانحون. وستشمل البيانات معايير صناعية حيوية محددة، ومنها قدرات المؤسسات المعنية ومراكزها المالية.

تزويد النقابات والجمعيات المهنية وجمعيات رجال الأعمال في اليمن بالمساعدة الفنية وبرامج بناء القدرات اللازمة لإنشاء قواعد بيانات محدثة وإجراء تحليل لوجستي لأعضائها المؤسسين من أجل تحديد المستفيدين المحتملين من المساعدات التي يقدمها المانحون.

تنشيط وتعزيز القدرات الفنية والمالية للبرامج والمؤسسات القائمة التي تساند القطاع الخاص من خلال تقديم خدمات تطوير الأعمال لمساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الارتقاء بمستوى قدراتها المحاسبية والتشغيلية والجودة والإنتاج والتوزيع والتسويق. وبالإضافة إلى ذلك، سيغطي التدريب على اكتساب المهارات والدعم الاستشاري الجوانبَ الفنية وبناء القدرات في مجال المهارات التجارية لتمكين المنشآت المستفيدة من إنتاج سلع وخدمات عالية الجودة.

توصيات تتعلق بالسياسات العامة لإعداد القطاع الخاص لمرحلة إعادة الإعمار والتعافي

زيادة مشاركة القطاع الخاص وشموله في الاقتصاد الرسمي. وكأولوية فورية على مستوى السياسات، يجب أن تنظر الحكومة المعترف بها دوليًا وسلطة المعنيه في تحفيز مشاركة القطاع الخاص وشموله في الاقتصاد من خلال تيسير إجراءات تسجيل الشركات ومنح تراخيص مزاولة الأعمال للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مستوى الأقاليم والدوائر المحلية والمدن اليمنية. وقد وضعت عدة منظمات عالمية، منها البنك الدولي والأمم المتحدة، معايير وسياسات وقوانين نموذجية دولية للمساعدة في تحقيق الشمول الاقتصادي لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، وكلها ذات أهمية بالغة بالنسبة لليمن. ومن شأن هذه السياسات أن تقلل من الحواجز التي تحول دون مشاركة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأسواق، وأن تمكنها من النمو والازدهار. وكما هو مبين في الدليل التشريعي للجنة الأمم المتحدة للقانون

التجاري الدولي (الأونسيترال) بشأن المبادئ الأساسية لسجل الشركات، ينبغي أن يتم تسجيل مؤسسات الأعمال إلكترونيًا في خطوة واحدة باستخدام نافذة واحدة وباستمارة متعددة الأغراض وسداد الرسوم دفعة واحدة (الأونسيترال 2018).

إنشاء بنية تحتية مالية أساسية، بما في ذلك تأسيس مكتب استعلام ائتماني وإنشاء سجل للضمانات من أجل تحسين إمكانية الحصول على الائتمان وتحقيق الشمول المالي. والبنوك اليمنية في الغالب لا تقرض منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة إذا لم توجد قاعدة بيانات تُفَصِّل التاريخ الائتماني أو سلوك المقترضين المحتملين أو مصادر جدارتهم الائتمانية، خاصة إذا كان المقترضون غير قادرين على تقديم ضمانات كافية لتغطية القروض المطلوبة. هذه الخدمات لا توجد في اليمن، حيث لا يوجد حتى الآن سجل ائتماني موحد أو مكاتب استعلام ائتماني يمكن للبنوك الاستعانة بها لتحديد مخاطر المقترضين ومستوى جدارتهم الائتمانية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال من الضروري إنشاء سجل مركزي للضمانات يتيح معلومات عن الضمانات الثابتة والمنقولة التي تستخدمها منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة لضمان القروض التي تطلبها. وفي غياب سجل مركزي موحد للضمانات، تعتمد البنوك فقط على الضمانات غير المنقولة (العقارات أو الممتلكات غير المنقولة) وتستبعد الضمانات المنقولة مثل المعدات والآلات والمركبات والقوارب والماشية والمنتجات والمحاصيل والذمم المدينة وما إلى ذلك كضمانات للقروض. وتمتلك معظم منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، ضمانات منقولة أكثر من الضمانات غير المنقولة أو العقارات. ولذلك، إذا لم تُقبل الأصول المنقولة كضمان، فإن معظم منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة ستكون مستبعدة بحكم الواقع وبحكم القانون من الحصول على التمويل الرسمي.

من أجل ذلك، يصبح من الأولويات القصوى للحكومة المعترف بها دوليًا وسلطات الأمر الواقع والبنك المركزي اليمني أن تقوم في أقرب وقت ممكن بإنشاء مؤسستين رئيسيتين لتحقيق الشمول المالي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وهما السجل الائتماني المركزي وسجل الضمانات المركزي للأوراق المالية المنقولة. ولا بد أيضًا من تزويد هاتين المؤسستين على الفور بالبيانات التي تتيحها البنوك التجارية، ومؤسسات التمويل الأصغر، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وشركات المرافق العامة، وغيرها من أجل السماح للدائنين بإنشاء سجل ائتماني. أنشأت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) قانونا نموذجيا أساسيا بشأن المعاملات المضمونة (أونسيترال 2016) والذي يمكن إصداره في اليمن من جانب البنك المركزي والحكومة المعترف بها دوليًا وسلطة الأمر الواقع. ومن شأن إصدار هذه القوانين أن يمكن الجهات المُقرضة (المؤسسات المالية وغيرها) من تأمين القروض بأصول منقولة مثل المركبات والقوارب والماشية ومخزون البضائع والمدفوعات أو الالتزامات المستحقة على الآخرين.

تطبيق تمويل المستودعات للمنشآت الزراعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل تعزيز الأمن الغذائي. تمويل المستودعات هو نوع من تمويل المخزون الذي يتضمن قرضًا تقدمه مؤسسة مالية لشركة أو مُصنِع أو معمل لتجهيز السلع. وهو أهم شكل من أشكال تمويل النشاط الزراعي والأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، يمكن لمنتجي الأغذية في اليمن استخدام هذه الآلية لمخزوناتهم أو بضائعهم أو سلعهم الأساسية الحالية (الأغذية والمحاصيل والماشية والمنتجات الزراعية) التي يتم نقلها وتخزينها في أحد المستودعات كضمان للحصول على قرض مصرفي. وهذه الآلية يمكن استخدامها عندما يُصدر المستودع إيصالاً بوصف أصناف المخزون. ونظرًا لعدم وجود قانون لتمويل المستودعات في اليمن، فإن هذا النوع من القروض التي يمكن أن تعود بالنفع على منتجي الأغذية المحليين غير متاح في الوقت الحالي.

وقد وضعت "الأونسيترال" والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ("اليونيدروا") بالفعل معايير دولية لتمويل المستودعات ومعايير للإيصالات التي تصدرها. وبدعم من البنك الدولي والأمم المتحدة، يمكن بسهولة تحويل هذه المعايير إلى لوائح

تنظيمية ومن ثم تطبيقها في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح "اليونيدروا" أن وجود نظام جيد التصميم لإيصالات المستودعات يمكن أن يحقق منافع لجميع المشاركين في أسواق السلع الأساسية من المنتجين ومشغلي المستودعات والتجار والدائنين. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام بإمكانه تسهيل الحصول على الائتمان وخفض تكلفته من خلال إنشاء ضمانات آمنة، وبالتالي جذب استثمارات القطاع الخاص إلى قطاعات معينة، لا سيما قطاعي الزراعة والأغذية. كما أن نظام إيصالات المستودعات الفعال يتيح لأصحاب الحيازات الصغيرة المشاركة في أسواق السلع الأساسية من خلال إتاحة إمكانية تجميع منتجاتهم وبيعها بشكل مشترك في مرحلة متقدمة من مراحل سلسلة القيمة (أونسيترال 2023).

تحرير استيراد وتصدير المواد الغذائية والسلع من خلال التصديق على اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة (منظمة التجارة العالمية 2017) واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (الأمم المتحدة 1980). وهناك صلة مباشرة بين بطء حركة البضائع وارتفاع تكلفتها وما يشهده اليمن من انعدام الأمن الغذائي وأزمات الإنسانية. وكلما كان نظام الاستيراد والتصدير اليمني أبطأ وأكثر تكلفة، زاد عدد الاشخاص الذين يعانوا من الجوع وسوء التغذية. ومن العوامل التي أسهمت في ذلك إجراءات الاستيراد ذات الطبيعة الخاصة في اليمن التي لم يتم تنسيقها مطلقًا مع البلدان المجاورة والمصدرين الآخرين للأغذية والسلع، وهذا مرده إلى أن اليمن لم يصادق قط على اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع أو على اتفاقية تيسير التجارة التي تستهدف على وجه التحديد دعمَ أنظمة الاستيراد في البلدان الأقل نموًا.

تُعد اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع أداةً رئيسية للأونسيترال من شأنها مساعدة مؤسسات الأعمال اليمنية في النشاط التجاري العابر للحدود. كما تعد عقود البيع العمود الفقري للتجارة الدولية في جميع البلدان، بغض النظر عن تقاليدها القانونية أو مستوى التنمية الاقتصادية لديها. وتعود اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع بالنفع على منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقوم بأنشطة تبادل تجاري عبر الحدود من خلال السماح لها بالتجارة على أسس محايدة دون التعامل مع أنظمة قانونية مختلفة، وزيادة التكاليف، ونقص المعلومات. والبلدان التي صدقت على هذه الاتفاقية وعددها 97 بلدًا تشكل أكثر من ثلاثة أرباع التجارة العالمية. كما كان للاتفاقية أثر كبير على التشريعات والقوانين الخاصة بالعقود على المستويين المحلي والإقليمي (مثل الاتحاد الأوروبي) (دينيس 2014). وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صدق على الاتفاقية كل من البحرين ومصر والعراق ولبنان وسوريا، ومؤخرا السعودية (2023).

ومن بين الاتفاقيات الرئيسية الأخرى التي يتعين على اليمن أن ينظر على وجه السرعة في التصديق عليها اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية التي صدق عليها 156 من أعضاء منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم 161 عضوا، من بينهم 32 من البلدان الأقل نموا البالغ عددها 35 بلدا. ويمكن لليمن، بوصفه من البلدان الأقل نموًا، الاستفادة من المساعدة الفنية وبناء القدرات التي تقدمها منظمة التجارة العالمية لدعم تنفيذ التزامات الانضمام لعضويتها، والتفاوض بشأن قواعد التجارة، وتطوير المهارات والبنية التحتية المتعلقة بالتجارة واللازمة للاستفادة من عضويته بالمنظمة. وستكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المستفيد الأكبر من تسهيل التجارة.

ومن الضروري تحديث أنظمة الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. فالتجارة الرقمية (التجارة الإلكترونية) آمنة من الدمار والضرر الماديين، ويمكن أن تكون مرنة للغاية، كما يمكن أن تكون بمثابة بديل عملي للتجارة المادية في حالات الصراع أو إبان تفشي الجوائح العالمية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغت قيمة التجارة الإلكترونية في عام 2020 ما يقدر بنحو 17 مليار دولار، منها 5.5 مليارات دولار في السعودية و4.5 مليارات دولار في الإمارات (Statista 2023). وبالرغم من أن التجارة الإلكترونية لا تزال في أولى مراحلها في اليمن، فإن هناك عددًا متزايدًا من المتاجر والأسواق الإلكترونية التي تبيع مجموعة متنوعة من المنتجات في البلاد (مؤشر برتلسمان للتحوُّل 2022؛ والفلاح والناشري 2022).

ويُعد الدفع الإلكتروني أحد العناصر الرئيسية للتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى التوقيع الإلكتروني والمستند الإلكتروني. ومن أجل تمكين المدفوعات الإلكترونية الصحيحة والملزمة قانونًا، على اليمن تحديث قوانينه الخاصة بهذا النمط من المدفوعات. وأقر تعميم البنك المركزي رقم 11 لسنة 2014 نموذج السوق الخاضعة لقواعد تنظيمية مشددة تمنح البنوك وحدها الحق في تقديم الخدمات المالية الإلكترونية. ونتيجة للصراع، كان البنك المركزي اليمني من المؤسسات التي طالها التجزؤ. لكن البنك المركزي في صنعاء وعدن اتخذ خطوات لإنشاء نموذج للخدمات المالية الإلكترونية يخضع للحد الأدنى من التنظيم وتديره مؤسسات غير مصرفية (SCEU 2022؛ والإحصاءات المصرفية الدولية، بدون تاريخ).

ويجب على اليمن أن ينظر أيضًا في التصديق على وثيقتين من الوثائق الأساسية للأمم المتحدة من شأنهما تعزيز الاقتصاد الرقمي اليمني في التجارة عبر الحدود. وتعد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لعام 2005 إطارًا مهمًا للقطاع الخاص اليمني ويجب التصديق عليها على الفور.[6] وتضمن هذه الاتفاقية أن تكون التوقيعات الإلكترونية والعقود المبرمة إلكترونيًا عبر الحدود صحيحة وواجبة النفاذ والتطبيق شأنها في ذلك شأن العقود الورقية الموقعة بخط اليد. وتوفر هذه الاتفاقية إطارًا قانونيًا حديثًا وفعالاً للاقتصاد الرقمي.

والإطار الحاسم الآخر الذي سيتيح إعادة دمج القطاع الخاص اليمني في نظام التجارة الدولية هو القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل لعام 2017 الصادر عن لجنة الأونسيترال (الأونسيترال 2017). وهذا القانون يعالج فجوة كبيرة في الاقتصاد الرقمي والتجارة اللاورقية في الإطار القانوني اليمني. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح هذا القانون استخدامَ المستندات والوثائق القابلة للتحويل في صورة تنسيق إلكتروني، ويشمل ذلك في المعاملات العابرة للحدود.[7]

ومن الضروري تحسين تسوية المنازعات بشأن العقود التجارية بين منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في اليمن، وتوفير الحماية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر. فمنذ التجزؤ واللامركزية اللذين شهدتهما بيانات السجل التجاري عبر الخطوط الطائفية، لم تتمكن شركات التشغيل التابعة للقطاع الخاص من التحقق من هوية الغير، ويشمل ذلك البنوك، عند إنجاز المعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي ما يعانيه النظام القضائي من ضعف وعجز إلى محدودية القدرة على إنفاذ العقود وتطبيقها، مما يقود إلى معاملات غير رسمية تقوم على الثقة والمحسوبية وشبكات المعارف العائلية. وهذه الأشكال

---

6 اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (2005)، https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/conventions/electronic_communications. صادق 18 بلدًا، بما فيها البحرين، على الاتفاقية. ووقعت عدة بلدان أخرى على الاتفاقية وتدرس التصديق عليها، ومنها الصين والسعودية والولايات المتحدة.

7 قامت البحرين (2016) والإمارات العربية المتحدة (2021) مؤخرًا بتطبيق هذا القانون. والمستندات أو الوثائق/الصكوك (الأدوات المالية) القابلة للتحويل هي مستندات أو وثائق ورقية تخول لحائزها الحق في المطالبة بأداء الالتزام المبين فيها. وتسمح بتحويل المطالبة لأغراض الأداء بتحويل ملكية المستند أو الوثيقة. وتشتمل المستندات والوثائق القابلة للتحويل عادة على بوالص الشحن، وإيصالات المستودعات، والسفاتج (الكمبيالات)، والسندات الإذنية، والشيكات. كما أنها تسمح بتسليم البضائع ودفع الأموال على أساس حيازة المستند أو الوثيقة. ولا تتناول القوانين القائمة في اليمن والعديد من البلدان الأخرى كيفية التعامل مع مستند أو وثيقة قابلة للتحويل في شكلٍ إلكتروني.

غير القانونية والتقليدية تسمح بوجود أشكال بدائية من معاملات القطاع الخاص (معاملات تجزئة وجملة محدودة) على المستويات المحلية، وفي الوقت نفسه فإن هذه الأشكال غير كافية عند إجراء عمليات التجارة عبر الحدود، أو العمل مع المؤسسات المالية والمستثمرين الأجانب، أو التفاعل مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى التي توفر التمويل للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المحلية.

ومن أجل التغلب على هذه الفجوة في سياسات بيئة الأعمال، يجب على الحكومة المعترف بها دوليًا وسلطة الأمر الواقع وأجهزة الحكم المحلي أن تنظر فورًا في تعزيز إطار تسوية النزاعات في اليمن فيما يتعلق تحديدًا بالمنازعات التجارية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومنازعات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك التحكيم وتسوية المنازعات عبر الإنترنت. ولا يوجد أي استثمار أجنبي مباشر بدون توفير الحماية الأساسية وحق الانتصاف لإنفاذ العقود وتسوية المنازعات بين المستثمرين الأجانب والشركاء المحليين، وبين المستثمرين الأجانب والسلطات اليمنية (تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول).

ويجب على السلطات اليمنية التوقيع والتصديق على الأطر الأساسية للأمم المتحدة وهي: اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها المعروفة أيضًا باسم اتفاقية نيويورك (نيويورك 1958)، وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (الأونسيترال 2006). ويُعد اليمن هو البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي لم يصادق على اتفاقية نيويورك. وقد طبقت 9 بلدان من أصل 16 بلدًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قانون الأونسيترال النموذجي، تشمل البحرين ومصر وإيران والأردن وعمان وقطر والسعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة. ولا يتطلب هذا الإصلاح سوى المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات، دون الحاجة إلى تمويل أو استثمار رأسمالي طويل الأجل. غير أنه سيرسل إشارة إلى العالم تفيد بأن السلطات اليمنية مستعدة للانضمام إلى نظام التجارة والتمويل الدولي.

ويجب على اليمن مراجعة وتحسين قوانين المنافسة وتوفير إطار قانوني لمشكلات إعسار منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي عام 2013، أفصح اليمن لمنظمة التجارة العالمية أنه بصدد إعداد قانون جديد بشأن السلوك الاحتكاري والمانع للمنافسة (منظمة التجارة العالمية 2013، الفقرة 47).
كما يُعد تدعيم وتحديث تخارج منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة من الأنشطة التجارية وإعادة تدوير أصول الشركات أمرًا بالغ الأهمية للقطاع الخاص اليمني كما يسهل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية على التمويل. ومن الضروري أيضًا وجود قوانين إعسار قوية للتخفيف من مخاطر وآثار الصراع الدائر والجائحة على مؤسسات الأعمال في البلاد. وتقدم "الأونسيترال" سلسلة من الأدوات التي من شأنها أن تساعد اليمن على تحسين قوانينه الخاصة بالإعسار، بما في ذلك دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار (آخر تعديل في 2021، مع قسم جديد عن إعسار المشروعات الصغرى والصغيرة) (الأونسيترال 2021) وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل التشريع والتفسير (الأونسيترال 2013). وكانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متأخرة تاريخيًا عن باقي المناطق في تطبيق الإصلاحات المتعلقة بالإعسار، إلا أن عددا من بلدان المنطقة بدأ مؤخرا في تطبيق قانون الأونسيترال النموذجي، من بينها البحرين (2018)، والأردن (2018)، والمغرب (2018)، والإمارات العربية المتحدة (2019)، والسعودية (2022).

الملحق (أ):

عرض عام للقطاع المالي وأثره على القطاع الخاص

يُعد نقص التمويل ورأس المال العامل من العوامل التي تعوق تقدم القطاع الخاص في اليمن. وهناك حاجة ماسة للمساندة من مؤسسات الوساطة المالية والأدوات الجديدة حتى في ظل الظروف الحالية المتأثرة بالصراع.

ويقدم هذا الملحق عرضًا عامًا للقطاع المالي في البلاد نظرًا لارتباطه بتنمية القطاع الخاص.

البنك المركزي اليمني

ينقسم البنك المركزي اليمني إلى سلطتين مركزيتين متنافستين، وهو ما يفرض قيودًا كبيرة على عمل القطاع الخاص ونموه. وقد تسببت السياسة النقدية التوسعية للبنك المركزي اليمني، لا سيما في الأقاليم الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليًا، في تضخمٍ كبير وتفاقمٍ لأوضاع أنشطة الأعمال والاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، أدت سياسات الإقراض غير المتكافئة للبنك المركزي اليمني إلى الحد من قدرة القطاع المصرفي على توفير التمويل ومنافسة شبكات الصرافة. وبالتالي، فإن البنك المركزي اليمني غير قادر على أداء واجباته النقدية والرقابية لضبط النظام المالي اليمني والبنوك اليمنية (التي تكون في العادة مملوكة لعائلات) ولا تقدم قيمةً كبيرة لمعظم منشآت الأعمال اليمنية.

يقوم البنك المركزي اليمني بتنسيق السياسة النقدية والأمور المتعلقة بالعملة في البلاد. كما ينظم استقرار النظام المصرفي ويضمنه ويصون سلامته، ويخدم ميزان مدفوعات البلاد من خلال إصدار سندات الدين العام التي تستخدمها الحكومة لتمويل عجز الموازنة. وتؤثر المهمتان الأخيرتان على تكلفة وقيمة العملة اليمنية، ومعدلات التبادل التجاري للاقتصاد، وتضخم الأسعار، والعديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى. وفي ظل الظروف الحالية، ليس من الواقعي أن ننتظر أن يؤدي البنك المركزي اليمني هذه المهام بكفاءة: على سبيل المثال، كانت طباعة أوراق نقدية إضافية أحد الدوافع الأساسية للتضخم المفرط والانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية. وهذه مشكلة قد لا تحل في المستقبل المنظور، إذ إن استقرار الجهاز المصرفي في البلاد وتحسين قدرته التشغيلية سيستغرق 3 سنوات على الأقل حتى بعد إعادة إنشاء سلطة مصرفية مركزية. وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن يستغرق الأمر فترة طويلة من إعادة التأهيل ورفع الكفاءة، مما يتطلب مساعدة فنية خارجية كبيرة، لإعادة البنك المركزي اليمني ليكون مؤسسة قوية تتمتع بالقدرة اللازمة لدعم اقتصاد البلاد.

على مدى السنوات الخمس الماضية، أجرى البنك المركزي اليمني في عدن تعديلات موسعة في السياسة النقدية أدت إلى زيادة مركزه المالي من 3,984 مليار ريال في 2017 إلى 9,093 مليار ريال في نوفمبر/تشرين الثاني2022. وكان العامل الرئيسي وراء هذا التوسع هو إصدار الأوراق النقدية التي زادت من 1,894 إلى 3,669 مليار ريال خلال الفترة نفسها (انظر الشكل أ-1). وكانت هناك أيضًا زيادة في الاقتراض والالتزامات الخارجية التي ارتفعت من 407 مليارات ريال إلى 3,104 مليارات ريال بين عامي 2017 و2022.

الشكل أ-1: اتساع نطاق المركز المالي للبنك المركزي اليمني وإصداراته والتزاماته (للفترة من 2013 حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2022)

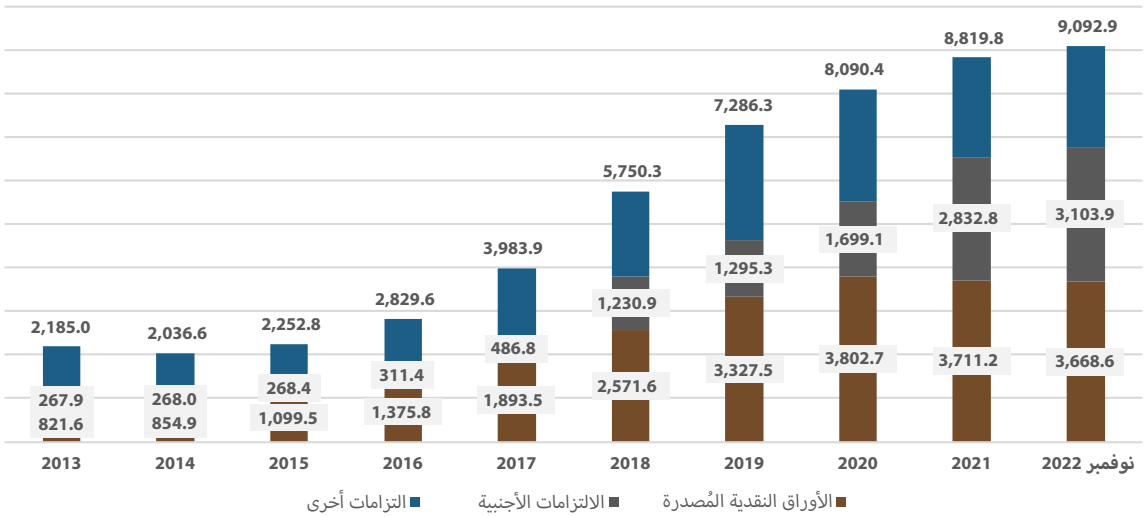

المصدر: التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

استخدم البنك المركزي اليمني هذه الموارد المالية الإضافية لتوسيع نطاق عملياته الإقراضية. وفي الفترة من 2017 إلى 2022، زادت محفظته من القروض والسلف بأكثر من الضعف من 3,172 إلى 6,464 مليار ريال (انظر الشكل أ-2). ومما يؤسف له أن القطاع المصرفي في البلاد لم يحصل على أي نسبة من الزيادة التي حدثت في حجم الإقراض وبالتالي لم تتم إتاحتها لمؤسسات القطاع الخاص من خلال الإقراض المصرفي والاستثمار. وحصلت الحكومة على القسط الأكبر من قروض البنك المركزي اليمني. وبين عامي 2017 و2022، زادت قروض البنك المركزي اليمني للحكومة بأكثر من الضعف، لترتفع من 2,861 إلى 6,154 مليار ريال. وتم تقديم ما تبقى من محفظة الإقراض إلى بعض المؤسسات العامة. ولا يظهر المركز المالي للبنك المركزي اليمني على مدى السنوات العشر الماضية أي دليل على إقراض البنوك الخاصة. بل على العكس من ذلك، فخلال الفترة نفسها احتفظت البنوك الخاصة بودائع كبيرة لدى البنك المركزي اليمني (بما في ذلك 810 مليارات ريال في 2021). وتظهر البيانات المتاحة أن البنك المركزي اليمني لا يقوم بدوره كملاذ أخير لإقراض البنوك، كما أنه يستنزف جزءًا كبيرًا من السيولة التي يمتلكها.

الشكل أ-2: توسيع محفظة قروض وسلف البنك المركزي اليمني (للفترة من 2013 حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2022)

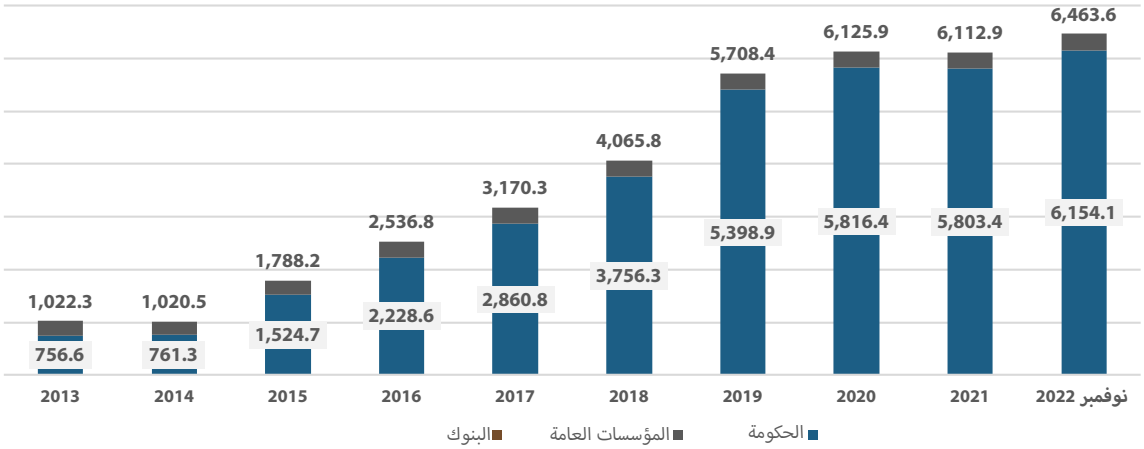

المصدر: التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

أدى التوسع في إقراض البنك المركزي للحكومة والقطاع العام إلى زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد، ولا سيما النقد بمعناه الواسع (M2). ومنذ عام 2016، زاد المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2) بأكثر من الضعف، من 3,698 إلى 7,287 مليار ريال، متجاوزًا النمو في الاقتصاد الحقيقي بمراحل (انظر الشكل أ-3). وبعد عام 2018، كان هناك اتجاه إيجابي للحد من نمو التوسع النقدي.

الشكل أ-3: نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2) (للفترة من 2013 حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2022)

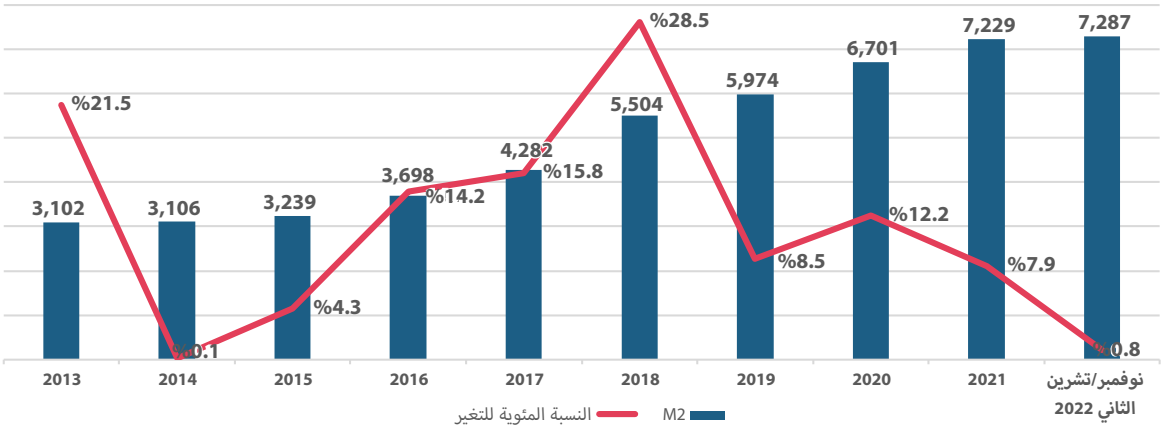

المصدر: التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

كما هو متوقع، كان نمو المعروض النقدي وتجاوزه الاقتصاد الحقيقي سببًا في حدوث تضخم كبير. وكان البنك المركزي اليمني في عدن يصدر أوراقًا نقدية من فئات كبيرة لم تكن متداولة إلا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا. وأدى هذا الأمر إلى تباينٍ في معدل التضخم بين شطري البلاد.

أدى الانقسام في السياسة النقدية وتدفقات النقد الأجنبي، إلى جانب تمويل عجز المالية العامة بزيادة عرض النقود، إلى الانخفاض الحاد في قيمة الريال اليمني منذ بداية الصراع، كما ساهم الارتفاع في تكاليف المعيشة الحقيقية بشكل رئيسي في دفع سكان البلاد نحو أزمة إنسانية. ويظهر تحليل تفصيلي لعوامل التضخم أن انخفاض قيمة الريال اليمني ساهم بشكل أساسي في ارتفاع تكاليف المعيشة لليمنيين. وأدت العوائق الدولية والداخلية التي تحول دون التنقل والحركة الطبيعية للسكان إلى زيادة تكاليف المعيشة.

الشكل أ-4: أوجه ارتباط أسعار الصرف وأسعار المواد الغذائية الأساسية في عدن للفترة من يوليو/تموز 2016 حتى ديسمبر/كانون الأول 2020

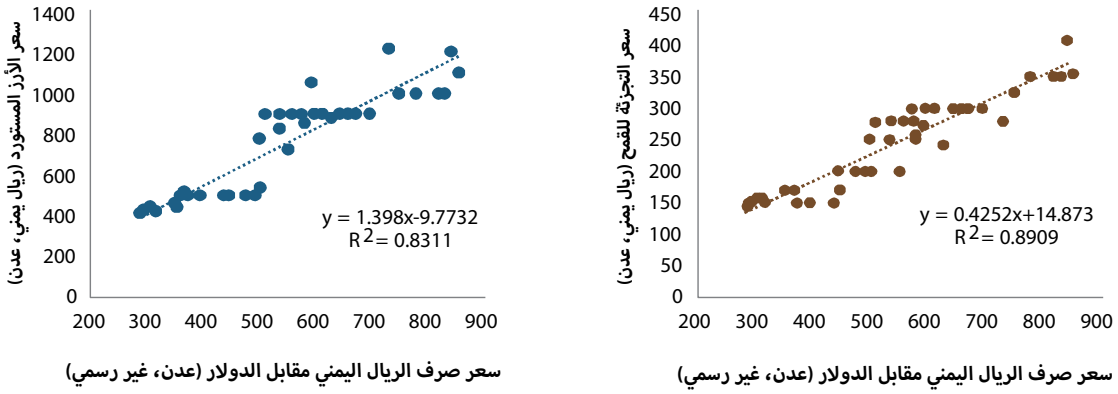

المصدر: تأثير الصراع على القطاع المالي في اليمن: التداعيات على الأمن الغذائي، ديسمبر/كانون الأول 2021.

تسببت السياسات النقدية وسياسات الإقراض العامة التي انتهجها البنك المركزي اليمني في تضخم كبير، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المالية للقطاع المصرفي ومنشآت الأعمال الخاصة، وفي الوقت نفسه حرمانها من الموارد المالية الضرورية للاقتراض والنمو.

البنوك التجارية

يعمل القطاع المصرفي الرسمي في اليمن على غرار ما يقوم به البنك المركزي اليمني، حيث يستخدم سياسات الاستثمار والإقراض التي خلقت معوقات كبيرة أمام مؤسسات القطاع الخاص. وتم الاحتفاظ بالزيادة الكبيرة في الودائع بالعملة المحلية والأجنبية إما كاحتياطي نقدي أو تم استثمارها في الخارج. وتستفيد الحكومة من معظم عمليات الإقراض، ولا تتجاوز القروض الخاصة ربع إجمالي محفظة القروض. وبالرغم من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الرسمي، هناك 19 بنكًا تعمل حاليًا في اليمن،

وهي: 11 بنكًا تجاريًا، و4 بنوك إسلامية، و4 بنوك للتمويل الأصغر. وهناك بنكان فقط تديرهما الدولة وهما بنك التسليف التعاوني والزراعي والبنك الأهلي اليمني. ومع ذلك، فقد أصبح كلاهما منقسمين، حيث تعمل فروعهما المتنافسة في عدن وصنعاء تحت إشراف الحكومة المعترف بها دوليًا وسلطة الأمر الواقع (انظر الجدول أ-1).

الجدول أ-1: البنوك العاملة حاليًا في اليمن

الاسم	الملكية	النوع	المقر الرئيسي	بلد المنشأ	عدد الفروع
البنك العربي المحدود	أجنبي	تجاري	صنعاء	الأردن	9
بنك التسليف التعاوني والزراعي	القطاع العام	تجاري	صنعاء	اليمن	51
بنك اليمن الدولي	محلي خاص	تجاري	صنعاء	اليمن	23
البنك الأهلي اليمني (البنك الأهلي)	القطاع العام	تجاري	عدن	اليمن	27
مصرف الرافدين	أجنبي	تجاري	صنعاء	العراق	1
المصرف المتحد المحدود	أجنبي	تجاري	صنعاء	باكستان	3
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	مشترك بين القطاعين العام والخاص المحلي	تجاري	صنعاء	اليمن	44
بنك اليمن والخليج	محلي خاص	تجاري	صنعاء	اليمن	2
بنك اليمن والكويت	محلي خاص	تجاري	صنعاء	اليمن	12
بنك سبأ الإسلامي	محلي خاص	إسلامي	صنعاء	اليمن	16
مصرف اليمن البحرين الشامل	محلي خاص	إسلامي	صنعاء	اليمن	9
بنك التضامن الإسلامي الدولي	محلي خاص	إسلامي	صنعاء	اليمن	21
البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	محلي خاص	إسلامي	صنعاء	اليمن	5
بنك الأمل للتمويل الأصغر	مشترك بين القطاعين العام والخاص	التمويل الأصغر	صنعاء	اليمن	18
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	محلي خاص	التمويل الأصغر	صنعاء	اليمن	23
القطيبي للصرافة	محلي خاص	التمويل الأصغر	عدن	اليمن	بدون بيانات

المصدر: البنك المركزي اليمني 2022.

تقع فروع البنوك في المناطق الحضرية الرئيسية، الأمر الذي لا يتيح خدمات مصرفية لأكثر من 70% من اليمنيين الذين يعيشون في المناطق الريفية. كما أن الخدمات المصرفية نادرة أيضًا في المدن، إذ إن 6% فقط من اليمنيين البالغين لديهم حسابات مصرفية. وانخفض عدد اليمنيين الذين يمتلكون حسابات مصرفية من 2.4 مليون مواطن في عام 2014 إلى 1.4 مليون مواطن في عام 2016، مما يسلط الضوء على العودة إلى المعاملات النقدية التقليدية. وتستخدم الأسر الثرية تحويلات الريال الإلكتروني عادة لسداد رسوم المرافق والخدمات والاتصالات. ولا يتعامل أكثر من 95% من مؤسسات القطاع الخاص مع البنوك.

من المؤسف أن القطاع المصرفي شديد التركز، حيث يمتلك بنك اليمن الدولي وبنك التضامن وبنك التسليف التعاوني والزراعي قرابة 50% من إجمالي الأصول المصرفية، الأمر الذي يُحد بشدة من المنافسة. ولكن، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، فقد حقق القطاع المصرفي زيادة كبيرة في الودائع المصرفية. وزادت الودائع من 2,374 مليار ريال في 2017 إلى 3,828 مليار ريال في 2022 (انظر الشكل أ-5). ويرجع هذا النمو بقدر كبير إلى الزيادة في الودائع بالعملات الأجنبية، من 880 إلى 1,636 مليار ريال.

الشكل أ-5: نمو الودائع المصرفية لدى البنك المركزي اليمني (للفترة من 2013 حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2022)

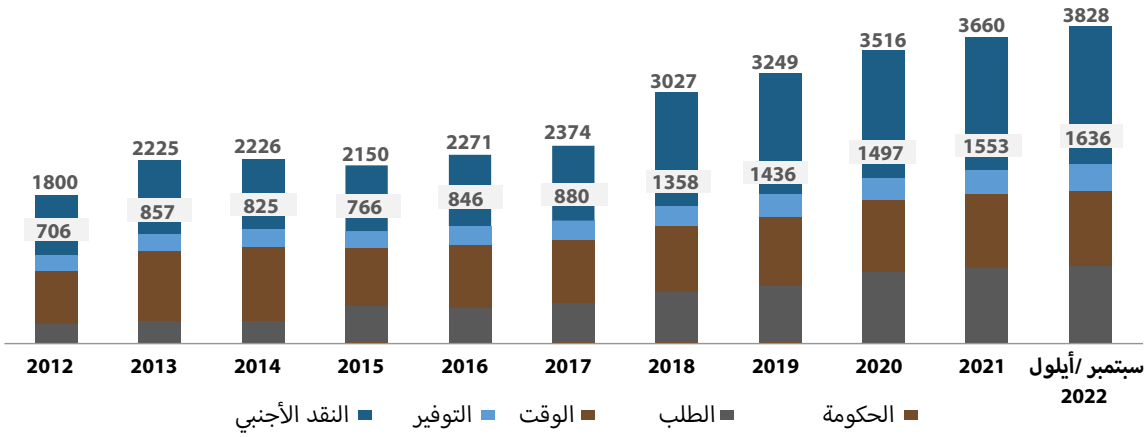

المصدر: التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

من المخيب للآمال أن معظم الودائع الجديدة لم يتم تحويلها إلى قروضٍ للقطاع الخاص، بل تم وضعها في احتياطياتٍ واستثمارات محلية وأجنبية. وفي نفس الفترة، تضاعفت الاحتياطيات المحلية تقريبًا، حيث ارتفعت من 572 إلى 1,053 مليار ريال (انظر الشكل أ-6). كما ارتفعت ودائع البنك المركزي اليمني في البنوك الخارجية من 254 إلى 471 مليار ريال، وفي الوقت نفسه زادت الاستثمارات الأجنبية من 233 إلى 344 مليار ريال.

الشكل أ-6: نمو احتياطيات النقد الأجنبي والمحلي لدى البنك المركزي اليمني (للفترة من 2013 حتى سبتمبر/أيلول 2022)

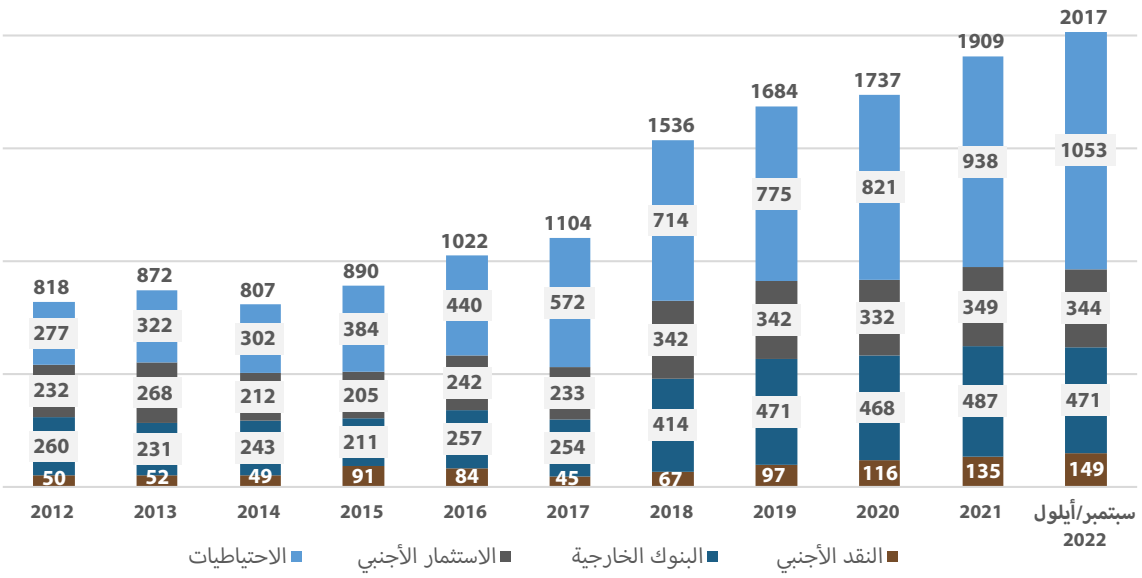

المصدر: التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

لم تحقق البنوك الخاصة زيادة كبيرة في محافظ قروضها على الرغم من الزيادة الكبيرة في الودائع والأصول المالية الأخرى. وفي الفترة من 2017 إلى 2022، زادت محفظة القروض والسلف من 1,817 إلى 2,196 مليار ريال. وتعتبر الحكومة هي المستفيد الأكبر من الإقراض والاقتراض المصرفي خلال هذه الفترة، وقد زادت قيمة نشاطها من 1,387 إلى 1,853 مليار ريال في هذه الفترة. ومن ناحية أخرى، كان هناك انخفاض في الإقراض للقطاع الخاص، من 416 مليار ريال في 2017 إلى 285 مليار ريال في 2022. وهذا الأمر يُحد بشكل كبير من مساهمة البنوك في تشغيل مؤسسات القطاع الخاص ونموها، كما أنه يسمح للمؤسسات المالية البديلة بالتوسع في أنشطتها (انظر الشكل أ-7).

الشكل أ-7: المستفيدون من القروض والسلف البنكية (للفترة من 2012 حتى سبتمبر/أيلول 2022)

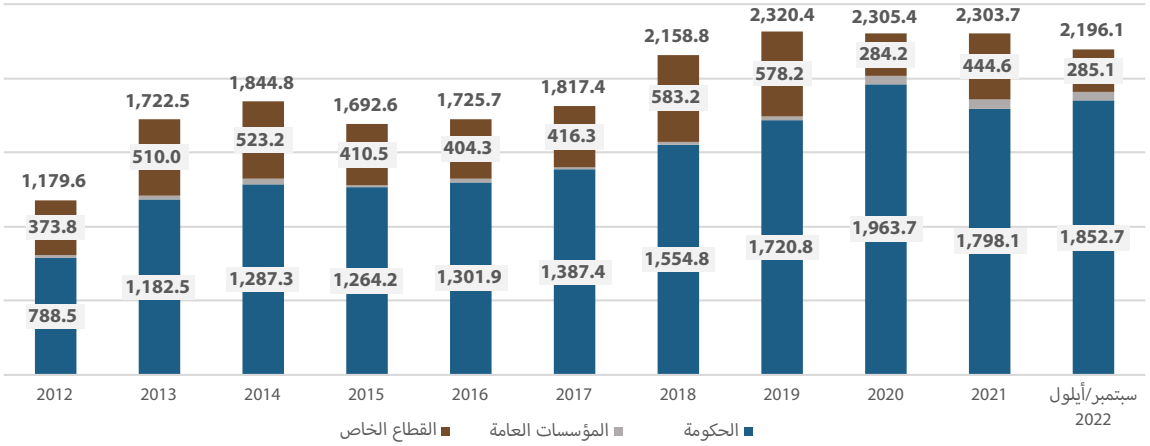

المصدر: التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

في السنوات الأخيرة، واجهت البنوك تحدياتٍ متعددة، منها نقص السيولة وتدابير تخفيف المخاطر، مما ساهم في عجزها عن إجراء تحويلات مباشرة من بنكٍ إلى بنكٍ آخر إلى بلدان معينة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تداول معظم العملات الأجنبية والمحلية داخل شبكات الصرافة، مما دفع العديد من العملاء الأثرياء إلى سحب أرصدتهم النقدية.

يواجه الطلب على الخدمات المالية الرسمية في اليمن قيودًا شديدة في المناطق الريفية. ويعمل معظم سكان هذه المناطق في الزراعة والرعي ويقاسون أعلى مستويات الفقر والأمية في البلاد. ويعيش 45% من السكان على أقل من دولارين للفرد في اليوم، ويحتاج ما يقدر بنحو 50% منهم إلى تحسين مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمتلك 50% من المواطنين بطاقات هوية يمنية. وتمنع القيود المالية، أو عدم وجود بطاقات هوية، أو عدم كفاية مهارات القراءة والكتابة العديدَ من الأسر ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في اليمن من التعامل مع النظام المصرفي الرسمي.

شركات الصرافة

تؤدي شركات الصرافة دورًا مزدوجًا في تشغيل مؤسسات القطاع الخاص في اليمن. فمن ناحية، تؤدي شبكاتها الواسعة والراسخة دورًا رئيسيًا في إنجاز التحويلات وتوفير التمويل التجاري في أوقات الصراع. ولكنها من ناحية أخرى، ونظرًا لطبيعتها غير الرسمية وغياب الشفافية في معاملاتها، تحد من تطوير قطاعٍ ماليٍ رسمي وشفاف.

يعود مفهوم شركات الصرافة في اليمن إلى ما قبل نشأة النظام المصرفي الرسمي. ويشير مصطلح الحوالة إلى قطاع غير رسمي يعمل في الصرافة وتحويل الأموال. وفي أثناء الصراع، حدثت زيادة كبيرة في عدد شركات الصرافة (المرخصة وغير المرخصة) العاملة في اليمن. ففي عام 2014، كان هناك 605 شركات صرافة مرخصة وغير مرخصة. وفي عام 2017، بلغ إجمالي عدد شركات الصرافة أكثر من 1,350 شركة، منها 800 شركة غير مرخصة. وتعمل المحلات التجارية غير المرخصة تحت مظلة شركات

الصرافة الكبيرة المرخصة، سواء بشكل غير رسمي أو كوكلاء. كما تؤدي شركات الصرافة دورًا مركزيًا وحيويًا بالنسبة لقطاعات أوسع من السكان مقارنة بالبنوك اليمنية، وذلك نظرًا لسهولة وصول الجمهور إليها، وحفاظها على تدفق الأموال، كما أن لديها شبكات واسعة.

شهدت شركات صرافة الحوالات زيادة في عددها وتوسعًا في نطاق أنشطتها المالية بسبب المزايا القوية التي تتمتع بها مقارنة بالنظام المصرفي الرسمي (انظر الجدول أ-2).

الجدول أ-2: إيجابيات وسلبيات النظام المصرفي الرسمي وشبكات الحوالات

الفئة	النظام المصرفي الرسمي	شبكات الحوالات
سهولة الوصول	محدودية الوصول إلى البنوك المراسلة، وبالتالي، إلى النظام المالي الدولي	شبكة جيدة الربط تتميز بأقل قدر من الانقطاع المرتبط بالصراع شبكات راسخة في دول مجلس التعاون تدعمها صلات القرابة القبلية والشراكات التجارية
سير الإجراءات	اللوائح التنظيمية الوطنية والدولية الصارمة وإجراءات الامتثال اللازمة للتحويلات، بما في ذلك تحديد هوية المرسل والمستفيد	المستندات والوثائق ليست مطلوبة؛ والتحويلات تتم على أساس الثقة وسجل الأداء
التكلفة	ارتفاع تكاليف التحويل بسبب طول الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات الوسيطة والمخاطر المرتبطة بمتطلبات الامتثال والتنظيم من جانب المؤسسات عند كل طرف	تكلفة منخفضة نسبيًا بسبب الحد الأدنى من التكاليف العامة والمنافسة العالية
وقت التحويل	أوقات أطول في إنجاز الطلبات وإنهاء الإجراءات	التحويل الفوري - فقط الزمن الذي يستغرقه الإرسال من جانب وكيل الحوالات وتسليمها أو تحصيلها باليد
تسليم الحوالات	طول وقت إرسال الحوالات وتكاليف التحصيل بسبب قلة عدد الفروع؛ وهذه الفروع متاحة بشكل عام في المدن الكبرى فقط؛ وفي السابق كان يتم الصرف بالريال اليمني وبالسعر الرسمي، لكن استنزاف السيولة الناتج عن الصراع أدى إلى الصرف بسعر أقل من أسعار السوق	شبكة واسعة من الفروع والوكلاء في عموم البلاد، مع تغطية في المناطق الريفية يتم صرف التحويلات بالعملة الأصلية للحوالة؛ كما يتم صرفها بسعر الصرف السائد للريال في السوق إذا رغب المستفيد في تحويلها

الفئة	النظام المصرفي الرسمي	شبكات الحوالات
خدمات العملاء	غير قادرة على المنافسة وتعاني ضعف قاعدة العملاء، وانخفاض متطلبات الاحتياطي، وعدم وجود جهة إقراض موثوقة كملاذ أخير أدى الصراع إلى المزيد من التراجع في مستوى الثقة بسبب نقص السيولة.	ينظر إليها على أنها أقوى من البنوك، وتتمتع بمستوى عال من الثقة المكتسبة من مرونتها مع الوقت؛ وتتمتع بعلاقات قوية مع الشخصيات السياسية المؤثرة توفير خدماتٍ تتجاوز التحويلات - يرتبط الكثير منها عادة بالنظام المصرفي الرسمي (مثل تسهيل المعاملات التجارية والاستثمارات) ارتفاع مستويات السيولة وتدفقات الريال اليمني والعملات الأجنبية على نحو سليم– وتأتي العملات الأجنبية إلى حد كبير من تدفقات التحويلات الواردة

المصدر: تأثير التحويلات على الاقتصاد اليمني، مشروع تقييم القدرات 2021.

وبعد بداية الصراع، أصدر البنك المركزي اليمني في عدن والبنك المركزي اليمني في صنعاء تراخيص ولوائح منفصلة لشركات الصرافة. وعلى إثر ذلك، باتت قدرة كلا البنكين المركزيين محدودة على تنظيم وجمع البيانات من شركات الصرافة، مما يمنعهما من فهم ديناميكيات القطاع بشكل أفضل.

الجدول أ-3: شركات الصرافة الرئيسية في اليمن

اسم شركة الصرافة	المقر الرئيسي
شركة عدن للصرافة	عدن
أحمد العامري للصرافة والتحويلات	صنعاء
الأكوع للصرافة	صنعاء
شركة البسيري للصرافة	حضرموت
شركة الهتار للصرافة	صنعاء
شركة الجزيرة إخوان للصرافة	صنعاء
الخضر للصرافة (معروفة أيضًا باسم شركة محسن الخضر)	مأرب
شركة المريسي للصرافة	الضالع
شركة الناصر للصرافة	تعز
شركة النعمان للصرافة	صنعاء

اسم شركة الصرافة	المقر الرئيسي
شركة العمقي وإخوانه للصرافة	حضرموت
شركة القطيبي للصرافة	عدن
شركة الثور للصرافة	المهرة
شركة الياباني للصرافة والتحويلات	صنعاء
شركة بن دول للصرافة	حضرموت
شركة سويد وأولاده للصرافة	صنعاء

المصدر: القطاع المالي اليمني: التحديات والفرص لتحقيق التعافي 2022

وشركات الصرافة مرخص لها بيع وشراء العملات الأجنبية والتعامل في التحويلات المالية المحلية والدولية. غير أن الصرافة تمثل قطاعًا شبه رسمي لأن شركات الصرافة تقدم خدمات تتجاوز نطاق تراخيصها. ويتمثل عملها الأساسي في تيسير التدفقات الداخلة والخارجة غير الرسمية لتمويل الواردات وتسليم التحويلات. وتتكامل شركات الصرافة مع شبكات الحوالات الإقليمية غير المنظمة، كما أنها تسيطر على أسواق الصرف الأجنبي الموازية مع شبكات الصرافة الأخرى والبنوك وقطاع التجارة.

وكانت شركات الصرافة تحتفظ بودائع عامة بشكل غير قانوني قبل الصراع، وقامت فيما بعد بجمع نسبة كبيرة من المدخرات العامة. وعلى إثر ذلك، تضاءل دور البنوك في قطاع الصرافة. ويتضح هذا الأمر في قطاعي التجارة والخدمات، حيث تحتفظ شركات الصرافة بالعملة المحلية والأجنبية نقدًا بينما تفتقر البنوك إلى السيولة. كما تقوم شركات الصرافة بتسهيل التحويلات الشخصية الداخلية والخارجية وتمويل الواردات بكفاءة. كما تقدم خدمات القروض والتسهيلات الائتمانية، وبالتالي تعمل كبنوك فعلية، لكنها لا تخضع للوائح التنظيمية. ووفقًا للقانون اليمني، هناك نوعان من شركات الصرافة حسب حجم الأعمال وهما: الشركات الكبيرة، والمحلات الصغيرة لتقديم الخدمات للأفراد.

التحويلات

توفر التحويلات التي يرسلها المغتربون دخلاً لتلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية للسكان، كما أصبحت أكبر مصدر للعملات الأجنبية في البلاد. وتشير بيانات الحسابات القومية إلى أن التحويلات بلغت 3.3 مليارات دولار في 2017، ونحو 2.7 مليار دولار في 2018، و2.4 مليار دولار في 2019. وفي عام 2020، انخفضت تحويلات العملات الأجنبية بسبب جائحة كورونا وما نجم عنها من عواقب اقتصادية. وبالرغم من التراجع الذي شهدته هذه التحويلات خلال تلك الفترة، فإنها ساهمت بشكل كبير في الحد من الكارثة الإنسانية التي أفرزها الصراع. ونظرا لأن 70% من السكان يقيمون في مناطق تسيطر عليها سلطة الأمر الواقع، فإن معظم التحويلات تُرسل إلى المستفيدين في المحافظات الشمالية والشمالية الغربية. وبحسب التقديرات الرسمية، بلغت التحويلات نحو

4 مليارات دولار في عام 2021، غير أن إجمالي فاتورة الواردات اليمنية لنفس العام بلغ نحو 9.2 مليارات دولار. وبحساب جميع النفقات الأخرى داخل البلاد، يمكن أن تتجاوز القيمة الإجمالية للأموال المحولة 7 مليارات دولار، خاصة وأن أحجام الواردات محسوبة على الأرجح بأقل من الواقع. وحتى على المستويات الرسمية، أصبحت التحويلات على مدار السنوات القليلة الماضية تساوي أو تزيد على إجمالي الناتج المحلي لليمن من إيرادات صادرات الوقود (انظر الشكل أ-8).

الشكل أ-8: التحويلات وصادرات الوقود (2014-2023)

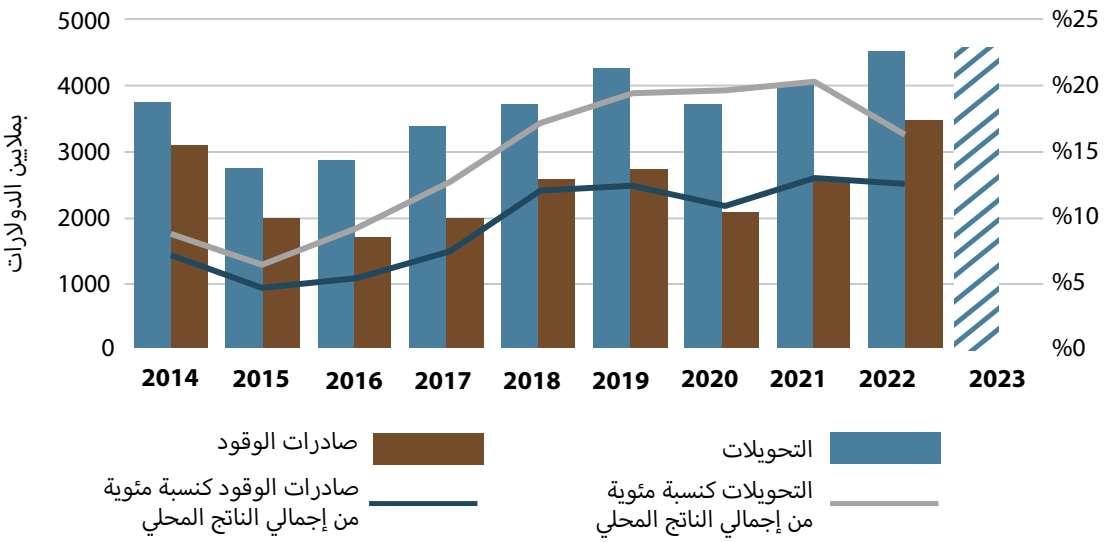

المصدر: المذكرة الاقتصادية القُطرية الخاصة باليمن - 2022، البنك الدولي 2022.

تأتي 62% من التحويلات من المملكة العربية السعودية، و18% من الإمارات العربية المتحدة (انظر الشكل أ-9). وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد اليمنيين الذين يعيشون في المملكة ارتفع من 482,400 إلى 769,945 يمنيًا في الفترة من 2010 إلى 2020. وقد يكون الرقم في عام 2021 أعلى من ذلك، مع وجود ما يقُدر بنحو 1.9 مليون مواطن يمني في المملكة. ولدى 80% من اليمنيين في المملكة تصاريح إقامة سارية المفعول، و20% الأخرى لديهم تصاريح زيارة.

الشكل أ-9: مصدر التحويلات إلى اليمن حسب البلد

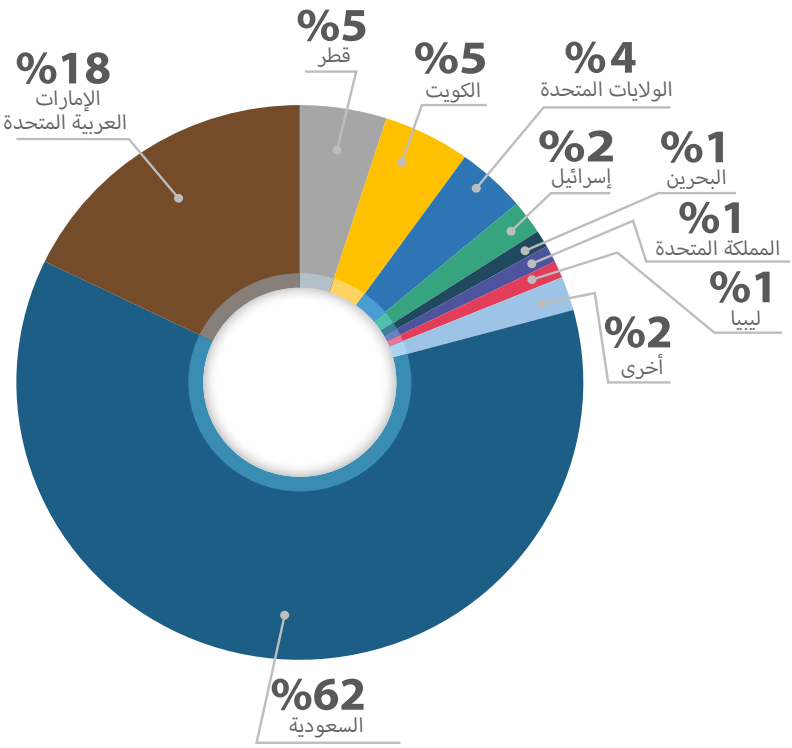

المصدر: البنك الدولي وشراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، "موجز الهجرة والتنمية 33، أكتوبر/تشرين الأول 2020، المرحلة الثانية: أزمة كورونا من منظور الهجرة"، شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، أكتوبر/تشرين الأول 2020.

تمويل التجارة

أجبر الصراع ونقص السيولة وتدابير تخفيف المخاطر الدولية التي طبقتها البنوك التجارية اليمنية على التحول من البنوك إلى شركات الصرافة لتمويل التجارة الدولية. وتحجم البنوك الدولية عن توفير الاعتمادات المستندية – التي تضمن استلام البائع للمدفوعات الواجبة على المشتري في الوقت المحدد – مقابل شحن البضائع إلى بلد متأثر بالصراعات. وتوقفت البنوك اليمنية عن إصدار الاعتمادات المستندية لأن البنوك الأجنبية رفضت التعامل بها. واليوم، لا تستخدم البنوك التجارية اليمنية سوى الاعتمادات المستندية التقليدية والكمبيالات (سندات السحب) وخطابات الضمان لتمويل التجارة. كما كان الابتكار في الخدمات المالية متواضعًا للغاية في ظل الصراع والجائحة.

وأصبحت شركات الصرافة هي المتلقي الرئيسي للودائع ومصادر القروض والتسهيلات الائتمانية للتجار (بما في ذلك المستوردون). فعلى سبيل المثال، يعتبر وكلاء الحوالات بالتجزئة في السعودية واليمن جهات التنسيق التي تقوم بترتيبات توفير العملات المادية. فعندما يحتاج المستوردون في اليمن إلى تجديد مخزونهم التجاري، فإنهم يعقدون صفقة لتحويل تمويل الواردات تتضمن شراء النقد الأجنبي وتحويل الأموال إلى الخارج. ويقوم وكلاء الحوالات بالتجزئة في المملكة بتجميع الاحتياطيات

بالريال السعودي من الحوالات المالية وتحويلها إلى تجار الجملة لأغراض تمويل الواردات والتجارة، في حين يودع التجار في اليمن عائدات مبيعاتهم في حسابات لدى هؤلاء الوكلاء من أجل شراء العملات الأجنبية بعد ذلك وإجراء التحويلات لتسهيل تمويل الواردات.

التمويل المُقَدَّم من البلدان المانحة

بلغ تمويل المانحين الأجانب ذروته في عام 2018 حيث بلغ 5.2 مليارات دولار، وذلك وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. غير أن هذا التمويل انخفض بشكل كبير بعد ذلك، إذ لم يتجاوز 2.6 مليار دولار في عام 2021 (انظر الشكل أ-10). ويغطي التمويلُ المقدم من المانحين متطلبات الاستجابة المنسقة دوليًا داخل البلاد وخطط العمل الخارجية (مثل أنشطة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر والتمويل الثنائي المقدم للحكومات المتضررة). ولذلك، فإن انخفاض التبرعات الأجنبية على مدى السنوات القليلة الماضية يرجع أساسًا إلى انخفاض التمويل المخصص لخطط الاستجابة الخارجية.

الشكل أ-10: مجموع التمويل المعلن عنه لليمن (بملايين الدولارات)

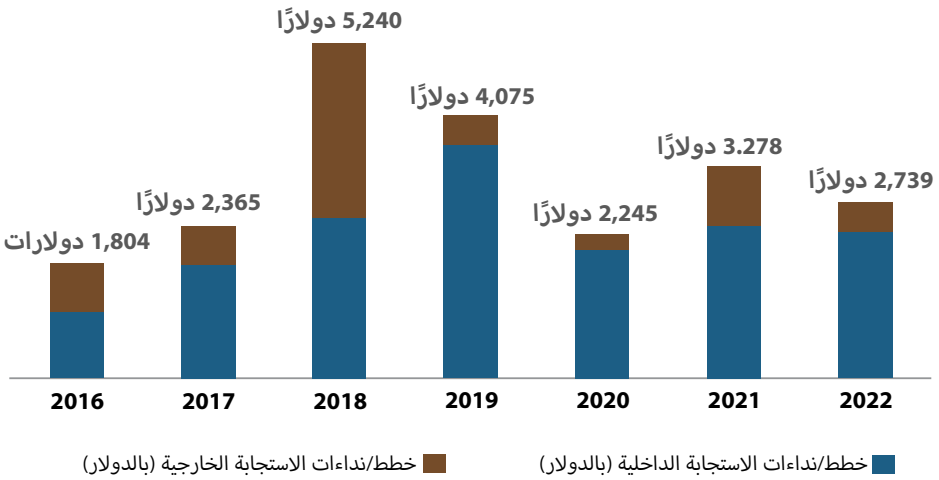

المصدر: خدمة التتبع المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (fts.unocha.org).

ويتم توفير معظم التمويل من جانب حكومات عددٍ قليلٍ من البلدان المانحة. فعلى سبيل المثال، يأتي نصف إجمالي أموال المانحين من حكومتي المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة (انظر الشكل أ-11).

الشكل أ-11: مجموع التمويل المعلن عنه لليمن حسب البلد المانح (2021، بملايين الدولارات)

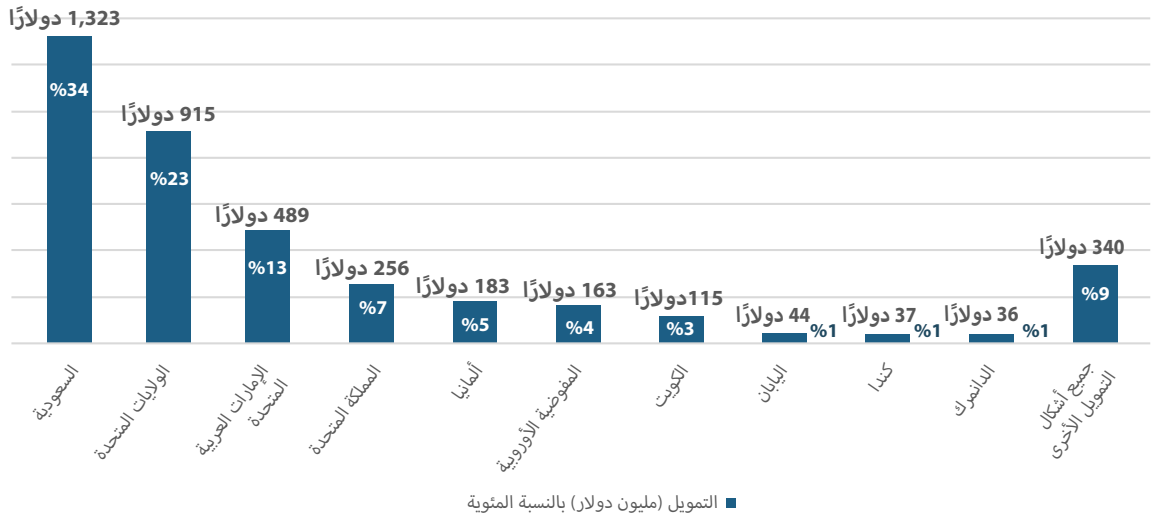

المصدر: خدمة التتبع المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (fts.unocha.org).

ويغطي التمويل المقدم من المانحين الاحتياجاتِ الإنسانية الأكثر إلحاحًا للفئات السكانية المتضررة من الصراع. ويُخصص نحو نصف هذا التمويل لقطاعي الأمن الغذائي والتغذية (انظر الشكل أ-12).

الشكل أ-12: مجموع التمويل المعلن عنه لليمن حسب القطاع (بمليارات الدولارات في 2021)

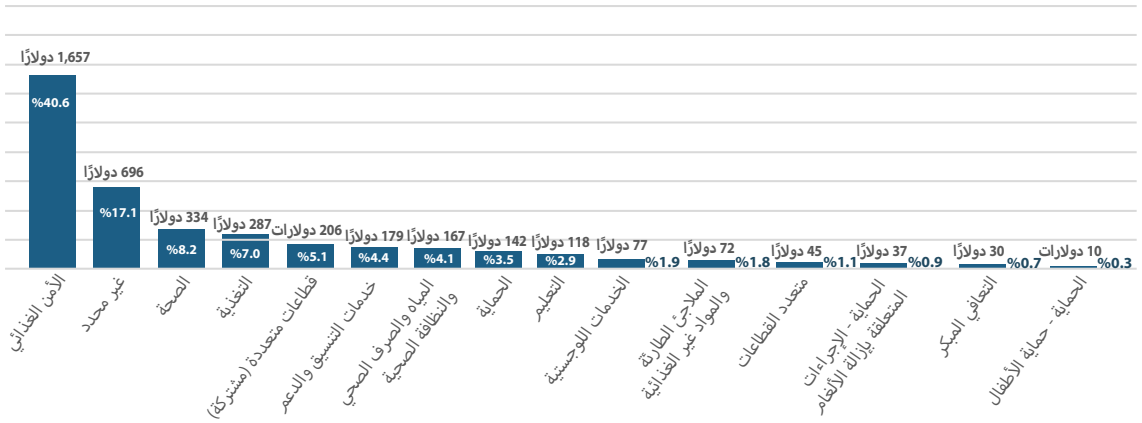

المصدر: خدمة التتبع المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (fts.unocha.org).

التمويل الأصغر

تعتمد قطاعات عريضة من المجتمع اليمني على مؤسسات التمويل الأصغر خلال أوقات الصراع والصعوبات الاستثنائية، حيث تؤدي دوراً مهمًا في توفير التمويل الموجه لتلبية بعض الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا. غير أن اعتمادها الشديد على المانحين الأجانب وممارسات الإقراض التقييدية يمنعها من العمل كمؤسسات مالية كاملة لمساندة تنمية القطاع الخاص.

في عام 1997 بدأ تنفيذ برنامج لمساندة التمويل الأصغر في اليمن بغرض طرح تجربة الشمول المالي للفئات محدودة الدخل في المناطق الريفية. كما تم إنشاء صندوق حكومي شبه مستقل، وهو الصندوق الاجتماعي للتنمية، لتنفيذ برنامج للائتمان الأصغر والإشراف على تنفيذه. وفي الواقع العملي، أظهر قطاع التمويل الأصغر نجاحًا محدودًا في مجال الشمول.

توجد في اليمن 10 مؤسسات تمويل أصغر تتألف من 3 بنوك و7 مؤسسات تمويل أصغر أساسية (انظر الجدول أ-4). ويوجد 93% من عملائها في المناطق الحضرية؛ كما أن هناك مؤسستين فقط من مؤسسات التمويل الأصغر تقدمان الخدمات في المناطق الريفية حيث يقيم أكثر من ثلثي المواطنين اليمنيين.

الجدول أ-4: مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن

اسم مؤسسة التمويل الأصغر	نوع الترخيص	تغطية المحافظة	عدد الفروع
بنك الأمل للتمويل الأصغر	بنك		16
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	بنك		22
التضامن للتمويل الأصغر	بنك	9	16
شركة الأوائل للتمويل الأصغر	شركة	1	5
مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	منظمة غير حكومية	3	8
مؤسسة نماء للتمويل الصغير والأصغر	منظمة غير حكومية	5	13
المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	منظمة غير حكومية	10	17
برنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي	برنامج	4	7
برنامج حضرموت للتمويل الأصغر	برنامج	1	1
برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر - أبين	برنامج	3	6

المصدر: القطاع المالي اليمني: التحديات والفرص لتحقيق التعافي 2022.

تشكل مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن مجموعتين متميزتين وهما: القطاع الرسمي من بنوك التمويل الأصغر والقطاع غير الرسمي من مؤسسات التمويل الأصغر. وينظم البنك المركزي بنوك التمويل الأصغر بموجب القانون الصادر عام 2009 الذي يحكم نشاط التمويل الأصغر. ونتيجة لذلك، يمكن لهذه البنوك تمويل أنشطتها عن طريق تعبئة المدخرات العامة من خلال الودائع، كما يمكنها تقديم قروض حسب ظروف السوق. غير أن مؤسسات التمويل الأصغر تعمل خارج نطاق حوكمة البنك المركزي وتعمل وفقًا للوائح التنظيمية للمنظمات غير الحكومية. وهذا الأمر يجعلها تعتمد على التمويل الخارجي والبرامج التي يتم توجيهها عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية. وعلاوة على ذلك، ونظرًا لأن مؤسسات التمويل الأصغر تقتصر على التمويل المقدم من المانحين، فإن خياراتها لتقديم الائتمان يضيق نطاقها لتقتصر على المجموعات والأنشطة المحددة في برامج مساندة المانحين.

على مدى السنوات القليلة الماضية، قامت بنوك التمويل الأصغر بتوسيع أنشطتها، ولكنها لا تزال تمثل نسبة صغيرة من القطاع المصرفي في اليمن. ففي عام 2020، بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي 3.6 تريليونات ريال يمني. وشكلت البنوك التقليدية 31% من إجمالي الأصول المصرفية، تليها البنوك الحكومية (29%)، والبنوك الإسلامية (23%)، والبنوك الأجنبية (10%)، وبنوك التمويل الأصغر (8%).

وزاد عدد المدخرين النشطين من بنوك التمويل الأصغر بعد عام 2015. كما زاد عدد المودعين سنويًا في الفترة من 2016 حتى 2019 بنسبة 28% في المتوسط، ليصل إلى 1.2 مليون مودع في 2019 (الشكل أ-13). ويشكل بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي 82% من هؤلاء المدخرين. وأدى الاستقرار الواضح لبنك الكريمي، مقارنة بتراجع مستوى الثقة في البنوك التجارية، إلى تحويل المدخرين مدخراتهم إلى بنوك التمويل الأصغر.

الشكل أ-13: عرض عام لبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في اليمن

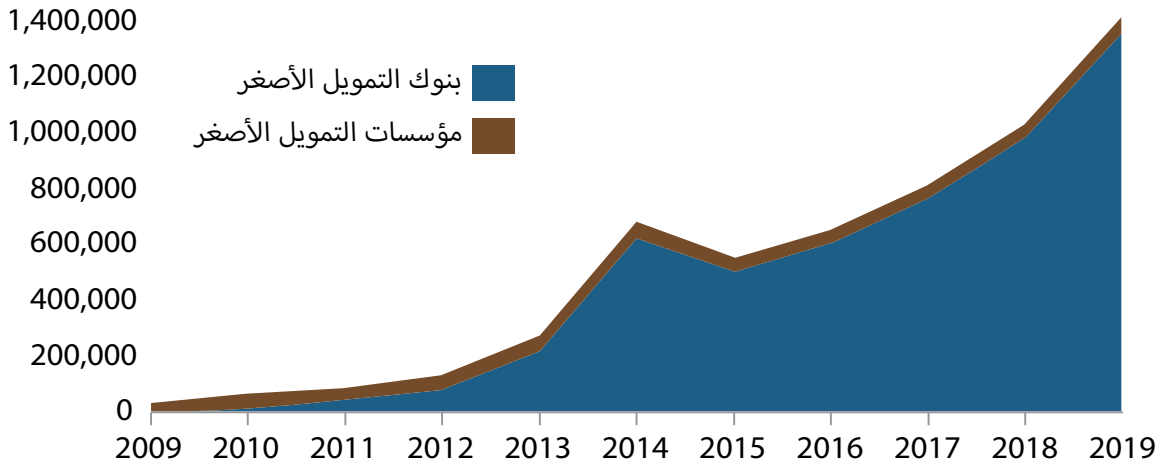

المصدر: الشيباني، منيف (2020) "التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص". إعادة تصور اقتصاد اليمن (https://sanaacenter.org).

بالإضافة إلى ذلك، زادت قروض بنوك التمويل الأصغر بنسبة 28% في 2017، و43% في 2018، و85% في 2019. غير أن الحجم الإجمالي لا يزال محدودًا، إذ بلغ 11.4 مليار ريال يمني أو نحو 19 مليون دولار (انظر الشكل أ-14). وبالتالي، يقدم قطاع التمويل الأصغر قروضًا صغيرة للغاية، بمتوسط يبلغ 89,072 ريالاً (نحو 148 دولارًا) وبمتوسط فائدة 18%، وشكلت النساء 35.4% من المستفيدين من هذه القروض في عام 2019.

الشكل أ-14: عرض عام لبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر

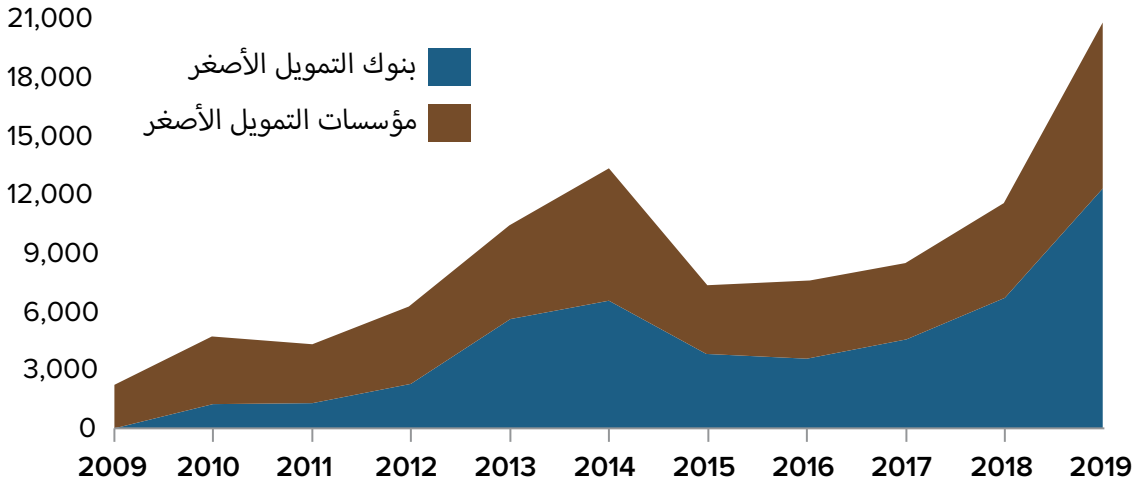

المصدر: الشيباني، منيف (2020) "التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص". إعادة تصور اقتصاد اليمن (https://sanaacenter.org).

نظام البريد اليمني

قبل نشوب الصراع، كان البريد اليمني جزءًا من النظام المالي للبلاد، وكان يقدم خدمات الادخار والتحويلات النقدية. كما كان يصرف تحويلات الحماية الاجتماعية الصادرة عن صندوق الرعاية الاجتماعية والتحويلات النقدية الإنسانية. وبالرغم من هذه الوظائف المالية، لم يقم البنك المركزي اليمني بوضع تنظيم خاص بنظام البريد. وتوقف البريد اليمني عن تقديم هذه الخدمات ولم يعد يشكل جزءًا مهمًا من النظام المالي للبلاد. وعلى إثر ذلك، فقد المودعون إمكانية الوصول إلى أرصدة حسابات الادخار الخاصة بهم، والتي استثمرها نظام البريد في أذونات الخزانة.

الخلاصة

أثر الصراع القائم تأثيرًا شديدًا على القطاع المالي في اليمن، مما جعله عاجزًا عن أداء وظائفه الأساسية التي تشمل تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية وتسهيل المعاملات للقطاع الخاص. وأدت أوجه القصور في المؤسسات المالية المختلفة إلى فرض قيود شديدة على عمليات القطاع الخاص ونموه، لا سيما في قطاع منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية. ومن شأن تطبيق سياسات جديدة أن يؤدي إلى تقوية القطاع المالي وتمكينه من المساهمة في تعزيز قدرة الاقتصاد اليمني على الصمود أمام الصدمات فضلاً عن تنميته.

الملحق (ب):

قائمة بأهم الاتفاقيات الدولية والقوانين النموذجية التي ستتيح إعادة دمج القطاع الخاص اليمني في التجارة الدولية والاستثمار والنظام المالي

بالإضافة إلى التوصيات الواردة في هذا التقرير، ينبغي للسلطات اليمنية أن تنظر فورًا في اعتماد الاتفاقيات التابعة للأمم المتحدة والقوانين النموذجية التابعة للأونسيترال الواردة في الجدول ب-1 لتحسين التجارة عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الأعمال الداخلية وإعداد القطاع الخاص لمرحلة إعادة الإعمار والتعافي.

الجدول ب-1: اتفاقيات الأمم المتحدة وقوانين الأونسيترال النموذجية

الاتفاقيات و القوانين النموذجية
1. اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبي وتنفيذها (1958) (اتفاقية نيويورك)
2. قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985، مع التعديلات المعتمدة في عام 2006)
3. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (2018) ("اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة")
4. قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (2018)
5. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، 1980)
6. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع (1974)
7. قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (2011)
8. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (2005)
9. قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (2017)
10. قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (2001)
11. قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996، مع المادة الإضافية 5 مكرر بصيغتها المعتمدة في عام 1998)

الاتفاقيات و القوانين النموذجية
12. قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (1997)
13. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن إحالة المستحقات في التجارة الدولية (نيويورك 2001)
14. قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (2016)
15. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (1995)
16. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن السفاتج (الكمبيالات) الدولية والسندات الإذنية الدولية (1988)
17. اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليًا أو جزئيًا (2008) ("قواعد روتردام")
18. اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية (1991)
19. اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع (1978) ("قواعد هامبورغ")
20. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (2014) (اتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية)

المصدر: لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، https://uncitral.un.org.

ملحوظة: لم يعتمد اليمن أيًا من هذه الاتفاقيات والقوانين النموذجية. وهذا الجدول لا يشتمل على الأدلة التشريعية، نظرًا لأنها تقتصر على تقديم إرشادات للبلدان ولا تتطلب التصديق أو الانضمام (مثل المعاهدات) أو سنها ضمن القوانين المحلية (مثل القوانين النموذجية).

المراجع

Al-Falah, Marwan M., and Ahmed Al-Nasheri. 2022. “E-Commerce in Yemen, Reality and Challenges.” International Journal of Science, Engineering, and Technology 5(6). https://www.researchgate.net/publication/364055788_E-COMMERCE_IN_YEMEN_REALITY_AND_CHALLENGES.

Al Harazi, YK et al. *“Unlocking the Potential of E-Commerce in Yemen: Identifying Key Impacting Factors and Exploring Strategic Solutions.”* Sustainability 2023, 15, 13712, https://www.mdpi.com/2071-1050/15/18/13712.

Al-Shaibani, M. 2020. *Microfinance in Yemen: An Overview of Challenges and Opportunities*. Sana’a Center for Strategic Studies. https://sanaacenter.org/publications/main-publications/9808.

BTI. 2022. *Yemen Country Report 2022*. Gütersloh, Germany: Bertelsmann Stiftung. https://bti-project.org/en/reports/country-report/YEM.

CBY (Central Bank of Yemen). 2022. Monetary and Financial Developments. November 2022. Aden: CSO.

CSO (Republic of Yemen Central Statistical Organization). 2018a. “Private Sector: Vital Role in Times of War.” *Yemen Socio-Economic Update 35*, (July 2018). https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU35_English_Final.pdf.

CSO (Republic of Yemen Central Statistical Organization). 2018b. *Statistical Yearbook 2018*. Sana’a: CSO.

CSO (Republic of Yemen Central Statistical Organization). 2019. *National Accounts Bulletin 2019*. Sana’a: CSO.

Dennis, Michael. 2014. “Modernizing and Harmonizing International Contract Law: The CISG and UNIDROIT Principles Continue to Provide the Best Way Forward.” 19 *Uniform Law Review* 114.

Hawkamah, World Bank, OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), and INSOL (International Association of Restructuring, Insolvency and Bankruptcy Professionals). n.d. *Study on Insolvency Systems in MENA*. Washington DC: World Bank. https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/44375185.pdf.

Humanitarian Response. 2017. July 2017 Private Sector Survey. https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen/document/july-2017-private-sector-survey-i-results.

IBS (Institute of Banking Studies). n.d. *Electronic Payment Services in Yemen: Challenges and Opportunities for Success*. Sana'a: IBS. https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/submissions/78206/%20انجليزي%20بعد%20التعديل2.pdf.

MOPIC (Republic of Yemen Ministry of Planning and International Cooperation). 2019. Sana'a: Economic Studies, and Forecasting Sector.

MOPIC (Republic of Yemen Ministry of Planning and International Cooperation). 2020. *Yemen Socio-Economic Update*, issue 54, November 2020. https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-socio-economic-update-issue-54-november-2020-enar.

New York Convention. 1958. Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards (the New York Convention). https://uncitral.un.org/en/texts/arbitration/conventions/foreign_arbitral_awards.

Noumba Um, Paul (Regional Director, World Bank MENA Region). 2023. Presentation during MN03 Country Management Unit Meeting, May 10, 2023. Sharm El Sheikh, Egypt.

SCEU (Sana'a Center Economic Unit). 2022. *Challenges and Prospects for Electronic Money and Payment Systems in Yemen*, March 2022. https://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_No10_En.pdf.

Statista. 2020. Value of e-commerce market. MENA 2014-2025 by country. https://www.statista.com/statistics/1147942/mena-value-of-e-commerce-market-by-country/.

SMEPs (Republic of Yemen's Small and Micro Enterprise Promotion Service) and UNDP (United Nations Development Programme). 2015. *Rapid Business Survey: Impact of the Yemen Crisis On Private Sector Activity.* Sana'a: SMEPS.

SMEPS (Republic of Yemen's Small and Micro Enterprise Promotion Service). 2020. *Yemen Business Climate Survey Report 2020, Impact of Conflict and COVID-19 On Private Sector Activity.* Sana'a: SMEPS.

Transparency International. n.d. Corruption Perceptions Index, database. London: Transparency International. https://www.transparency.org/en/countries/yemen.

United Nations. 1980. Convention on Contracts for the International Sale of Goods (CISG). https://uncitral.un.org/en/texts/salegoods/conventions/sale_of_goods/ cisg/status.

United Nations. 2005. Convention on Electronic Communications in International Transactions. https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/conventions/electronic_communications.

UNDP (United Nations Development Programme). 2022. Human Development Index, database. New York: UNDP. https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI.

UNCITRAL (United Nations Commission on International Trade Law). 2006. Model Law on International Commercial Arbitration (rev. 2006). https://uncitral.un.org/en/texts/arbitration/modellaw/commer- cial_arbitration.

UNCITRAL(United Nations Commission on International Trade Law). 2013. Model Law on Cross-Border Insolvency (1987) with Guide to Enactment and Interpretation (2013). https://uncitral.un.org/en/texts/insolvency/modellaw/cross-border_insolvency.

UNCITRAL, United Nations Commission on International Trade Law). 2016. Model Law on Secured Transactions. https://uncitral.un.org/en/texts/securityinterests.

UNCITRAL (United Nations Commission on International Trade Law). 2017. Model Law on Electronic Transferable Records. https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/modellaw/electronic_trans- ferable_records.

UNCITRAL (United Nations Commission on International Trade Law). 2018. Legislative Guide on Key Principles of a Business Registry. https://uncitral.un.org/en/texts/msmes/l. Recommendation 14: A one-stop shop for business registration and registration with other authorities.

UNCITRAL (United Nations Commission on International Trade Law). 2021. Legislative Guide on Insolvency Law (last amended 2021). https://uncitral.un.org/en/texts/insolvency/legislativeguides/insolvency_law.

UNCITRAL (United Nations Commission on International Trade Law). 2023. Guide on Access to Credit for Micro, Small, and Medium-Sized Enterprises (Section G Warehouse Receipt Financing). https://uncitral.un.org/en/texts.

USA Business. 2021. *Online Selling Platform and Marketplaces in Yemen*. February 3, 2021. https://www.usabusiness.co.in/online-selling-platform-marketplaces-yemen/.

WEF (World Economic Forum). 2021. *Global Gender Gap Report 2021*. Geneva: WEF. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf.

WEF (World Economic Forum). 2022. *Global Gender Gap Report 2022*. Geneva: WEF. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf.

WEF (World Economic Forum). n.d. Global Competitiveness Index, databank. Geneva: WEF. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2020.

WFP (World Food Programme). 2018. *Yemen Interim Country Strategic Plan (2019–2020)*. Rome: WFP.

World Bank. 2014. "World Bank Enterprise Surveys, Yemen, Rep." Washington, DC: World Bank. https://www.enterprisesurveys.org/en/data/exploreeconomies/2013/yemen#finance.

World Bank. 2015. *Republic of Yemen, Unlocking the Potential for Economic Growth*. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/23660.

World Bank. 2017. *Private Sector Readiness to Contribute to Reconstruction and Recovery in Yemen*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2019a. *Registering Property, Why it Matters*. Washington, DC: World Bank. https://subnational.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/registering-property/why-matters.

World Bank. 2020a. *Doing Business* 2020. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2020b. "Remaining Engaged in Conflict (RECA),"{ Eligibility Note, September 3, 2020. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2020c. *Yemen Dynamic Needs Assessment:* Phase 3. December 2020. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/yemen-dynamic-needs-assessment-phase-3.

World Bank. 2020d. *Yemen Economic Update*. March 2020. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2022. *Women Business and the Law 2022*. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36945/9781464818172.pdf?sequence=13.

World Bank. 2023a. *Yemen Country Economic Memorandum 2022*: Glimmers of Hope in Dark Times. Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/39914.

World Bank. 2023b. Trade Logistics Performance Index. https://lpi.worldbank.org/report.

World Bank and KNOMAD (Global Knowledge Partnership on Migration and Development). 2020. "Phase II: COVID-19 Crisis through a Migration Lens." Migration and Development Brief 33. https://www.knomad.org/sites/default/files/2020-11/Migration%20%26%20Development_Brief%2033.pdf

WTO (World Trade Organization). 2017. Protocol Amending the Marrakesh Agreement Establishing the WTO inserting the Agreement on Trade Facilitation into Annex 1A. (entered into force in 2017). https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/L/940.pdf&Open=True.

WTO (World Trade Organization). 2013. *Report of the Working Party on the Accession of Yemen to the World Trade Organization*, 4-10-2013, WT/ACC/YEM/42.

Yemen Economic Bulletin. 2020. Battle to Regulate Banks Threatens to Rupture the Financial Sector, Sana'a Center Economic Unit. https://sanaacenter.org/.

البنك الدولي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير. المؤسسة الدولية للتنمية | مجموعة البنك الدولي